

قواعد التصوف

ألفه

أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد زروق

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وقد جمع فيه مؤلفه بين الشريعة والحقيقة ،
كما وصل فيه بين الأصول والفقه بالطريقة
ومؤلفه علم من أعلام الصوفية ،
وإمام من أئمة أهل الحقيقة ،
قد حاز قصب السبق في على
الشريعة والحقيقة . أثابه
الله ، وجراه عن
الإسلام خير
الجزاء

صححه ونقحه

محمد زهرى النجار

يطلب من
مكتبة الكليات الأزهرية
٩ شارع الصناديق ميدان الأزهر الشريف
حسين محمد أمبابي المنياوى

ت ٩٣١٢٩٦

قواعد التصوف^{متبعة} ألفه أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد زروق رضي الله عنه

وقد جمع فيه مؤلفه بين الشريعة والحقيقة ،
كما وصل فيه بين الأصول والفقه بالطريقة
ومؤلفه علم من أعلام الصوفية ،
وإمام من أئمة أهل الحقيقة ،
قد حاز قصب السبق في على
الشريعة والحقيقة . أتابه
الله ، وجزاه عن
الإسلام خير
الجزاء

صححه ونقحه

محمد زهري النجار

يطلب من
مكتبة الكليات الأزهرية
٩ شارع الصناديق ميدان الأزهر الشريف
حسين محمد أماني المنياوي

ت ٩٣١٢٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله كما يجب لعظيم مجده وجلاله • والصلاة والتسليم على سيدنا محمد وآله
وبعد فالقصد بهذا المختصر وفصوله • تمهيد قواعد التصوف وأصوله •
على وجه يجمع بين الشريعة والحقيقة • ويصل الأصول والفقه بالطريقة •
وعلى الله أعتمد في تيسير ما أردت • واليه أستند في تحقيق ما قصدت •
وهو حسبنا ونعم الوكيل • ثم أقول .

(١) قَاعَةٌ

الكلام في الشيء فرع تصور ماهيته وفائدته بشعور ذهني مكتسب أو بديهي
ليرجع إليه في أفراد ما وقع عليه ردا وقبولا وتأصيلا وتفصيلا .
فلزم تقديم ذلك على الخوض فيه ، إعلاما به ، وتحضيضا عليه وإيماء
لمادته . فافهم .

(٢) قَاعَةٌ

ماهية الشيء حقيقته ، وحقيقته ما دلت عليه جملته ، وتعريف ذلك بمحدوهو
أجمع ، أو رسم وهو أوضح ، أو تفسير وهو أتم لبيان ، وسرعة فهمه .
وقد حد التصوف ورسم وفسر بوجوه تبلغ نحو الألفين ، مرجح كلها
لصدق التوجه إلى الله تعالى ، وإنما هي رجوه فيه ، والله أعلم .

(٣) قَاعَةٌ

الاختلاف في الحقيقة الواحدة ، إن أكثر ، دل على بعد إدراك جملتها .
ثم هو إن رجع لأصل واحد ، يتضمن جملة ما قيل فيها ، كانت العبارة
عنه بحسب ما فهم منه ، وجملة الأقوال واقعة على تفاصيله .

واعتبار كل واحد على حسب مثاله منه علما ، أوعملا ، أوحالا ، أودوقا
أو غير ذلك .

والاختلاف في التصوف ، من ذلك ، فمن لم يحق الحفاظ أبو نعيم رحمه
الله - بغالب أهل حلته عند تحليته كل شخص - قولا من أقواله يناسب
حاله قائلا . وقيل : إن التصوف كذا

فأشعر أن من له نصيب من صدق التوجه ، له نصيب من التصوف ، وأن
تصوف كل أحد صدق توجهه . فافهم

(٤) قَاعِدَةٌ

صدق التوجه مشروط بكونه من حيث يرضاه الحق تعالى وبما يرضاه
ولا يصح مشروط بدون شرطه (وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ) فلزم تحقيق
الإيمان (وَأَنْ تَشْكُرُوا يَرْضَاهُ لَكُمْ) فلزم العمل بالإسلام
فلا تصوف إلا بفقته ، إذ لا تعرف أحكام الله الظاهرة إلا منه

ولا فقه إلا بتصوف ، إذ لا عمل إلا بصدق وتوجه

ولا هما إلا بإيمان ، إذ لا يصح واحد منهما دونه ، فلزم الجميع ، لتلازمها
في الحكم ، كتلازم الأرواح الأجساد .

ولا وجود لها إلا فيها ، كما لا حياة لها إلا بها . فافهم .

ومنه قول مالك رحمه الله : من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق ، ومن
تفقه ولم يتصوف ، فقد تفسق ، ومن جمع بينهما فقد تحقق .

قلت تزندق الأول لأنه قال بالجبر الموجب لنسفي الحكمة والأحكام .
وتفسق الثاني - لخلو عمله من التوجه الحاجب منهما عن معصية الله
ومن الإخلاص ، المشترك في العمل لله .

وتحقق الثالث : لقيامه بالحقيقة في عين التمسك بالحق ، فاعرف ذلك .

(٥) قَاعِدَةٌ

إسناد الشيء لأصله والقيام فيه بدليله الخاص به يدفع قول المنكر لحقيقته وأصل التصوف مقام الإحسان الذى فسرهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم بـ «أن تعبد الله كأنك تراه» ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك ، لأن معانى صدق التوجه لهذا الأصل راجعة ، وعليه دائرة ، إذ لفظه دال على طلب المراقبة الملزومة به .

فكان الحض عليها حضاً على عينه ، كما دار الفقه على مقام الإسلام والأصول على مقام الإيمان

فالتصوف أحد أجزاء الدين الذى عليه عليه السلام جبريل ، ليتعلمه الصحابة رضى الله عنهم .

(٦) قَاعِدَةٌ

الاصطلاح للشيء ، مما يدل على معناه ويشعر بحقيقته ويناسب موضوعه ويعين مدلوله من غير لبس ولا إخلال بقاعدة شرعية ولا عرفية ، ولا رفع موضوع أصلى ولا عرفى ، ولا معارضة فرع حكى ، ولا مناقضة وجه حكى ، مع إعراب لفظه وتحقيق ضبطه - لا وجه لإنكاره .

واسم التصوف من ذلك ، لأنه عربى مفهوم تام التركيب ، غير موهم ولا ملتبس ولا مبهم .

بل اشتقاقه مشعر بمعناه كالفقه لأحكام الإسلام والأعمال الظاهرة والأصول لأحكام الإيمان وتحقيق المعنى فاللزام فيهما ، لازم فيه ، لاستوائهما فى الأصل والنقل

(٧) قَاعِدَةٌ

الاشتقاق قاض بملاحظة معنى المشتق والمشتق منه
فدلول المشتق مستشعر من لفظه ، فإن تعدد تعدد الشعور
ثم إن أمكن الجمع ، فمن الجميع ، وإلا فكل يلاحظ معنى . فافهم ، إن سلم عن
معارض في الأصل .
وقد كثرت الأقوال في اشتقاق التصوف • وأمس ذلك بالحقيقة خمسة
الأول : قول من قال : من « الصوفة » ، لأنه مع الله كالصوفة المطروحة
لاتد بيرله •

الثاني : أنه من « صوفة القفا » ، لأنها فالصوفي هين لين ، كهي •
الثالث : أنه من « الصفة » ، إذ جعلته اتصاف بالمحسن وترك الأوصاف
المذمومة •

الرابع : أنه من الصفاء وصحح هذا القول حتى قال أبو الفتح البستي رحمه الله
تَنَازَعَ النَّاسُ فِي الصُّوفِيِّ وَاخْتَلَفُوا
وَوَظَّنَهُ النِّبْعُضُ مُشْتَقًّا مِنَ الصُّوفِ
وَلَسْتُ أَمْنَحُ هَذَا الْإِسْمَ غَيْرَ قَبْلِي
صَافِي فَصُوفِي حَتَّى مَسَمَى الصُّوفِي

الخامس : أنه منقول من « الصفة » ، لأن صاحبه تابع لاهلها فيما أثبت الله لهم من
الوصف حيث قال تعالى (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ
وَجْهَهُ) • وهذا هو الأصل الذي يرجع إليه كل قول فيه . والله أعلم

(٨) قَاعِدَةٌ

حكم التابع كحكم المتبوع فيما تبعه فيه وإن كان المتبوع أفضل •
وقد كان أهل الصفة فقراء في أول أمرهم ، حتى كانوا يعرفون
بأضياف الله •

ثم كان منهم الغنى والأمير ، والمقسب والفقير ، لكنهم شكروا عليها ،
حين وجدت ، كما صبروا عليها حين فقدت
فلم يخرجهم الوجدان عما وصفهم مولايم به من أنهم «بِدْعُونَهُ بِالْفِدَاةِ
وَالْعِشْيَةِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ»
كما أنهم لم يمدحوا بالفقدان ، بل بإرادة وجه الملك الديان ، وذلك غير
مقيد بفقر ولا غنى ، وبحسبه .
فلا يختص التصوف بفقر ولا غنى ، إذا كان صاحبه يريد وجهه فافهم

(٩) قَاعَةٌ

اختلاف النسب قد يكون لاختلاف الحقائق . وقد يكون لاختلاف
المراتب في الحقيقة الواحدة .

ف قيل : إن التصوف والفقر والملازمة والتقريب ، من الأول .
وقيل : من الثاني ، وهو الصحيح .

على أن الصوفي هو العامل في تصفية وقته عما سوى الحق ، فإذا أسقط ما سوى
الحق من يده ، فهو الفقير . والملازمة بينهما هو الذي لا يظهر خيراً ، ولا
يضر شراً ، كأصحاب الحرف والأسباب ونحوهم ، من أهل الطريق .
والمقرب من كملت أحواله ، فكان بربه لربه ، ليس له سوى الحق إخبار ،
ولا مع غير الله قرار . فافهم .

(١٠) قَاعَةٌ

لا يلزم من اختلاف المسالك ، اختلاف المقصد ؛ بل قد يكون متحداً
مع اختلاف مسالكه ، كالعبادة والزهادة والمعرفة مسالك ، لقرب الحق

على سبيل الكرامة وكلها متداخلة ، فلا بد للعارف من عبادة وإلا فلا عبادة بمعرفته إذ لم يعبد معروفة .

ولا بد لها من زهادة ، وإلا فلا حقيقة عنده ، إذ لم يعرض عن سواه . ولا بد للعابد منهما ، إذ لا عبادة إلا بمعرفة ، ولا فراغ للعبادة إلا بزهد والزهد كذلك ، إذ لا إلا زهد بمعرفة ، ولا زهد إلا بعبادة ، وإلا عاد بطلاة . نعم من غلب عليه العمل ، فعابد . أو الترك فزاهد . أو النظر لتصرف الحق فعارف . والكل صوفية . والله أعلم

(١١) قَاعِدَةٌ

لكل شيء أهل ، ووجه ، ومحل ، وحقيقة . وأهلية التصوف لذى توجه صادق أو عارف محقق ، أو محب مصدق ، أو طالب منصف ، أو عالم تقيده الحقائق ، أو فقيه تقيده الاتساعات لا متحامل بالجهل ، أو مستظهر بالدعوى ، أو مجازف في النظر ، أو عامي غي ، أو طالب معرض ، أو مصمم على تقليد أكابر من عرف في الجملة ؛ والله أعلم

(١٢) قَاعِدَةٌ

شرف الشيء ، إما أن يكون بذاته فيتجر دطلبه لذاته ، وإما أن يكون لمنفعته ، فيطلب من حيث يتوصل منه إليها . وإما أن يكون لمتعلقه فيكون الفائدة في الوصلة بمتعلقه . فنتم قيل : علم بلا عمل ، وسيلة بلا غاية . وعمل بلا علم جنانية . والعقل أفضل من علم به . والعلم به تعالى ، أفضل العلوم ، لأنه أجل العلوم . وعلم براد لذاته أفضل ، لكون خاصيته في ذاته كعلم الهية والانس ، ونحو ذلك

فمن لم يظهر له نتيجة عمله في عمله ، فعله عليه ، لاله . ورمشه بخروجه منه ، إن كان عليه مشروطا بعمله ، ولو في باب كاله ، فافهم ، وتأمل ، ذلك

باب قاعدة (١٣)

فائدة الشيء ، ما قصد له وجوده . وفائدته : حقيقته في ابتدائه ، أو انتهائه ، أو فيهما .

كالتصوف علم قصد لإصلاح القلوب ، وإفرادها لله ، عما سواه .
وكالفقه : لإصلاح العمل ؛ وحفظ النظام ؛ وظهور الحكمة بالأحكام .
وكالأصول ، لتحقيق المقدمات بالبرهان ؛ وتحلية الإيمان بالإيقان .
وكالطب لحفظ الأبدان . وكالنحو لإصلاح اللسان ، إلى غير ذلك فافهم

قاعدة (١٤)

العلم بفائدة الشيء ، ونتيجته ، باعث على التهم به والاعخذ في طلبه ، لتملق النفس بما يفيد ، إن وافقها ، وإلا فعلى العكس .
وقد صح أن شرف الشيء بشرف متعلقه .
ولا أشرف من متعلق علم التصوف لأن مبدأ خشية الله التي هي نتيجة معرفته ، ومقدمة اتباع أمره .

وغايته إفرادا للقلب له تعالى فذلك قال الجنيد رضى الله عنه «لو علمت أن تحت أديم السماء أشرف من هذا العلم الذى تتكلم فيه مع أصحابنا لسميت إليه ، انتهى ، وهو واضح

قاعدة (١٥)

أهلية الشيء تقضى بلزوم بذله لمن تأهل له إذ يقدره حق قدره ويضعه في محله ومن ليس بأهل فقد يضيعه ، وهو الغالب ، أو يكون حاملا له على طلب نوعه ، وهو النادر

فمن شتمّ اختلاف الصوفية في بذل عليهم لغير أهله

فمن قاتل : لا يبذل إلا لأهله ، وهو مذهب الثوري وغيره •

ومن قاتل : يبذل لأهله ولغير أهله والعلم أحق جانباً من أن يصل إلى غير أهله ، وهو مذهب الجنيد رحمه الله ، إذ قيل له : كم تنادى على الله بين يدي العامة ؟

فقال : لكنني أنادى على العامة بين يدي الله ، انتهى •

يعنى أنه يذكر لهم ما يردم إليه ، فتتضح الحجة لقوم ، وتقوم على آخرين •
والحق اختلاف الحكم ، باختلاف النسب والأنواع ، والله أعلم

(١٦) قَاعَةٌ

وحدة الاستحقاق ، مستفادة من شاهد الحال • وقد يشبه الأمر ،
فيكون التسكك بالخمر أولى لعارض الحال • وقد يتجاذب الأمر من
يستحقه ، ومن لا . فيكون المنع لأحد الطرفين دون الآخر •

وقد أشار سهل لهذا الأصل بقوله : إذا كان بعد المائتين ، فمن كان عنده
شئ • من كلامنا فليدفعه فإنه يصير زهد الناس في كلامهم ، ومعبودهم بطونهم ،
وعدد أشياء تقضى بفساد الأمر حتى يحرم به لحله على غير ما قصد له ،
ويكون معله كبائع السيف من قاطع الطريق •

وهذا حال الكثير من الناس في الوقت ، اتخذوا علم الرقائق والحقائق سلماً
لأمر ، لاستهواء قلوب العامة وأخذ أموال الغلبة ، واحتقار المساكين ،
والتمكن من محرمات يئنه ، وبدع ظاهرة •

حتى إن بعضهم خرج من الملة ، وقبل منه الجهال ذلك ، بادعاء الإرث
والاختصاص في الفن • نسأل الله السلامة بمنه

(١٧) قَاعِدَةٌ

في كل علم ما يخص ويعم • فليس التصوف بأولى من غيره ، في عمومه وخصوصه • بل يلزم بذل أحكام الله المتعلقة بالمعاملات من كل ، عموماً وما وراء ذلك ، على حسب قابله ، لا على قدر قائله ، لحديث « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله » •
وقيل للجنيد رحمه الله :

يسألك الرجلان عن المسألة الواحدة ، فتجيب هذا بخلاف ما تجيب هذا ؟
فقال : الجواب على قدر السائل ، قال عليه الصلاة والسلام « أمرنا أن نخاطب الناس على قدر عقولهم » ،

(١٨) قَاعِدَةٌ

اعتبار المهم وتقديمه أبداً ، شأن الصديقين في كل شيء •
فكل من طلب من علوم القوم رقيقها قبل عليه بجملة أحكام العبودية منها ، وعدل عن جلي الأحكام إلى غامضها ، فهو مخدوع بهواه ، لاسيما إن لم يحكم الظواهر الفقهية للعبادات ، ويحقق الفارق بين البدعة والسنة في الأحوال ، ويطالب نفسه بالتخلي قبل التخلي ، أو يدعى لها ذلك
ولله درُسرَى رضى الله عنه حث قال
من عرف الله عاش • ومن مال إلى الدنيا طاش
والأحق يندو ويروح في لاش • والمائل عن محبوبه فنتاش •

وفي الحكم^(١) تشوفك إلى ما بطن فيك من العيوب ، خير من تشوفك إلى ما حجب عنك من العيوب ، والله تعالى أعلم

(١٩) قَاعِدَةٌ

اعتبار النسب في الموانع ، يقضى بتخصيص الحكم عن عمومه . ومن ذلك ، وجود الغيرة على علوم القوم من الإنكار . وحماية عقول العوام من التعلق ، بما يخص منها حامل ، على وجود القصد بتخصيصها هذا مع كثرة ما يخص منها ومداخل الخلط فيه علما أو عملا أو دعوى أو غير ذلك ، فافهم ، وأعط كل ذى حكم حقه .

فالأعمال للعامة ، والأحوال للبريدن . والفوائد للعابدين . والحقائق للعارفين . والمبارات قوت لعائلة المستمعين . وليس لك إلا ما أنت له آكل . فافهم

(٢٠) قَاعِدَةٌ

الاشتراك في الأصل ، يقضى بالاشتراك في الحكم . والفقه والتصوف ، شقيقتان في الدلالة على أحكام الله تعالى وحقوقه ، فلهما حكم الأصل الواحد ، في الكمال والنقص ، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر في مدلوله .

وقد صح أن العمل شرط كمال العلم فيهما وفي غيرهما لاشتراط صحة فيه ، إذ لا يفتنى بانتفائه ، بل قد يكون دونه لأن العلم إمام العمل ، فهو سابق في وجوده ، حكما وحكمة ، بل لو شرط الاتصال ، لبطل أخذه

كما أنه لو شرط في الأمر والنهي العمل ، للزم ارتفاعهما بفساد الزمان ، وذلك غير سائغ شرعا ، ولا محمود في الجملة ، بل قد أثبت الله العلم لمن يخشاه وما تفاه عن لم يخشاه

واستعاذ عليه الصلاة والسلام من علم لا ينفع وقال ، أشد الناس عذابا يوم القيامة ، عالم لم ينفعه الله بعلمه .

ففيه عالما مع عدم انتفاعه . فلم استفادة العلم من كل حق فيه محقق له ، ليس ضرر عليه في وجه إلقائه ، كعدم انصافه ، فافهم

(٢١) قَاعِدَةٌ

الأغلب في الظهور ، لازم في الاستظهار بما يلزمه ، وقد عرف أن التصوف لا يعرف إلا مع العمل به
فالاستظهار به ، دون عمل ، تدليس ، وإن كان العمل شرط كماله .
وقد قيل « العلم بالعمل ، فإن وجدته ، وإلا ارتحل » أعاذنا الله من علم بلا عمل ، آمين

(٢٢) قَاعِدَةٌ

لا يصلح العمل بالشيء إلا بعد معرفة حكمه ووجهه .
فقول القائل : لا أعلم حتى أعمل ، كقوله « لا أندأوى حتى تذهب عني ، فهو لا يتندأوى ، ولا تذهب علته .
ولكن العلم ، ثم العمل ، ثم النشر ، ثم الإجابة . وبالله التوفيق

(٢٣) قَاعِدَةٌ

طلب الشيء من وجهه ، وقصده من مظاهره ، أقرب لتحصيله .
وقد ثبت أن دقائق علوم الصوفية منح إلهية ، ومواهب اختصاصية ، لاتنال بمعتاد الطلب
فلزم مراعاة وجه ذلك ، وهو ثلاثة .
أولها : العمل بما علم ، قدر الاستطاعة .
الثاني : اللجأ إلى الله في الفتح على قدر المهمة .
الثالث : إطلاق النظر في المعاني ، حال الرجوع لأصل السنة ليجزى الفهم ، ويتفنى الخطأ ، ويتيسر الفتح .

وقد أشار الجنيد رحمه الله لذلك بقوله « ما أخذنا التصوف عن القليل والقال ، والمراء والجدال ، وإنما أخذناه عن الجوع والسهر وملازمة الأعمال ، أوكا قال » .

وعنه عليه الصلاة والسلام « من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم » .
وقال أبو سليمان الداراني رضي الله عنه « إذا اعتقدت النفوس ترك الآثام ، جالت في الملكوت ، ورجعت إلى صاحبها بطرائف الحكمة ، من غير أن يؤدي إليها عالم علما ، انتهى

(٢٤) قَاعِدَةٌ

ما ظهرت حقيقة قط في الوجود إلا قوبلت بدعوى مثلها ، وإدخال ما ليس منها عليها ، ووجود تكذيبها

كل ذلك ليظهر فضل الاستقثار بها وتبين حقيقتها ، بانتفاء معارضها (فَبَنَسَخْ أَفْهَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُنْحِكُمْ أَفْهَ آيَاتِهِ) .
والوارث نسبة من الموروث ، وأشد الناس بلاء ، الأنبياء ، ثم الأولياء ، ثم الأمثل ، فالأمثل » .

إنما يبني الرجل على قدر دينه ، فمن ثم كان أهل هذا الطريق مبتلين بتسليط الخلق أولا ، وياكرامهم وسطا ، وبهما ، آخرأ » .

قيل : ثلثا يفوتهم الشكر على المدح ، ولا الصبر على الذم
فمن أراد ، فليستوطن نفسه على الشدة (إن الله يدافع عن الذين آمنوا) .
(ومن يتوكل على الله فهو حسبه) » فافهم

(٢٥) قَاعِدَةٌ

لا علم إلا بتعلم عن الشارع ، أو من ناب منابه فيما أتى ، إذ قال عليه الصلاة والسلام « إنما العلم بالتعلم ، وإنما الحلم بالتحلم ؛ ومن طلب الخير يؤت به ، ومن يتق الشريعة » .

وما تفيدته التقوى ، إنما هو فهم يوافق الأصول ويشرح الصدور ،
ويوسع العقول .

ثم هو منقسم لما يدخل تحت دائرة الأحكام ، ومنه مالا يدخل تحت دائرة
العبارة ، وإن كان مما تناوله الإشارة

ومنه مالا تفهمه الضمائر ، وإن أشارت إليه الحقائق ، مع وضوحه عند
مشاهده ، وتحقيقه عند متلقيه .

وقولنا فيه : فهمٌ ، تجوزُ ما ، لإثبات أصله لا غير ، فأعرف ما أشرنا إليه .
وبالله التوفيق

قَاعِدَةٌ (٢٦)

حكم الفقه عام في العموم ، لأن مقصده إقامة رسم الدين ، ورفع مناره
وإظهار كلمته .

وحكم التصوف خاص في الخصوص ؛ لأنه معاملة بين العبد وربّه ؛
من غير زائد على ذلك .

فإن سُمِّ صَحٌّ إنكار الفقيه على الصوفي ، ولا يصح إنكار الصوفي على
الفقيه . ولزم الرجوع من التصوف إلى الفقه ، والاكتفاء به دونه
ولم يكف التصوف عن الفقه ، بل لا يصح دونه ، ولا يجوز الرجوع منه
إليه إلا به ، وإن كان أعلى منه مرتبة ، فهو أسلم وأعم منه مصلحة .
ولذلك قيل : كن فقيها صوفيا ، ولا تكن صوفيا فقيها .

وصوفي الفقهاء أكمل من فقيه الصوفية وأسلم ، لأن صوفي الفقهاء قد
تحقق بالتصوف ، حالا ، وعملا ، وذوقا .

بخلاف فقيه الصوفية ، فإنه المتمكن من علمه وحاله ، ولا يتم له ذلك
إلا بفقه صحيح ، وذوق صريح

لا يصح له أحدهما دون الآخر ، كالمطلب الذى لا يكفى عليه عن التجربة ولا العكس . فانهم

(٢٧) قَاعِدَةٌ

الاختلاف فى الحكم الواحد نقياً وإثباتاً ، إن ظهر ابتناء أحدهما على أصل لا يتم الاحتجاج به فهو فاسد ، وإن أدى إلى محال ، فهو باطل بخلاف ما ظهر ابتناؤه على أصل يتم الاحتجاج به ، ولا تنزع الحجة من يد مخالفه ، حيث يكون الكل صحيحاً ومن ثمَّ تفرق بين خلاف واختلاف . فنكفر من آل قوله لمحال فى معقول العقائد . ونبدع من آل به لذلك فى منقولها إن التزم القول باللازم . وإلا نظر فى شبهته ، فنجرى له حكماً على خلاف بين العلماء ، فى لازم القول .

ولا نكفر ولا نبدع من لازم قوله غير محال ، إذ لا نجزم بفساد أصله مع احتماله .

وهذا الوجه يظهر قبول خلاف أهل السنة بينهم ، مع ردهم للغير عموماً . وهو جار فى باب الأحكام الشرعية ، فى باب الرد والقبول ، فتأمل ذلك تجده . وبالله التوفيق

(٢٨) قَاعِدَةٌ

لكل شئ . وجهه ، فطالب العلم فى بدايته ، شرطه الاستماع والقبول ، ثم التصور والتفهم . ثم التعليل والاستدلال . ثم العمل والنشر . ومتى قدم رتبة عن محلها ، حرم الوصول لحقيقة العلم من وجهها . فعالم بغير تحصيل حكمة . وحصل دون تصوير لاعتبرة به . وصورة لا يحسنها الفهم ، لا يفيد ما غيره . وعلم عرى عن الحجة ، لا يشرح به المصدر . ومالم ينتج فهو عقيم .

والمذاكرة حياته ، لكن بشرط الإنصاف والتواضع ، وهو قبول الحق
لحسن الخلق . ومتى كثر العدد ، انقضا
فانقصر ولا تنتصر ، واطلب ولا تقصر . وبالله التوفيق

قَاعَدَةٌ (٢٩)

أحكام وجه الطلب ، معين على تحصيل المطلوب . ومن ثم كان
حسن السؤال ، نصف العلم ، إذ جواب السائل ، على قدر تهذيب المسائل .
وقد قال ابن العريف رحمه الله . لابد ، لكل طالب علم حقيق من
ثلاثة أشياء .

أحدها : معرفة الإنصاف ، ولزومه بالأوصاف .

الثاني : تحرير وجه السؤال ، وتجريده من جهات عموم الإشكال .

الثالث : تحقيق الفرق بين الخلاف والاختلاف .

قلت : فارجع لأصل واحد ، فاختلاف يكون حكم الله في كل ما أداه
إليه اجتهاده

وما رجع لأصلين ، يتبين بطلان أحدهما عند تحقيق النظر ، فخلافا ،
والله أعلم

قَاعَدَةٌ (٣٠)

التعاون على الشيء ميسر لطلبه ، ومسهل لمشاقه على النفس وتعبه

فلذلك ألغته النفوس حتى أمر به على البر والتقوى ، لا على الإثم
والعدوان . فليزم مراعاة الأول ، في كل شيء ، لا الثاني .

ومنه قول سيدي أبي عبد الله ابن عباد رحمه الله تعالى «أوصيكم بوصية
لا يعقلها إلا من عقل وجرب ، ولا يهملها إلا من غفل فحجب ، وهي أن
لا تأخذوا في هذا العلم ، مع متكبر ولا صاحب بدعة ، ولا مقلد .

فأما الكبير ، فطابع يمنع من فهم الآيات والعبر .
والبدعة ، توقع في البلايا الكبير .
والتقليد ، يمنع من بلوغ الوطر ، ونيل الظفر ،
قال « ولا يجعلوا لأحد من أهل الظاهر ، حجة على أهل الباطن ،
قلت « بل يحثون على أن يجعلوا أهل الظاهر حجة لهم لا عليهم . إذ
كل باطن مجرد عن الظاهر ، باطل . والحقيقة ، ماعقد بالشريعة . فافهم

(٣١) قاعدة

الفقه مقصود لإثبات الحكم في العموم . فداره ، على إثبات مايسقط
به الحرج .
والتصوف مرصده ، طلب الكمال . ومرجه ، لتحقيق الأكل ،
حكما وحكمة .
والأصول ، شرط في النفي والإثبات ، فدارها على التحقيق . وقد علم
كل أناس مشربهم . فافهم .

باب

(٣٢) قاعدة

مادة الشيء ، مستفادة من أصوله . ثم قد يشارك الغير في مادته ،
ويخالفه في وجه استمداده .
كالفقه ، والتصوف ، والأصول . أصولها الكتاب والسنة ، وقضايا
العقل المسلبة بالكتاب والسنة .
لكن الفقيه ينظر من حيث ثبوت الحكم الظاهر ، للعمل الظاهر ،
من حيث قاعدته المقتضية له .

والصوفي ينظر من حيث الحقيقة في عين التحقيق . ولا ينظر فيه للفقير ،
حتى يصل ظاهره بباطنه .

والأصولى يعتبر حكم النفي والإثبات من غير زائد .
فمن ثم قال ابن الجلاء رحمه الله : من عامل الحق بالحقيقة ، والخلق
بالحقيقة ، فهو زنديق . ومن عامل الحق بالشرعة والخلق بالشرعة ، فهو
منى . ومن عامل الحق بالحقيقة ، والخلق بالشرعة ، فهو صوفى انتهى .
وهو عجيب مناسب لما قبله ، تظهر أمثلته مما بعده .

فَاعِدَةٌ (٣٣)

إنما يظهر الشيء بمثاله ، ويقوى بدليله .
فمثال الزنديق ، الجبرى ، الذى يريد إبطال الحكمة والأحكام .
ومثال السنى ، ما وقع في حديث الثلاثة الذين أسند عليهم النار ، فقال
الله كل واحد بأفضل أعماله ، كما صح .
وعمدته ، ظواهر الأدلة ، ترغيباً وترهيباً ، والله أعلم .
ومثال الصوفى ، ما جاء في حديث الذى استسلف من رجل ألف دينار ،
فقال : أبغى شاهداً ، فقال : كفى بالله شهيداً ، فقال : أبغى كفيلاً ؛
فقال : كفى بالله كفيلاً ، فرضى .
ثم لما قضى الأجل ، خرج ليلتمس مركباً ، فلم يجد ، فنقر خشبة ،
وجعل فيها الألف الدينار ، ورقعة تقتضى الحكاية وبذلها ، للذى رضى به ،
وهو الله سبحانه . فوصلت
ثم جاءه بالآلاف الأخرى ، وفاء لحق الشرعة ، وغرجهما البخارى
في جامعه .
ومنه : (إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً .
إننا نخاف من ربنا) .

لجمل متعلق الخوف مجردا عن حامل العقل ، والله أعلم .
وقد قال رجل للشيلي رحمه الله « كم في خمس من الإبل ؟ » قال : شاة
في الواجب ، فأما عندنا ، فكلها لله .
قال : فما أصلك في ذلك ؟ قال « أبو بكر ، حين خرج عن ماله كله
لله ورسوله .

ثم قال « من خرج عن ماله كله ، فأمامه أبو بكر ، ومن خرج عن بعضه
وترك بعضه ، فأمامه عمر ، ومن أخذ لله ، وأعطى لله ، وجمع لله ، ومنع لله ،
فأمامه عثمان ، ومن ترك الدنيا لأهلها ، فأمامه علي . وكل علم لا يؤدي إلى
ترك الدنيا ، فليس بعلم ، انتهى ، وهو عظيم في بابيه .

(٣٤) قَاعِدَةٌ

المتكلم في فن من فنون العلم ، إن لم يلحق فرعه بأصله ، ويحقق أصله
من فرعه ، ويصل معقوله بمنقوله ، وينسب منقوله لمعادته ، ويعرض
ما فهم منه على ماعلم من استنباط أهله ، فسكوته عنه أولى من كلامه فيه ،
إذ خطؤه أقرب من إصابته ، وضلاله أسرع من هدايته ، إلا أن يقتصر
على مجرد النقل المحرر من الإيهام والإيهام .

فرب حامل فقه ، غير فقيه ، فيسلم له نقله لا قوله ، وبالله سبحانه التوفيق

(٣٥) قَاعِدَةٌ

يعتبر الفرع بأصله وقاعدته ، فإن وافق قُبل ، وإلا رُدَّ على مدعيه
إن تأهل ، أو تأول عليه إن قبل ، أو سلم له إن كملت مرتبته علما وديانة .
ثم هو غير قادح في الأصل لأن فساد الفاسد إليه يعود ، ولا يقتح
في صلاح الصالح شيئا .

فغلاة المتصوفة كأهل الأهواء من الأصوليين ، وكلما طعنوا عليهم من

المتفقيين ، يرد قولهم ، ويحتجب فعلهم ، ولا يترك المذهب الحق الثابت
بنسبتهم له ، وظهورهم فيه ، والله أعلم

(٣٦) قَاعِدَةٌ

ضبط العلم بقواعده مهم ، لأنها تضبط مسائله وتقيم معانيه ، وتدرك
مبانيه ، وتنفي الغلط من دعواه ، وتهدي المتبصر فيه ، وتعين المتذكر عليه ،
وتقيم حجة الناظر ، وتوضح المحجة للناظر ، وتبين الحق لأهله ،
والباطل في عمله .

واستخراجها من فروعه عند تحققها ، أمكن لمريدها ، لكن بُعد
الأفهام مانع من ذلك ، فلذلك اهتم بها المتأخرون المتقدم . والله سبحانه أعلم

(٣٧) قَاعِدَةٌ

إذا حقق أصل العلم ، وعرفت مواده ، وجرت فروعه ، ولاحت أصوله ،
كان الفهم فيه مبذولا بين أهله .

فليس المتقدم فيه بأولى من المتأخر ولو كان له فضيلة سبق .

فالعلم حاكم ، ونظر المتأخر أتم ، لأنه زائد على المتقدم ، والفتح من الله
مأمول لكل أحد .

والله در ابن مالك رحمه الله حيث يقول : إذا كانت العلوم منعا إلهية ،
ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ، ماعصر
على كثير من المتقدمين

نعوذ بالله من حسد ، يسد باب الإنصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف ،
انتهى . وهو عجيب .

قاعدة (٢٨)

العلماء مصدقون فيما ينقلون ، لأنه موكل لآماتهم ، مبحوث معهم فيما يقولون ، لأنه نتيجة عقولهم ، والعصمة غير ثابتة لهم .
فازم التبصر ، طلبا للحق والتحقيق ، لا اعتراضا على القائل والناقل .
ثم إن أتى المتأخر بما لم يُسبق إليه ، فهو على رتبته ، ولا يلزمه القدر في المتقدم ، ولا إساءة الأدب معه ، لأن ماثبت من عدالة المتقدم ، قاضى برجوعه للحق عند بيانه ، لو سمعه ، فهو ملزوم به ، إن أدى لنقض قوله مع حقيقته لا أرجحيته ، إذ الاحتمال مثبت له
ومن ثم غاب أئمة متأخرى الأمة ، أولها ، ولم يكن قدحاً في واحد منهما ، فافهم

قاعدة (٢٩)

مبنى العلم على البحث والتحقيق ، ومبنى الحال ، على التسليم والتصديق .
فإذا تكلم العارف من حيث العلم ، نظر في قوله بأصله من الكتاب والسنة ، وآثار السلف ، لأن العلم معتبر بأصله .
وإذا تكلم من حيث الحال ، سلم له ذوقه . إذ لا يوصل إليه إلا بمثله ، فهو معتبر بوجوده .
فالعلم به مستند لآمانة صاحبه . ثم لا يقتدى به ، لعدم حكمه ، إلا في حق مثله .
قال أستاذنا المريد د يابى ، برد الماء ، فإنك إن شربت ماء باردا ، حمدت الله بكية قلبك ، وإن شربته سخنا ، حمدت الله عن كرازة نفس .
قال : ياسيدى ، فالرجل الذى وجد قلته قد انبسطت عليها الشمس فقال : استحي من الله أن أنقلها لحظى ؟ .

قال : يابني ، ذلك صاحب الحال ، لا يقتدى به . انتهى

(٤٠) قَاعِدَةٌ

ما كان معقولا ، فبرهانه في نفسه . فلذلك لا يحتاج لمعرفة قائله إلا من حيث كون ذلك كالا فيه .

والمنقول موكول لأمانة ناقله ، فلزِم البحث والتعريف لوجهه .
وما تركب منها ، احتيط له بالتعرف والتعريف .

وقد قال ابن سيرين رضى الله عنه إن هذا الحديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم .

وهذا التفصيل ، في حق المشرف على العلم ، الذى قد استشعر مقاصده .
فأما العامى ، ومن كان في مبادئ الطلب ، فلا بدله من معرفة الوجه ،
الذى يأخذ منه معقوله كمنقوله ليكون على اقتداء ، لا على تقليد .
والله سبحانه أعلم .

(٤١) قَاعِدَةٌ

التقليد : أخذ القول من غير استناد لعلامة في القائل ، ولا وجه في المقول ، فهو مذموم مطلقا ، لاستهزاء صاحبه بدينه .

والاقتداء : الاستناد في أخذ القول لديانة صاحبه وعلمه ، وهذه رتبة أصحاب المذاهب مع أئمتها . فإطلاق التقليد عليها مجاز .

والتبصر : أخذ القول بدليله الخاص به من غير استبداد بالنظر ، ولا إهمال للقول . وهى رتبة مشايخ المذهب ، وأجاويد طلبة العلم

والاجتهاد : اقتراح الأحكام من أدلتها ، دون مبالاة بقائل .
ثم إن لم يعتبر أصل متقدم فطلق . وإلا فقيّد .

والمذهب ما قوى في النفس ، حتى اعتمده صاحبه ، وقد ذكر هذه الجملة
بمعانيها ، في « مفتاح السعادة » .

قاعدة (٤٢)

لا مُتَّبِعَ إلا المصوم ، لانتفاء الخطأ عنه ، أو من شهد له بالفضل
لأن مزكى العدل عدل .

وقد شهد عليه السلام بأن « خير القرون قرنه ، ثم الذين يلونهم ، ثم
الذين يلونهم ، فصح فضلهم على الترتيب ، والافتداه بهم كذلك .

لكن الصحابة تفرقوا في البلاد . ومع كل واحد علمٌ بما قاله مالك
رحمه الله ، فلمل مع أحدهم ناسخ ، ومع الآخر ما هو منسوخ ، ومع واحد
مطلق ، ومع الآخر مقيد . ومع بعضهم عام ، وعند الآخر مخصص
كما وجد كثيراً .

فلزم الانتقال لمن بعدهم ، إذ جمعوا المتفرق من ذلك ، وضبطوا
الروايات فيما هنالك . لكنهم لم يستوعبوه فقها ، وإن وقع لهم بعض ذلك .
فلزم الانتقال للثالث ، إذ جمع ذلك وضبطه ، وتفقه فيه ، فتم حفظاً ،
وضبطاً ، وتفقيهاً ، فلم يبق لأحد غير العمل بما استنبطوه . وقبول
ما أصّلوه واعتمدوه .

ولسكل فن في هذا القرن أئمة مشهور فضلهم ، علما ، وورعا ، كمالك ،
والشافعي ، وأحمد ، والنعمان ، للفقهاء .

وكالجنيد ، و « معروف » ، و « بشر » ، للتصوف ، وكالحاسبي لذلك
وللاعتقادات ، إذ هو أول من تكلم في إثبات الصفات ، كما ذكره ابن الأثير
والله أعلم .

(٤٣) قَاعِدَةٌ

إعطاء الحكم في الخصوص ، لا يجري وجهه في العموم كالعكس
فالتزكية قضاء على الكل ، بخلاف حديث « طائفة من الأمة »
لذلك اعتبرت بأوصافها دون جملة أفرادها ، فكانت التزكية فيها .

(٤٤) قَاعِدَةٌ

مادون من كلام الأئمة في كل فن ، فهو حجة لثبوته بتداوله ، ومعرفة
أصله ، وصحة معناه ، واتضاح مبناه ، وتداوله بين أهله ، واشتجار مسائله
عند أئمتهم ، مع اتصال كل علم قبله ، فلذلك صح اتباعها ولزم ، وإن انقضت
الروايات في أفرادها .

وغير المدونة ليست كذلك ، فلا يصح الأخذ بها ، لانقراض حملتها ،
واحتمال جملتها .

وقد يخص ذلك ويعم ، كانقراض مذهب الليث ، والسفيانين عموما
وسائر المذاهب ، سوى المالكي من المغرب ، والشافعي بالعجم ، والحنفي
بالروم . فأما الحنبلي ، فلم يوجد إلا مع غيره
فلزم كل ما تمكن معرفة صحة نقله ، لاما احتمل .

ولهذا أتى سحنون بأنه لا يفتى بالمغرب بغير مذهب مالك ، ونحوه
لابن الكاتب .

وعند أهل مصر أن العاوي لا مذهب له ، لتوفر المذاهب في حقه عندهم ،
حتى رأيت لهم على ذلك فروعا جمعة ، وفتاوى . والله أعلم

(٤٥) قَاعِدَةٌ

تشعب الأصل قاض بالتشعب في الفرع . فلزم ضبط النفس بأصل
يرجع إليه فقها ، وأصولا ، وتصوفا .

فلا يصح قول من قال « الصوفي لا مذهب له » ، إلا من جهة اختياره في المذهب الواحد ، أحسنه دليلا ، أو قصدا ، أو احتياطا ، أو غير ذلك . مما يوصله لحاله .

وإلا فقد كان الحنيد ثوريا ، والشبلي مالكيا ، والحريري حنفا ، والمحاسبي شافعيا ، وهم أئمة الطريقة وعمدتها .

وقول القائل « مذهب الصوفي في الفروع ، تابع لأصحاب الحديث » باعتبار أنه لا يعمل من مذهبه إلا بما وافق نصه ، ما لم يخالف احتياطا ، أو يفارق ورعا .

ويلزم ذلك من غير اتهام للعلماء ، ولا ميل للرخص ، كما ذكر السهروردي رحمه الله في اجتماعهم ، وبما هنا يفهم كلامه . والله أعلم ، قافهم .

قَاعَدَة (٤٦)

فتح كل أحد ونوره ، على حسب فتح متبوعه ونوره .
فنأخذ علم حاله عن أقوال العلماء مجردة ، كان فتحه ونوره منهم .
فإن أخذ عن نصوص الكتاب والسنة ، ففتح ونوره تام ، ولكن فاته نور الاقتداء وفتح . ولذلك تحفظ الأئمة عليه ، حتى قال ابن المديني رحمه الله « كان ابن مهدي يذهب لقول مالك ، ومالك يذهب لقول سليمان ابن يسار ، وسليمان يذهب لقول عمر بن الخطاب ، فذهب مالك إذن ، مذهب عمر رضي الله عنهم .

وقال الجنيد رحمه الله « من لم يسمع الحديث ، ويجالس الفقهاء ، ويأخذ أدبه عن المتأدبين ، أفسد من اتبعه » .

وقال الله تعالى « قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني » الآية . وقال عز من قائل « ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سييله » . قافهم .

فَاعِدَةٌ (٤٧)

ما أنكره مذهب، فلا يكون أخذه من غيره، وإن أيسح أو ندب لمن كان عليه، إلا من ضرورة تبيحه بنص من أئمنه.

وما لم ينكره المذهب، يجوز الأخذ به من غيره سيما إذا اقتضى احتياطا أو تحصيل عبادة على مذهب ذلك الغير، كاتقاء القمرين في الأحداث ومسح الرقبة في الوضوء، وإطالة الفرة، وترك مسح الأعضاء بالمندبل. وكصلاة التسبيح، والحاجة، والتوبة، ونحوها.

وكاتقاء النصف الأخير من شعبان لمن لم يصم أوله واعتكاف جزء من النهار، إذ غايته نفي كونه اعتكافاً وإلا فهو عبادة وكذا إحداث نية نفل بعد الفجر، إذ غايته أنه لا يعد صوما عند المالكية، وقد عده الشافعية صوما. قال بعض الصوفية: وعلى ذلك ينبنى مذهب المتجرد، فإنه ضيف الله، لثلا يضعف جوعه.

وللقرائى في قواعد، وابن العربى فى سراجہ، ما يشير لما هو أعظم من هذا فى باب الورع، وإليه كان يميل شيخنا القورى رحمه الله فى عمله. ونحوه عن ابن عباد فى وصية المرید، من رسائله الصغرى. والله سبحانه أعلم.

فَاعِدَةٌ (٤٨)

فما يعرض للكلام من الأشكال وجوه، إن كان مما يخطر بمناه المقصود بأول وهلة دون تأمل ولا يخطر إشكاله إلا بالأخطار فهذا قل أن يخلو عنه كلام، وتتبعه حرج واضطراب، ليس من مقاصد الأحكام. وإن كان الإشكال يخطر بأول وهلة، ولا يخطر خلافه إلا بالأخطار، جرى على حكم القاعدة المتقدمة.

وإن تجاذبه الفهم من الجهتين ، كان متنازعا فيه بحسب التجاذب .
والخروج لحد الكثرة في الأشكال ، إما لضيق العبارة عن المقصد ،
وهو غالب حال الصوفية المتأخرين في كتبهم حتى كُفِرُوا وُبدَّ عُوا ، إلى
غير ذلك .

وإما لفساد الأصل ، وعليه حملها المنكر عليهم .
وكلٌ مفرور فيما يبدو ، إلا أن المنكر أعذر . والمسلم أسلم ، والمعتقد
على خطر ، ما لم يكن على حذر ، والله سبحانه أعلم .

(٤٩) فاعده

تحقيق الأصل لازم لكل من لزمه فرعه ، إن كان لا ينفك عنه .
فلا بد من تحقيق أصول الدين ، وإجرائه على قواعده عند الأئمة
المهتدين .

ومذهب الصوفي من ذلك ، تابع لمذاهب السلف في الإثبات والنفي .
وفصل الاعتقاد ثلاثة . أولها ما يعتقد في جانب الربوبية ، وليس عندهم
إلا اعتقاد التنزيه ، ونفي التشبيه ، مع تفويض ما أشكل بعد نفي الوجه المحال ،
إذ ليس سَمُّ الحزن من صاحب الحجة بحجته .

الثاني : ما يعتقد في جانب النبوة ، وليس إلا إثباتها وتنزيهاها عن كل
علم ، وعمل ، وحال لا يليق بكاملها ، مع تفويض ما أشكل ، بعد نفي
الوجه المنقوص .

إذ للسيد أن يقول لعبده ما شاء ، وللعبد أن ينسب لنفسه ما يريد ،
تواضعا مع ربه .

وعلينا أن نتأدب مع العبد ، ونعرف مقدار نسبته .

الثالث : ما يعتقد في جانب الدار الآخرة وما يجري مجراها من الخبريات .
وليس إلا اعتقاد صدق ما جاء من ذلك على الوجه الذي جاء عليه
من غير خوض في تفاصيله إلا بما صح وانضج .
والقول الفصل في كل مشكل ، وذلك ما قاله الشافعي رحمه الله ، إذ قال
« آمنّا بما جاء عن الله ، على مراد الله ، وبما جاء عن رسول الله ، على مراد
رسول الله » .

وقال مالك رحمه الله « الاستواء معلوم ، والكيف غير معقول » ، والإيمان
به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، انتهى .

وهو جواب عن كل مشكل من نوعه في جانب الربوبية ، كما أشار إليه
السهر وردي ، وقال « إنه مذهب الصوفية كافة ، في كل صفة سمعية ، والله
سبحانه أعلم » .

(٥٠) قاعدة

وقوع الموهم ، والمبهم ، والمشكل في النصوص الشرعية ميزان العقول
والأذهان والعقود (ليميز الله الخبيث من الطيب) وتظهر مراتب الإيمان
لأهلها (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
وإبتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراحمون في العلم يقولون
آمنّا به كل من عند ربنا) .

ولا يقبل وضعه من غير الشارع البتة إلا أن يكون بين المعنى واضح
المبنى في عرف التخاطب ، له شبهة في أصول النصوص كسألة الاستواء
الذي هو في رسالة ابن أبي زيد فاختلف فيه الأصوليون .

ثم هو بعد وقوعه بهذا الوجه - مختلفون في قوله وتأويله ، أو حمل
مذهب صاحبه على ظاهره .

وهذا كله إن كان إماماً معتبراً في فنه ، صوفياً كان ، أو فقيهاً لا غيره
فيرد عليه مطلقاً .

كما لا أصل له ولا شبهة ، فيرد على الجميع بلا خلاف . والله سبحانه أعلم .

(٥١) قَاعِدَةٌ

الكلام في المحتمل بما يقتضيه من الوجوه السائفة فيه ، لا يكر على أصل
التفويض بالنقض ، إذا لم يعتقد أنه عين المراد به .

فأما مع إبهام احتماله ، فلا يضر ، لأنه الأصل الذي يبني عليه بعد نفي
المحال ، فليس يناقض له ، وإن كان مناقضاً .

فن ثم تكلم القوم في التأويل بعد عقد التفويض ، وإلا فلا يصح بعد
اجتماعهم عليه .

نعم التحقيق أن لا تفويض في الأصل ، وإنما هو في تعيين المحمل ،
للزوم طرح المحال ، والله أعلم .

(٥٢) قَاعِدَةٌ

أحكام الصفات الربانية لا تتبدل ، وآثارها لا تنتقل .

فن ثم قال الحاتمي رحمه الله ويعتقد في أهل البيت أن الله تجاوز عن
جميع سيئاتهم ، لا بعمل عملوه ، ولا بصالح قدموه ، بل يسابق عناية من الله
لهم ، إذ قال الله تعالى : إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل
البيت ، الآية .

فعلق الحكم بالإرادة التي لا تتبدل أحكامها ، فلا يحل لمسلم أن ينتقص ،
ولا أن يشنأ عرض من شهد الله تعالى بتطهيره ، وذهاب الرجس عنه .

والعقوق لا يخرج من النسب ، ما لم يذهب أصل النسبة ، وهو الإيمان

وما تعين عليهم من الحقوق ، فأيدينا فيهم نامة عن الشريعة .
وما نحن في ذلك إلا كالعبد ، يؤدب ابن سيده بإذنه ، فيقوم بأمر السيد ،
ولا يهمل فضل الولد .

وقد قال تعالى : قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى ،
قال ابن عباس أى : إلا أن تودوا قرابتي
وما نزل بنا من قبلهم من الظلم نزله منزلة القضاء الذى لا سبب له ،
إذ قال عليه الصلاة والسلام « فاطمة بضعة مني يربيني ما يربها » .
وللجزء من الحرمة ما للكل وقد قال تعالى (وكان أبوهما صالحا) ،
فأنتى بصلاح الأب ، فما ظنك بنبوته .

إذا كان هذا في أولاد الصالحين ، فما ظنك بأولاد الأولياء .

وإذا كان هذا في أولاد الأولياء ، فما ظنك بأولاد الأنبياء .

وإذا كان هذا في أولاد الأنبياء ، فما ظنك بأولاد المرسلين .

بل قل لى ، بماذا يعبر عن أولاد سيد المرسلين .

فبان أن لهم من الفضل ، مالا يقدر قدره ، غير من خصصهم
به ، فافهم .

ولما ذكرت أول هذه الجملة لشيخنا القورى رحمه الله قال « هذا في حقنا ،
فأما في حقهم ، فليس الذنب في القرب كالذنب في البعد ، وتلا (يا نساء
النبي من يأت منكن بفاحشة الآية)
ومظهر التغليظ ، بتعجيل النوايب المكفرة في هذه الدار كما ذكره ابن أبي حمزة .
في شأن أهل بدر ، عند كلامه على مسطح في حديث الإفك .

ومن هذا المعنى قوله عليه السلام « يا عباس ، عم رسول الله ، لا أغنى
عنك من الله شيئا يا فاطمة ابنة محمد ، لا أغنى عنك من الله شيئا ، اشتروا
أنفسكم من الله » .

قلت وهذا كنهى البار عن العقوق ، والبرىء عن التهم ، ليكون أثبت في الحجة على الغير ، والله أعلم .

قاعدة (٥٣)

إثبات الحكم للذات ، ليس كإثباته لعوارض الصفات .
فقوله عليه الصلاة والسلام «سلمان منا - أهل البيت» لا تصافه بجوامع النسب الدينية ، حتى لو كان الإيمان بالثريا لأدركه .

وقد قيل في قوله عليه السلام «الأقربون أولى بالمعروف» ، إنه يعنى إلى الله ، إذ لا يتوارث أهل ملتين .

فالمعتبر ، أهل النسب الدينى وفروعه مجرداً ، ثم إن انضاف للطبى ، كان له مؤكداً ، فلا يلحق رتبة صاحبه بحال .

وبذا أجيب عن قول الشيخ أبى محمد عبد القادر رحمه الله . «قدى هذا على رتبة كل ولى ، فى زمانه . لأنه جمع من علو النسب ، وشرف العبادة والعلم ، ما لم يكن لغيره من أهل وقته .

ألا ترى ما روى من احتلامه فى ليلة واحدة سبعين مرة ، واغترسالة لكلها وفتياه للملك حلف «ليعبدين الله بعبادة لا يشاركه فيها غيره» ، بإخلاص المعاطف بعد وقوف الكل دونه فى ذلك ، والله أعلم .

قاعدة (٥٤)

إنما وضعت التراجم لتعريف المناصب .

فن عرفت مرتبته ، كانت الترجمة له تكلفاً ، غير مفيد فى ذاته .

ومن جهلت مرتبته ، لزم عند ذكره ، الإتيان بما يشعر برتبته .

ومن هذه القاعدة جاز أن يقال «روى أبو بكر» وقال عمر ، وعمل

عثمان ، وسمع على ، وكان ابن المسيب ، وأخبر ابن سيرين ، وقال الحسن ، وذهب مالك ، وحكى عن الجعيد ، إلى غير ذلك . والله أعلم .

باب

(٥٥) قَاعَةٌ

نظر الصوفي للعاملات ، أخص من نظر الفقيه ، إذ الفقيه يعتبر ما يسقط به الحرج ، والصوفي ينظر ما يحصل به الكمال . وأخص أيضا من نظر الأصولي ، لأن الأصولي يعتبر ما يصح به المعتقد ، والصوفي ينظر فيما يتقوى به اليقين .

وأخص أيضا من نظر المفسر ، وصاحب فقه الحديث ، لأن كلا منهما يعتبر الحكم والمعنى ، ليس إلا ، وهو يزيد بطلب الإشارة بعد إثبات ما أثبتوه . وإلا فهو باطنى خارج عن الشريعة ، فضلا عن المتصوفة . والله أعلم .

(٥٦) قَاعَةٌ

تنوع الفرع بتنوع أصله ، وقد تقدم أن أصل التصوف مقام الإحسان . وهو متنوع إلى نوعين .

أحدهما : بدل من الآخرهما أن تعبد الله كأنك تراه ، وإلا فإنه يراك .

فالأول : رتبة المعارف . والثاني : رتبة من دونه .

وعلى الأول ، يحوم الشاذلية ومن نحا نحوم .

وعلى الثاني ، يحوم الغزالي ، ومن نحا نحوه .

والأول أقرب ، لأن غرس شجرتها مشير لقصد ثمرتها ، ومبناها على

الأصول التي يحصل لكل مؤمن وجودها .

فالتباعد مساعدة عليها، والشرعة قائمة فيها. إذ مطلوبها، تقوية اليقين، وتحقيقه بأعمال المتقين . فانهم .

فَاعِدَةٌ (٥٧)

في اختلاف المسالك راحة للسالك ، وإعانة له على ما أراد من بلوغ الأرب والتوصل بالمراد .

فلذلك اختلف طرق القوم ، ووجوه سلوكهم .

فن تأسك يؤثر الفضائل بكل حال .

ومن عابدين تمسك بصحيح الأعمال .

ومن زاهد يفرّ من الخلاق .

ومن عارف يتعلق بالحقائق .

ومن ورع ، يحقق المقام بالاحتياط .

ومن متمسك ، يتعلق بالقوم في كل مناط .

ومن مرید ، يقوم بمعاملة البساط .

والكل في دائرة الحق، بإقامة حق الشرعة والفرار من كل ذميمة وشنيعة.

فَاعِدَةٌ (٥٨)

اتباع الأحسن أبداً، محبوب طبعاً ، مطلوب شرعاً . (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب) .

إن الله يحب معالي الأمور ، ويكره سفاسفها . إن الله جميل يحب الجمال .

ولذا بنى التصوف على اتباع الأحسن ، حتى قال ابن العريف رحمه الله تعالى « السر الأعظم في طريق الإرادة ، (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) » .

والاستحسان ، يختلف باختلاف المحسن . والله أعلم .

قاعدة (٥٩)

تعدد وجوه الحسن ، يقضى بتعدد الاستحسان ، وحصول الحسن لكل مستحسن .

فمن سَمَّ ، كان لكل فريق طريق .

فللعامى تصوف حوته كتب المحاسبي ، ومن نحائمه .

وللفقيه تصوف ، رامه ابن الحاج في مدخله .

وللمحدث تصوف ، حام حوله ابن العربي ، في سراجيه .

وللعابد تصوف ، دار عليه الغزالي في منهاجه .

وللتريض تصوف ، نبه عليه القشيري في رسالته .

وللناسك تصوف ، حواه « القوت » و « الإحياء » .

وللحكيم تصوف ، أدخله الحاتمي في كتبه .

وللنطقي تصوف ، نحا إليه ابن سبعين في تأليفه .

وللطباطمي تصوف ، جاء به البوني في أسرارهِ .

وللأصولي تصوف ، قام الشاذلي بتحقيقه . فليعتبر كل بأصله من محله .

وبالله التوفيق .

قاعدة (٦٠)

حظ ما العامي في . سوى الحذر والإشفاق ، الأخذ بأيسر المسالك

وأينها لديه .

وذلك بالتزام التقوى في البداية ، قبل وقوع الذنب ، والاستدراك بالتوبة لما وقع منه ، مع تدقيق النظر في ذلك ، دون ما سواه .
وقد اعتنى بذلك المحاسبي ، وحرره أتم التحرير . إلا أنه شدد غاية من التشديد . وذلك في البداية وتعين المقصد به ، عند النهاية ، سيما رعايته ونصائح .

فقد قال أوحّد زمانه ، علما وعبادة ، وأفضلهم ورعا وزهادة ، سيدي أحمد بن عاشر رضى الله عنه « لا يعمل به إلا ولى ، أو كلام هذا معناه كذا نقله سيدي أبو عبد الله ابن عباد ، رضى الله عن جميعهم ، بمنه .

قَاعِدَةٌ (٦١)

إنما يؤخذ علم كل شئ من أربابه .
فلا يستند صوفي في الفقه ، إلا أن يعرف قيامه عليه ، ولا فقيه في التصوف ، إلا أن يعرف تحقيقه له .
ولا يحدث فيهما ، إلا أن يعلم قيامه بهما .
فلزم طلب الفقه من قبل الفقهاء لمريد التصوف .
وإنما يرجع لأهل الطريقة ، فيما يختص بصلاح باطنه من ذلك .
ومن غيره .

ولذلك كان الشيخ أبو عماد المرجاني رضى الله عنه ، يأمر أصحابه بالرجوع إلى الفقهاء في مسائل الفقه ، وإن كان طارقا به ، فافهم .

قَاعِدَةٌ (٦٢)

يُعتبر اللفظ بمعناه ، ويُؤخذ المعنى من اللفظ .
فكل طالب اعنى باللفظ ، أكثر من المعنى ، فانه تحصيل المعاني .
وكل طالب أهمل اللفظ ، فإن المعنى بعيد عنه .

ومن اقتصر على فهم ما يؤديه اللفظ ، من غير تعمق ولا تتبع ، كان أقرب لإفادته واستفادته .

فإن أضاف لفهم المعنى أجزاء النظر في حقيقته بأصوله ، اهتدى للتحقيق .
إذ العلوم ، إن لم تكن منك ومنها ، كنت بعيداً عنها .

فمنك بلا منها ، فساد وضلال . ومنها بلا منك ، مجازفة وتقليد .
ومنك ومنها ، توقف وتحقيق ، ولذلك قيل «قف حيث وقفوا ثم فسر» .
والله أعلم .

قاعدة (٦٣)

غاية اتباع التقوى ، التمسك بالورع ، وهو ترك ما لا بأس به ، مما يحبك في الصدر ، حذراً مما به بأس ، كما صح «لا يبلغ الرجل درجة المتقين ، حتى يترك ما حاك في الصدر» .
وشك بلا علامة ، وسوسة .

وورع بلا سنة ، بدعة ، ومنه التورع عن اليقين في الحق بالحق ، من غير إكثار .

فلا يصح قول من قال : من الديانة أن لا تحلف بالله صادقا ولا كاذبا ، لما استفاض من آثار السلف وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم قال عليه الصلاة والسلام «إن يحلف به^(١) فاحلفوا بالله وبروا واحذروا» .

ونهى الله تعالى أن يجعل عريضة للإيمان ، فليتق وقوعه فاية ، ولا يجتنب بالكلية ، والله أعلم .

(١) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب «فإذا حلفتم ، فاحلفوا بالله الخ ...»

فَاعِدَةٌ (٦٤)

من كمال التقوى، وجود الاستقامة . وهي حل النفس على أخلاق القرآن والسنة كقوله تعالى (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ . وعبادُ الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً) الآية .

وقوله تعالى (إُدْفِعْ بِالْأَيْمَنِ إِلَى أَرْضِ السَّيْئَةِ) الآية . إلى غير ذلك . ولا يتم أمرها إلا بشيخ ناصح ، أو أخ صالح ، يدل العبد على اللائق به ، لصالح حاله ، إذ رب شخص ، ضره ما انتفع به غيره .

ويدل على ذلك ، اختلاف أحوال الصحابة في أعمالهم ، ووصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ، ومعاملته معهم .

فنهى عبد الله بن عمر عن سرد الصوم ، وأقر عليه حمزة بن عمر الأسلمي .

وقال في ابن عمر : نعم الرجل ، لو كان يقوم من الليل ، .

وأوصى أبا هريرة بأن لا ينام إلا على وتر ، وأمر أبا بكر برفع صوته في صلاته ، وعمر بالإخفاء . وتفقد علياً وقاطمة لصلاتهما من الليل وعائشة تعترض بين يديه اعتراض الجنابة ، فلم يوقفها .

وأعلم معاذاً بأن من قال : لا إله إلا الله ، وجبت له الجنة ، وأمره بإخفاء ذلك على كل الناس .

وخص حذيفة بالسرا ، وأمر لبعض الصحابة أذكراً مع ترغيبه في العبادة عموماً .

وهذه كلها ، تربية منه صلى الله عليه وسلم في مقام الاستقامة . والله وأعلم .

قَاعِدَةٌ (٦٥)

أخذ العلم والعمل عن المشايخ ، أنتم من أخذه دونهم . (بَلْ هُوَ آيَاتٌ فِي صُورِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ . وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنْتَابَ إِلَيْ) .

فلزمت المشيخة ، سيما والصحابة أخذوا عنه عليه الصلاة والسلام ، وقد أخذ هو ، عن جبريل . واتبع إشارته في أن يكون عبدا نبيا . وأخذ التابعون عن الصحابة .

فكان لكل أتباع يختصون به كإبن سيرين وإبن المسيب والأعرج في أبي هريرة ، وطاوس ووهب ومجاهد ، لابن عباس ، إلى غير ذلك .

فأما العلم والعمل ، فأخذه جلي فيما ذكروا ، كما ذكروا . وأما الإفادة بالهمة والحال ، فقد أشار إليها أنس بقوله ، ما نقصنا التراب عن أيدينا من دفنه عليه الصلاة والسلام ، حتى أنكرنا قلوبنا ، . فأبان أن رؤية شخصه الكريم ، كانت نافعة لهم في قلوبهم ، إذ من تحقق بحالة ، لم يخل حاضروه منها . فلذلك أمر بصحبة الصالحين ، ونهى عن صحبة الفاسقين .

بَابٌ

قَاعِدَةٌ (٦٦)

ضبط النفس بأصل يرجع إليه في العلم والعمل ، لازم ، لمنع التشعب والتشمت .

فلزم الاقتداء بشيخ ، قد تحقق اتباعه للسنة ، وتمكنه من المعرفة ، ليرجع إليه فيما يرد ، أو يرد ، مع التقاط الفوائد الراجعة لأصله من خارج .

إذ الحكمة ضالة المؤمن ، وهو كالنحلة ، ترعى من كل طيب ، ثم لا تبيت في غير جبعها ، وإلا لم ينتفع بعسلها .

وقد تشاجر فقراء الأندلس من المتأخرين ، في الاكتفاء بالكتب عن المشايخ ، ثم كتبوا للبلاد ، فكل أجاب على حسب فتحه .
وجملة الأجوبة دائرة على ثلاث .

أولها : النظر للمشايع ، فشيخ التعليم ، تكفى عنه الكتب لليب حاذق ، يعرف موارد العلم .

وشيوخ الترية ، تكفى عنه الصعبة . لذى دين عاقل ناصح .
وشيوخ الترقية ، يكفى عنه اللقاء والتبرك ، وأخذ كل ذلك من وجه واحد ، أنهم .

الثاني ، النظر بحال الطالب .

فالبليد ، لا بد له من شيخ يريه .

والليبي ، يكفى الكتاب في ترقيه ، لكنه لا يسلم من رعونة نفسه ، وإن وصل ، لا ابتلاء العبد برؤية نفسه .

الثالث : النظر للمجاهدات .

فالتقوى لا تحتاج إلى شيخ ، لبيانها وعمومها .

والاستقامة ، تحتاج إلى شيخ في تمييز الأصالح منها ، وقد يكفى دونه الليب بالكتب ، ومجاهدة الكشف .

والترقية لا بد فيها من شيخ يرجع إليه في قروحها ، كرجوعه عليه السلام للعرض على ورقة ، حين فاجأ الحق .

وهذه الطريقة ، قريبة من الأولى ، والسنة معها ، والله أعلم .

قَاعِدَةٌ (٦٧)

الفقيه يعتبر الحكم بأصله ومعناه ، وقاعدة بابه ، إلا لنص في عينه ،
بنى أو ثبوت .

فهو يأخذ قبلته القواعد ، وأن يصح متنه ، ما لم يكن له معارض .
فن ثم قبل ابن حبيب وغيره من الأئمة ، ماله أصل من الدين في الجملة ،
ولا معارض له ولا ناقض ، كسائر الفرائض ، من المندوبة والرهايب ،
التي فيها زيادة كيفية ، ولا معارضة أصل ، ولا إشعار بالابتداع ، كصوم
الأيام السبعة ، والقراءة عند رأس الميت ، سورة ديس ، وتفاضل
الجماعات بالكثرة ، ونحو ذلك مما رغب في أصله في الجملة ، وضعف الترغيب
في عينه ، ونحوه ، لابن العربي في الأذكار ، والله أعلم .

قَاعِدَةٌ (٦٨)

المحدث يعتبر الحكم ، بنصه وبمفهومه ، إن صح نقله .
فهو يقف عندما انتهى إليه ، صحيحاً أو حسناً ، أو ضعيفاً ، إن تساهل ،
لا موضوعاً ، وإن انتصبت القواعد .
قال البلالي رحمه الله : تحرم رواية الموضوع ، مع العلم به إلا ميئناً ،
والعمل به مطلقاً .

ومنه صلاة الرغائب ، والأسبوع ، وما يروى عن أبي بن كعب في
فضائل السور ، سورة سورة ، وأخطأ من ذكره من المفسرين .

وبالمنع في صلاة الرغائب ألقى النووي ، وابن عبد السلام وغيرهما من
الشافعية ، والطرطوشى من أهل مذهب مالك ، وصرح به ابن العربي ،
وهو مقتضى المذهب ، على ما قاله ابن الحاج ، وغيره ، والله أعلم .

(٦٩) قَاعِدَةٌ

الرياضة تمرين النفس لإثبات حسن الأخلاق ، ودفع سيئها وبهذا اختصاص عمل التصوف .

وأخذه من كتب السلي أقرب ، لتحديدته وتحقيقه وتحصيله لدومه ، تقدير تأصيله ، والإيماء لتفصيله .

بخلاف رسالة القشيري ، فإن ذلك منها متعذر ، لأن مدارها على الحكايات ، وماخف من الأحكام ، من غير تأصيل .
وكان منهما متعذر السلوك . تحقيقا لثلاثة أوجه .
أحدها : عدم الانضباط لها ، تلفت النفس ، وعدم انضباطها تفقد تحقيق الأصل .

الثاني : يحتاج في سلوكها لمميز ، من أخ بصير صالح ، أو شيخ محقق ناصح ، يعصر بالعيوب ، وينبه على موارد الغلط واللبس .
الثالث : إن وقعت السلامة فيها ، فالسلامة من الدعوى معها متعذرة ، لنظر صاحبها لنفسه فيما دفع أو جلب ، وهو أمر لا يمكن دفعه إلا بشيخ ، فذلك اشترط أهلها وجوده فيها ، واقه أعلم .

(٧٠) قَاعِدَةٌ

النفس : الأخذ بكل يمكن من الفضائل ، من غير مراعاة لغير ذلك .
فإن رام التحقيق في ذلك ، فهو العابد .
وإن رام الأخذ بالاحوط ، فهو الورع .
وإن آثر جانب الترك طلبا للسلامة ، فهو الزاهد .
وإن أرسل نفسه مع مراد الحق ، فهو العارف .
فإن أخذ بالتعلق والتعلق ، فهو المريد .

وكل هذه ، قد توجه الكلام عليها في « القوت » و « الإحياء » .
 فاعتبار الأول ، اعتبر نقل الفضائل جملة وتفصيلا ، بأى وجه أمكن ،
 ما لم تعارض سنة ، أو تنقض قاعدة ، أو تقم بدعة ، أو تدفع أصلا أو ترفع
 حكما ، حتى قالوا بكثير من الموضوعات ، والأحاديث الباطل إسنادها ، كصلاة
 الرغائب والأسبوع ، والأدعية ، وأذكر لا أصل لها ، كأذكر الأعضاء في
 الوضوء ونحوه .
 وباعتبار الشكل ، رغبوا ، ورهبوا بنحو ذلك ، ولهم فيه أدلة معلومة ،
 والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (٧١)

الحكيم ينظر في الوجود من حيث حقائقه ، ويتطلب حقائقه من حيث
 انتهى إليه فهو قائم بالتبعية .
 وذلك مغل بالاتباع إلا في حق ذى فطرة سليمة ، وأحوال مستقيمة
 وفكرة قوية ، فيتمتع السلوك عليه لعوام الخلق .
 والمنطقي يشير لأصله ، إذ يروم تحقيق المعقولات ، فيحجب بالمقولات ،
 تفريطا أو إفراطا .
 فليجنب كلا منها لبعد أصله في العموم ، ولا ينظر كلامه إلا لتحقيق ما عند
 غيره ، يراجع ما يؤخذ منه لغيره ، لا الغير إليه ، وإلا فلا سلامة . نسأل
 الله العافية .

فَاعِدَةٌ (٧٢)

اعتبار الطبيعى ، مافى النفوس ، أصلا ، وإدخال ما يقتضى تقويتها من
 الخواص ، فرعا ، يحتاج لنصوص عظيم ، وبصيرة نافذة ، وعلم جم .

إذ منها ما يخص وبعم ، وما هو أخص من الأخص .
فلا بد من شيخ كامل في هذه .
فمن ثم قيل : تجنب البونى وأشكاله ، ووافق خير النساج وأمثاله .
ماذاك إلا لما فيها من الخطر ، والله أعلم .

قاعدة (٧٣)

مدار الأصولى على تحلية الإيمان بالإيقان وتحقيق اليقين ، حتى يكون
فى معد الميان ، بأن ينشأ عن تحققه ، تمكن الحقيقة من نفسه ، حتى يقدم
ويصجم ، لما قام به من الحقيقة ، من غير توقف ويكون سلوكه فيما تحقق ،
ولذلك ينشرح صدره أولاً وآخرأ . فيصل فى أقرب مدة ، إذ من صار إلى
الله من حيث طبعه ، كان وصوله على قدر بعده عن طبعه .

ومن هذا الوجه قال فى التاج « لا تأخذ من الأذكار إلا ما تعينك
القوى النفسانية عليه بحبه » .

وقال الشيخ أبو الحسن رضى الله عنه « الشيخ من ذلك ، على راحتك ،
لا على تعبك » .

وقال الشيخ أبو محمد عبد السلام ابن مشيش رضى الله عنه ، لما سأل
الشيخ أبو الحسن ، عن قوله عليه السلام « يسروا ولا تمسروا » .

يعنى : دلوم على الله ، ولا تدلوم على غيره ، فإن من ذلك على
الدنيا ، فقد غشك ، ومن ذلك على العمل ، فقد أتعبك ، ومن ذلك
على الله ، فقد نصحك ، انتهى .

وتفصيل هذه الطريقة ، فى كتب ابن عطاء الله ، ومن نحا نحوه .

قاعدة (٧٤)

تشعب الأصل ، قاض بالتشعب في الفرع .

وكل طريق للقوم لم يرجعوا بها لأصل واحد ، بل لأصول ، غير
الصادقية ، فإنهم بنوها على أصل واحد ، هو إسقاط التدبير مع الحق ،
فيما دبره من القهريات والأمريات .

فروغهم راجعة لاتباع السنة ، وشهود المنة ، والتسليم للحكم ،
بملاحظة الحكمة .

وهذه نكتة مذاهب القوم ، وحولها يحومون ، لكنهم لم يصرحوا
بوجهها ، كهذه الطائفة .

ومن ثم قال ابن عطاء الله رضى الله عنه في «التنوير» ما في كتب
الصوفية المطولة والمختصرة مع زيادة البيان واختصار الالفاظ .

قال «والمسلك الذى يسلك فيه ، مسلك توحيدى ، لا يسع أحداً
إنكاره ولا الطعن فيه ، ولا يدع للتعصب به صفة حميدة إلا أكسبه إياها ،
ولا صفة ذميمة ، إلا أزالها عنه وطهره منها ، انتهى .

وكانه كما قال ، رضى الله عنه ، ورحمه .

قاعدة (٧٥)

إتساع الكلام وتشعبه في الأصل والفرع ، مفيد لمن له أصل يرجع
إليه به ، وإن كان مشوشاً لغيره .

فنظر للتسمات ، كدالقات ، والإحياء ، ونحوهما ، نافع لمن له طريق يقتضيها
بعلم ، أو عمل ، أو حال ، فيما هو به ، سيما وهما مسليان بتعزية النفوس ،
ومشاكل إشكالها ، وما هي عليه ، مع تدقيق النظر في نوازل المعاملات ،
والإشارة لوجوه المواصلات ، وتحقيق ما وقع ، وبيان النافع والأنفع .

فهما - وإن لم يكن فيهما للبريد ولا للعالم طريق - مفيد من التحقق والتحقق .

والأول في « القوت » أكثر منه في « الإحياء » ، والثاني في « الإحياء » ، أكثر منه في « القوت » .

فلذلك قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضى الله عنه كتاب « قوت القلوب » ، يورثك النور ، وكتاب « إحياء علوم الدين » ، يورثك العلم ، انتهى .

وما جرى مجراهما ، فهما على حكمهما ، والله أعلم .

باب

قاعدة (٧٦)

العلم إما أن يفيد بحثاً على الطلب ، وحثاً عليه ، وإما أن يفيد كيفية العمل ووجهه ، وإما أن يفيد أمراً ، وراء ذلك ، خبر يهدي إليه .

فالأول : من علوم القوم ، علم الوعظ والتذكير .

والثاني : علم المعاملات والعبودية .

والثالث : علم المكاشفة .

فالأول ، دأب على قوله تعالى (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) هذه لقوم ، وهذه لقوم كل على حسب قبوله .

والثاني : دأب على قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .

والثالث : راجع لقوله تعالى (واتقوا الله ويعلمكم الله) .

و من عمل بما علم ، ورثه الله علم ما لم يعلم .
 وإن كان إنما العلم بالتعلم ، ففي الأصل ، لا في الفرع .
 ومن ثم قال أبو سليمان : « إذا اعتقدت النفوس ترك الآثام ،
 جهالت في المذكوت ، ورجعت إلى صاحبها بطرائف الحكمة ، من غير
 أن يؤدي إليها عالم علما ، انتهى .

فَاعِدَةٌ (٧٧)

أصل كل أصل من علوم الدنيا والآخرة ، مأخوذ من الكتاب
 والسنة ، مدحا للدوح . وذما للذموم ، ووصفا للأمور به .
 ثم للناس في أخذها ثلاث مسالك .

أولها : قوم تعلقوا بالظاهر ، مع قطع النظر عن المعنى ، جملة
 وهؤلاء ، أهل الجحود من الظاهرية ، لا عبرة بهم .

الثاني : قوم نظروا لنفس المعنى ، جمعا بين الحقائق ، فتأولوا مايؤول ،
 وعدلوا ما يعدل .

وهؤلاء ، أهل التحقيق من أصحاب المعاني والفقهاء .
 الثالث : قوم أثبتوا المعاني ، وحققوا المباني ، وأخذوا الإشارة
 من ظاهر اللفظ وباطن المعنى ، وهم الصوفية المحققون ، والأئمة المدققون .
 لا الباطنية ، الذي حملوا الكل على الإشارة ، فهم لم يثبتوا المعنى
 ولا عبارة^(١) غرغروا عن الملة ، ورفضوا الدين كله . نسأل الله
 العافية بمنه .

(١) قوله : « ولا عبارة » ، هكذا في الأصل ولعل الصواب « ولا العبارة » .

قَاعَدَة (٧٨)

الضرورى : مالا يؤمن الهلاك بفقده .
والحاجى : ما أدى فقده لخلل غير مستهلك ،
والتكلى ما كان وجوده أولى من فقده ، وذلك يجرى فى كل شىء يكتسب .
فوجبت مراعاة المراتب على ترتيبها ، بتقديم كل ، على ما بعده
فضرورى العلم ، مالا يؤمن الهلاك مع جهله ، وهذا هو المتعين بالوجوب
على صاحبه .
وحاجيه ، ما كان فقده نقصاً لصاحبه ، وهو فرض الكفاية منه
وتكليه وجوده زيادة فى فضيلته كتنطق ، وفصاحة ، وشعر ، ونحوها .
وواجب العبادات ضرورى . ومسئونها حاجى ، ومندوبها تكلى .
ولكل رتب فى أنفسها . قافهم

قَاعَدَة (٧٩)

لا يجوز لأحد أن يقدم على أمر ، حتى يعلم حكم الله فيه .
قال الشافعى إجماعاً لقوله عليه السلام « العلم إمام العمل ، والعمل
تابعه . فليزم كل أحد تعلم علم حاله ، حسب وسعه بوجه إجمالى ، يبرأ به من
الجهل بأصل حكمه . إذ لا يلزمه تتبع مسائله ، بل عند النازلة والحسالة ،
ما يتعلق بها .

وما وراء ذلك من فروض الكفاية ، الذى يحمله من قام به .
ولا تغلو الأرض من قائم لله بحجة ، فلا غدر ، قافهم .

قَاعَدَة (٨٠)

إتيان الشىء من باب ، أمكن لتحصيله .
فمن ثم قيل « العامى يسأل لعمل ، لحقه أن يذكر النازلة .. »

والطالب « يسأل ليعلم ، لحقه أن يسأل عن مسألة بمسألة أخرى .
وعلى العالم ، أن يبين بياناً يمنع السائل
(قلت) . وسؤال الطالب كما في الحديث أن عائشة كانت لا تسمع شيئاً
لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه .
وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حوسب عذب » .
فقالت عائشة رضي الله عنها . أو ليس يقول الله عز وجل « فسوف
يحاسب حساباً يسيراً »
وإجابة العلم مثل قوله عليه الصلاة والسلام في جوابها وإنما ذلك العرض ،
ولكن من نوقش في الحساب يهلك » .

وحقق النووي أنه عليه الصلاة والسلام إنما عاب على الخطيب الذي قال
« ومن بعضهما ، اختصاره في عمل التعليم ، لا الجمع بالكناية ، إذ قد وقع
كثيراً والله أعلم » .

قاعدة (٨١)

لا يقبل في باب الاعتقاد ، موهوم ولا مبهم ، ولا يسلم لأحد فيه ما وقع
منه ، دون كلام فيه ، بل يرد في نفسه وذكره .
وإن عدم تناول بما يرده لأصل الحق ، إن وافق أصلاً شرعياً في
إطلاقه ، وأثبتت إمامة قائله كما في رسالة ابن أبي زيد رحمه الله ، في مسألة
الاستواء ، وغيره .

وليس صوفي بأولى من فقيه ، ولا فقيه بأولى من صوفي ، في ذلك ونحوه
بل الصوفي ربما كان أعذر ، لضيق العبارة ، عن مقاصده ، وقصر
ما تكلم فيه على نوعه ، ورومه التحقيق بإشارته .

فإن سوغ التأويل في أحدهما ، لزمه في الآخر

وإن قيل لا يتأول إلا الكلام المعصوم ، فتأويل الأئمة كلام مثلهم ، ناقض له أو هي مردودة عليهم ، أو لكل اجتهاده . إذ الخلاف في المسألة ، بوجود كل ذلك ، بعدد ما لا يحتمل الحق بوجهه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

فَاعِدَةٌ (٨٢)

لا يجوز لأحد أن يتعدى ما انتهى إليه من العلم الصحيح ، بالوجه الواضح لما لا علم له به (ولا تقف ما ليس لك به علم)
فالمنكر لعلم ، كلا أخذ به ، والمتعصب بالباطل كالمنكر لما هو به جاهل .
فقد أنكر موسى عليه السلام ، على الحضرة عليه السلام ، ولم يكن مسكراً في حق واحد منهما ، إذ كل حكمة .

فلذلك قال شيخنا أبو العباس الحضرمي رضي الله عنه — بعد كلام ذكره : والجاهد لمن يوحى إليه شيء من هذا الكلام ، وما يفهمه ، هو معذور مسلم له حاله ، من باب الضعف والتقصير والسلامة ، وهو مؤمن بإيمان الخائفين . ومن يفهم شيئاً من ذلك فهو لقوة إيمان معه ، واتساع دائرة ، ومشهده مشهد واسع ، سواء كان معه نور أو ظلمة ، بحسب ما في القوالب ، من الودائع الموضوعة ، على أي صفة كانت وهذا شيء معروف مفهوم . انتهى .

فَاعِدَةٌ (٨٣)

ثبوت المزبية لا يقضى برفع الأحكام ، ولزوم الأحكام الشرعية ، لا يرفع خصوص المزبية .

فمن ثبت عليه ، أو لزمه حد ، وقع عليه ، مع حفظ حرمة الإيمان به أصلاً ، فلا يمتن عرضه إلا بحقه ، على قدر الحق الموسوغ له .
وإن ثبتت مزبة دينية ، لم ترتفع إلا بموجب رفعها .

قالوا ولي ، وإن أتى حداً ، أو أقيم عليه ، ما لم يخرج لحد الفسق بإصرار وإدمان ، ينفي ظاهر الحكم عنه بالولاية . لا تلغنه ، فإنه يجب الله ورسوله

• لو سرفت فاطمة بنت محمد ، لقطعت يدها ، • وقد أعادها الله من ذلك (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) .

فن ثم ألقى الشبلى بقتل الحلاج ، والحريرى بضربه ، وإطالة سجته ، وقال • هو في نفسه ماعلى المسلمين ، أمم من قتله نصحا للدين ، من دعاوى الزندقة لا إقراراً على نفسه وإعانة على قتله ، بما علم براءته من حقيقته ، والله أعلم

قاعدة (٨٤)

تحقق العلم بالمزية ، لا يبيح السكوت عند تعين الحق إلا عند العلم بحقيقة ماعليه الفاعل ، من غير شك .

ثم إن وقع إنكاره . فليس بقادح في واحد منهما . إذ كل على علم عليه الله إياه ، كما قال الخضر لموسى عليهما السلام في أول أمرهما :

وسكوت الثالث ، لأن الحكم لغيره ، مع عدم تعين الموجب لدخوله من إقامة حد ، أو غيره ، مع احتمال التأويل لما وقع منه أن يكون قد أبيح لعلته ، التي أبدأها في آخر أمره .

فلو أتى بأمر لا يباح بوجه . فلا تأويل إلا عصيانه أو فسقه .

وما لا يباح بوجه ، هو اللواط أو الزنا بمعينة أو إدمان شرب خمر ونحوه لاقتل .

وأخذ مال ونحوه ، بماله وجه في الإباحة ، عند حصول شرطه .

وإنما التوقف ، عند الاحتمال ظناً ، ولا توقف في الحكم الظاهر ، عند

تعيينه بوجه صحيح ، والله أعلم .

قاعدة (٨٥)

التوقف في محل الاشتباه مطلوب ، كعدمه فيما تبين وجهه ، من خير أو شر

ومبنى الطريق على ترجيح الظن الحسن ، عند موجهه ، وإن ظهر معارض .

حتى قال ابن فورك رحمه الله الغلط في إدخال ألف كافر بشبهة إسلامه ،

ولا الغلط في إخراج مؤمن واحد بشبهة ظهرت منه ، •

وسئل مالك عن أهل الأهواء : أكفارهم ؟ قال : من الكفر هربوا .
وأشار عليه السلام بالتوقف في الحوارج بقوله : فيتمارى في الفوقه ،
وقال قوم : ما أدى إليه الاجتهاد ، جزم به . ثم أمر الباطن إلى الله .
فن ثم اختلف في جماعة من الصوفية ، كابن الفارض ، وابن احلا ،
والعفيف التلسماني ، وابن ذى سكن وأبي إسحق التجيبي ، والششتري ، وابن
سبعين ، والحائمي ، وغيرهم .
وقد سئل شيخنا أبو عبد الله القوري وأنا أسمع ، فقبل له : ما تقول
في ابن عربي الحائمي ؟ .
فقال : أعرف بكل فن ، من أهل كل فن .
قبل له : ما سألتك عن هذا ؟ .
قال : اختلف فيه من الكفر إلى القطبانية .
قبل له : فما ترجع ؟ قال : التسليم .
(قلت) لأن في التكفير خطراً ، وتعظيمه ربما عاد على صاحبه
بالضرر ، من جهة اتباع السامع لمبهاته وموهماته ، والله أعلم .

باب

قاعدة

(٨٦)

كآل العبدية بمفظها ، والمحافظة عليها ، وذلك بإقامة حدودها الظاهرة
والباطنة ، من غير غلو ولا تقريط .
والمفرط مضيع . والفال مبتدع ، سبأ إن اعتقد القرية في زيادته .
فن ثم قيل : الوسوسة بدعة . وأصلها جهل بالسنة ، وخبال في العقل
يدفعها دوام ذكر سبحان الملك الخلاق ، . (إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق
جديد . وما ذلك على الله بعزيز) مع كل ورد والتزام التلهي ، والأخذ
بالرخص ، من أقوال العلماء النافية لها ، لا تتبع الرخص ، فإنها ضلال ، فافهم .

قَاعَدَة (٨٧)

أصل كل خير، اللقمة والخلطة . فكل ما شئت ، فنتله فعمل ، وامسحب من شئت ، فأنت على دينه .
قيل : وما أكل بالنفقة . استعمل فيها ، فاستحبوا لذلك ، أن يسمى على كل لقمة ، ويحمد على بلعها .
قال ابن الحاج : وهذا حسن ، ولكن التسمية أولاً ، الحدلة آخرها ، من غير زائد ، والسنة أحسن .
فذكرت ذلك لبعض أهل الخير ، فقبله وبقى في نفسه شيء منه .
فرددت الكلام معه فيه وقلت : معارضاً لسنة الحديث على الطعام فقال : هذا إن كان معه أحد ، فقبلت بحسنه ، والله أعلم

قَاعَدَة (٨٨)

تكليف ما ليس في الوسع ، جائز عقلاً ، غير ارد شرعاً إذ (لا يكاف الله نفساً إلا ما آتاها)

وقد أمر كل مؤمن بطلب الحلال ، فوجوده ممكن للكل ، في كل عصر وقطر ، لوجود أصوله عموماً . ولأن الأرض لا تغلوم ولى وصالح ، وهو قوتهم ، ولا يكلفنا الله بما في عليه ، إنما يكلفنا بما نعلم ، من حيث نعلم . فمن لا يعلم بيده حراماً ، ولا يطلب على ظنه دخوله في ماله ، بعلامة صحيحة ، فلا وجه لاعتقاد الحرام ولا الشبهة فيه .
بل قد قيل : المال ، كالماء ، خلق الله هذا حلالاً ، كما خلق الله هذا طهوراً ، هذا لا ينجسه إلا ما غير ، وهذا لا يحرمه إلا ما غير .
وتفصيل ذلك ، في كتب الحلال والحرام من الإحياء ، وغيره .
ولذلك أجمعوا على وجوده ، كما ذكره السهروردي ، والله أعلم

(٨٩) قَاعِدَةٌ

حفظ النظام واجب ، ومراعاة المصلحة العامة لازم •
فلذلك أجمعوا على تحريم الخروج عن الإمام ، بقول أو فعل ، حتى انجر
إلى إجماعهم على الصلاة ، خلف كل بر وفاجر ، من الولاة وغيرهم ، ما لم يكن
فسقه في عين الصلاة •
وكذا يرون الجهاد ، مع كل أمير من المسلمين ، وإن كان فاجراً
لاخيره

وزعم ابن مجاهد إجماع المسلمين ، وأنكره ابن حزم ، وفيه كلام لهما •
والمعول عليه ، المنع بكل حال ، فلقد قال عليه الصلاة والسلام
« ما سب قوم أميرهم إلا حرموا خيره » •
وقال عليه الصلاة والسلام « المؤمن لا يذل نفسه » قال ابن عباس يتعرض
للسلطان وليس له منه النصف
وفي الترمذى « ما شئ قوم إلى السلطان شبراً لينذروه ، إلا أذلهم الله
تعالى ، إلى غير ذلك مما يطول ذكره
وبجمعه قوله عليه السلام « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » •
والقوم أهرب الناس مما لا يعنى ، والله سبحانه أعلم

(٩٠) قَاعِدَةٌ

العبادة : إقامة ما طلب شرعاً من الأعمال الخارجة عن العبادة ،
أو الداخلة ، سواء كان رخصة أو عزيمة • إذ أمر الله فيهما ، واحد •
فليس الوضوء بأولى من التيمم ، في محله ، ولا الصوم بأولى من الإفطار
في محله ، ولا الإكمال بأولى من القصر^(١) في موضعه •

(١) قوله « من القصر » يعنى أن إكمال الصلاة ليس بأفضل من قصرها .
إذا كان كل من القصر والإكمال في موضعه .

وعليه ينزل قوله عليه الصلاة والسلام * « إن الله يحب أن تؤتى رخصه ، كما يكره أن تترك عزائمه » .

لا على الرخصة المختلف في حكمها ، إذ الورع مطلوب في كل مشكوك الحكم

بخلاف المحقق ، فإن تركه تنطع * وعلى هذا الأخير ، ينزل كلام القوم في ذم الرخص والتأويلات ، والله أعلم

فَاعِدَةٌ (٩١)

المقصود ، موافقة الحق ، وإن كان موافقا للهوى ، حتى قال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه : « إذا وافق الحق الهوى ، فذلك الشهد بالزبد » . وقد أغرق قوم في مخالفة النفوس ، حتى خالفوا الحق في طي ذلك ومنه استذناهم في الواجب والضرورى ، الذى لا يمكن انفكاكه ، وتركهم جملة من السنن ، لا بعينها ، مع ترك ما ألفوا منها وهذا وإن كان مؤثرا في النفس ، فهو مثير للباطل ، وصائر بصاحبه لعكس القصد . نسأل الله العافية

فَاعِدَةٌ (٩٢)

الأجر على قدر الانبعاث ، لا على قدر المشقة ، لفضل الإيمان والمعرفة ، والذكر والتلاوة ، على ما هو أشق منها بكثير ، من الحركات الجسمانية * وقوله عليه الصلاة والسلام « أجرك على قدر نصبك »^(١) ، إخبار خاص فى خاص ، لا يلزم عمومه * سيما وما خير فى أمر ، إلا اختار أيسرها مع قوله « إن أعليكم بالله وأتقاكم لله ، أنا ، وكذا جاء « خير دينكم أيسره » إلى غير ذلك . والله أعلم

(١) نصبك : أى تعبك .

(٩٣) قَاعِدَةٌ

التشديد في العبادة، منهي عنه، كالترأخي عنها .
 والتوسط : أخذ بالطرفين ، فهو أحسن الأمور كما جاء « خير الأمور
 أوسطها » (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) الآية . (ولا تبهر
 بصلاتك ولا تخافت بها) الآية .
 قال عليه السلام « أما أنا ، فأقوم وأنام ، وأصوم وأفطر ، الحديث .
 وكان يقوم من الليل نصفه ، وثلثه ، وثلثه ، وهو الوسط باعتبار من
 يأتي على كله ، أو لا يقوم منه إلا اليسير .
 وكذلك رد عبدالله بن عمر^(١) للوسط بصيام نصف الدهر وقيام نصف
 الليل ، وختم القرآن في سبع ، إلى غير ذلك .
 فزعم التوسط في كل مكتسب ، لأنه أرفق بالنفس ؛ وأبقى للعبادة .

(٩٤) قَاعِدَةٌ

تحديد ما لم يرد في الشرع تحديده ، ابتداء في الدين ، ولا سيما إن عارض
 أصلاً شرعياً ، كصيام يومه لفوات ورد ليلته ، الذي لم يجعل له الشارع
 كفارة إلا الإتيان به ، قبل صلاة الصبح ، أو زوال اليوم .
 وكذا قراءة الفاتحة قبل الصلاة ، وتوقيت ورد الصلاة ونحوه ، مما لم
 يرد من الشارع نص فيه .
 لاما ورد فيه نص أو إشارة ، كصلاة الرواتب وأذكار ما بعد الصلاة ،
 وقراءة القرآن ، وصيام النفل . . ونحوه ، فافهم .

(١) لعل الصواب « عبدالله بن عمرو بن العاص .

(٩٥) قَاعِدَةٌ

استخراج الشيء من محله ، بإدخال الضد عليه أبدأ .
فإن تعدد ، تعدد ، وإن اتحد ، اتحد حسب سنة الله ، لا لزوما في النظر ،
وإن اقتضاه العقل .
فلهذا أمروا المريد في ابتدائه ، بتعدد الأوراد ، وإكثارها ، نفيًا لما في
نفسه من آثارها .
وعند توسطه ، يافراد الورد لإفراد الهم وإفراد الحقيقة .
وكل هذا بعد حفظ الورد الشرعى ، ذكرًا أو غيره حسب ما ورد
عمومًا ، والله أعلم .

بَابٌ

(٩٦) قَاعِدَةٌ

ما تركب في الطباع ، معين للنفوس على ما تريد ، حسب قواها .
فلذا قيل : إذا علم الصغير ما تميل إليه نفسه من المباحات ، خرج
إمامًا فيها .
وإذا انتحل المريد ما ترجحه حقيقته ، من الأذكار والأوراد ، كان
معينًا له على مقصده بدوامه .
فإنه ما قصر أحد عن همته ، ويعين الله العبد على قدر نيته
وما دخل بانسباط ، كان أدعى للدوام .
وقد أشار لهذه الجملة في «تاج العروس»^(١) وتكلم عليه الشيخ ابن أبي جرة .
(١) تاج العروس : اسم كتاب لابن عطاء الله السكندرى .

في حديث حذيفة إذ قال : كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير ، الحديث . والله أعلم .

قاعدة (٩٧)

طلب الشيء بوجه واحد مع الإلحاح ، أقرب لنواله ، وأدعى لدوام سببه المطلوب في نفسه ، لإفراد الحقيقة له .
فلزم التزام ورد ، لا تنتقل عنه حتى تحصل نتائجه ، وإلا فالمنتقل ، قبل الفتح ككافر يتر لا يدوم على محل واحد ، وكالمقطر قطرة ، على كل محل يريد تأثير المحل بالمقطر أثراً يظهر لعمله مع ذلك أثر .
قيل : والدوام في الشيء ، زيادة فيه ، باعتبار العمر ، لا باعتبار العود .
ومن استوى يومه ، هو الذي لم يعمل فيهما شيئاً .
ومن احتوى أمسه على خلاف يومه ، فهو المحروم ، فإنه ليس عنده إلا عمل أمسه ، والله أعلم .

قاعدة (٩٨)

دوام الشيء ، بدوام مراتب عليه . وثوابه ، على قدر نيته . ورتبته ، على قدر التقرب به .
والله دائم الربوبية . فأحكام عبوديته دائمة على خلقه ، لا ترتفع عنهم .
وأجل العبادة عنده ، من عبده لأنه أهل للعبادة ، مع رجائه والخوف منه ، والمهية ، أو الحياء ونحوه ، فافهم

قاعدة (٩٩)

العائدة على قدر الفائدة . وهي معتبرة بأنفسها ومقاصدها ، لأعدادها .
إذ رب فضل ، أدى لفضول كثيرة .
فصار المحمود في الجملة ، مذموماً بالنسبة ، كتجنب الفضائل .

والعمل في المنافع العامة ، مؤد لأعظم الضرر ، بحسب الزمان والعقول .
فلولا الأول ، ما طلب الفقير شيئاً من ترهات البطالين ، كالكنوز ،
والكيمياء ، ونحوهما ، مما لا يطلبه إلا من قل دينه ، وعقله ،
ومروءته ، وفلاحه .

أما قلة دينه ، فإنه لا يخلو في الطلب والعمل والتصريف ، من محرم
أقله عدم البيان ، أو الدلسة .

وأما قلة عقله ، فلا شغاله بمتوهم لا يدركه غالباً ، عن محقق ، أو مظنون
لا يفوته ، هي الأسباب العادية ،

وأما قلة مروءته ، فلا أنه ينسب للدلسة والخيانة والسحران ظهر عليه .
وفي طلب منافع العامة ، ما لا يخفى من التمرض للأذى ، والرى بالقيام ،
والله أعلم .

قاعدة (١٠٠)

إقامة الأسباب ، ملحوظ في الأصل بحكمة إقامة العالم لاستقامة وجوده .
فلذلك ذم ما خالف وجود حفظ النظام ، ووقع مستغرباً في الوجود .
من الأسباب وغيرها وأكدته الفيرة الإلهية بلزوم نقيض المقصود ، كالغفر
في الكيمياء ، والذل في طلب السيمياء ، وميتة السوء في علم النجوم .
لأن الكل خروج عن حكمة الأسباب ، ومعاودة لحكم الحق ، ومقاومة
له في طلب الأكل بالمتوهم .

ويزيد الأخير بالتجسس على ملكة الله سبحانه كما أشار إليه في التنوير^(١)
ولكل نصيب ، مما لصاحبه ، وإن اختلف البساط ، والله أعلم .

(١) التنوير في إسقاط التدبير — اسم كتاب لابن عطاء الله السكندري

قَاعِدَةٌ (١٠١)

إقامة رسم الحكمة لازم ، كالاتسلام للقدرة •
فلزم إقامة العبد ، حيث أقيم من غير التفات لغيره وإن كان الغير أتم في نظره • مالم يتخلل شرط الإقامة بتخلف الفائدة أو عدم إقامة إمكان الحقوق الشرعية •

فيتعين الانتقال للثقل • ، حتى إذا تعذر الكل ، جاز التجريد ، بل لازم •
فقد أقر عليه السلام على التجريد ، أهل الصفة ، وأمر بالنسب ، حكيم ابن حزام ، لما تعلقت نفسه بالمطاء •

فن ثم قال الخواص رضى الله عنه «مادامت الأسباب في النفس قائمة ، فالتسبب أولى ، والأكل يكسب أحل له ، لأن القعود لا يصح لمن لم يستغن عن التكلف » انتهى ، وهو فصل الخطاب في بابه •

قَاعِدَةٌ (١٠٢)

استواء الفعل والترك في المنفعة ، يقضى بترجيح الترك ، لأنه الأصل ، ولاستصحابه السلامة •

فن ثم فضل الصمت الكلام ، حيث لا مرجح له وترك الدنيا أخذها ، والمزلة الصعبة ، سيما في زمان لا يأمن فيه الرجل جليسه ، والتجوع والشبع إلى غير ذلك ، مما فقدته في الحال ، فائدة في المال •

ومنه ترك الشهوات عند قوم ، مالم تعتقد القرية في ذلك ، فلا يصح إلا بنية صالحة تحوله للتدب ، إذ قد أذن الله فيه •

فليس أخذ الجانيين ، بأولى من غيره ، في أخذه وتركه ، إلا بمرجح • والله أعلم •

فَاعِدَةٌ (١٠٣)

مامدح أو ذم لا لذاته ، قد يتعكس حكمه لموجب يقتضى نقيضه .
فقد صرح «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها، إلا ذكر الله وما والاه» الحديث .
وصح «لا تسبوا الدنيا ، فتعمت هي مطية للمؤمن » .
ومدحت الرئاسة ، لما تؤدي إليه من حفظ النظام، حتى أتى الله على من
طلب الرئاسة الدينية إذ قال (واجعلنا للمتقين إماماً) .
وذمت ، لما تؤدي إليه من الكبر ، والخروج عن الحق .
ومدح الصمت للسلامة ، وذم عن الواجب الذي لا بد منه .
ومدح الجوع ، لتصفية الباطن ، وذم لإخلاله بالفكر .
فلزم التوسط ، وهو في الجوع ، ما ينتهى معه الخبز وحده ، والمفرط ،
ما ينتهى معه كل خبز ، والكاذب ، ما ينضاف إليه كل شهوة غير معتادة له . فافهم

فَاعِدَةٌ (١٠٤)

قد يباح المنوع، لتوقع ما هو أعظم منه، كالكذب في الجهاد، لتفريق
كلمة الكفار ، وفي الإصلاح بين الناس للخير، وفي ستر مال مسلم أو عرضه
ولو نفسه إذا سئل عن معصية عملها، أو مال أريد غصبه منه، أو من غيره،
لأن مفسدة الصدق ، أعظم من ذلك، وللزوجة والولد ، خوف نفورهما .
وبالجملة ، فيسوخ لدفع مفسدة أعظم ، لا ل جلب مصلحة .
وكذا الغيبة تباح في التحذير^(١) والاستفتاء ونحوه بما ذكره الأئمة .

(١) قوله : «وكذا الغيبة تباح في التحذير الخ، أقول : الغيبة هي: — ذكرك
أعماك في غيبته بما يكره ، وكلمة « أعماك » لا مفهوم لها ، فيجرم اغتيال أى
إنسان ولو غير مسلم ، وذلك سداً للذريعة ، حتى لا يعتاد الإنسان على ذكر أى
شخص بما يكره في غيبته .

ولكن العلماء استثنوا من هذه الحرمة ستة أمور ولو كان تعريف الغيبة ينطبق
عليها ، ونظما بعضهم بقوله .

ولا يجوز إسقاط الجاه بالمحرّمات ، قياساً على من خص ، ولم يجد غير
= القدر ليس بغيبة في سنة متظلم ومعرف ومحذر
ولمظهر فسقا ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر
وتوضيحه كالآتي.

الأول : المتظلم . وهو الذي يشكو غيره للقاضي ، فيباح له أن يذكر من يشكوه
بصفاته التي يتظلم بها للقاضي .

الثاني : المعارف : وهو أن يذكر غيره بلقبه الذي يكرهه صاحبه ، لقصد
التعريف فقط كقوله : فلان الأعرج ، أو الأعور ، أو الأعمش ، أو الاحول
إذا كان لا يعرف إلا بإحدى هذه الصفات ،

الثالث : التحذير ، وذلك أن يحذر شخص أحداً من الناس من فلان من أن
يشاركه في تجارة ، أو مصاهرة ، أو مجاورة ، أو مشاركة

ويدخل في هذا القسم ، جرح المجرّحين من الرواة والشهود والمصنفين ،
وبيان العيب ، وكذا لو رأى المشتري يعطى دراهم مشوشة للبائع وبائع الكتب
الذي يمرق بعض الملازم من الكتب التي يشتريها ثم يقول للمشتري : كتابك
ناقص ليأخذها بثمن بخس فيجب أن تحذر المشتري منه .

الرابع : مظهر الفسق : فيباح ذكر فسقه كي يحذره الناس وقد قال العلماء :
« اذكروا الفاسق بما فيه كي يحذره الناس » ،

الخامس : المستغنى : فيباح له أن يذكر غيره بما يكرهه ، إذا كان لا يمكن
تعريف المفتي أصل المسألة إلا بتعيينه .

السادس : طلب الإعانة في إزالة منكر ، فيباح لمن أراد أن يزيل المنكر الذي
يرتكبه بعض الناس أن يذكر هذا البعض بأوصافه الدميّة ليستعين بالناس على
إزالة هذا المنكر .

التوبة من الغيبة

قال في « الهدية العلامية » ، الشيخ علاء الدين بن عابدين رحمه الله « وإذا لم تبلغ الغيبة
الغتاب يكفيه الندم مع الاستغفار (لنفسه ولمن اغتابه) والتوبة وإن بلغت ، شرط
بيان كل ما اغتابه به مع الاستغفار والتوبة ، والاعتذار إليه مخلصاً ليسمح عنه
(أى : ولو بوجه الإجمال كقوله : ساعني بكل حق لك على) .

وإن علم أن إعلامه يثير فتنة ، لا يعلمه ، بل يستغفر الله تعالى له ، ويدعو ، =

الختر ، إذ الجاه مباح ، ولا يباح المنوع لدفع المباح ، وإن كان .
مضرأ ، فاعلم ذلك

قاعدة (١٠٥)

تمرّن النفس في أخذ الشيء وتركه ، وسوقها بالتدرّج ، أسهل لتحصيل
المراد منها .

فلذلك قيل : ترك الذنوب ، أيسر من طلب التوبة ، ومن ترك شهوة سبع
مرات ، كلما عرضت له تركها ، لم يتل بها ، والله أكرم من أن يعذب قلباً
بشهوة تركت لأجله .

وقال المحاسب رحمه الله في صفة التوبة فإنه يتوب جملة ، ثم يتتبع التفاصيل
بالترك ، فإن ذلك أمكن له ، وهو صحيح ، والله أعلم .

قاعدة (١٠٦)

بساط الكرم قاض بأن الله تعالى لا يتعاضمه ذنب يفره ، وبساط
الجلال قاض بأن الله تعالى يأخذ المعاصي ولا يمهله .
فلزم أن يكون العبد ناظراً لهما في عموم أوقاته .
حتى لو أطاع بأعظم الطاعات ، لم يأمن مكر الله ، ولو عصى بأعظم المعاصي ،
لم ييأس من روح الله .

وبحسب ذلك ، فهو يتق الله ما استطاع ، ويتوب إليه ، ولو عاد في اليوم
ألف ألف مرة ، فافهم .

ويندم ، كما إذا مات المغتاب ، فإنه لا يلزم الذي اغتابه أن يستحل من الورثة بل
الندم ، والاستغفار ، والتوبة له مصداق هذا ما نقله النووي عن فتاوى الطحاوي
أنه يكفي الندم والاستغفار في الغيبة وإن بلغت المغتاب ، ولا اعتبار بتحليل الورثة
له وهو الصواب ، إن شاء الله تعالى .

باب

قاعدة (١٠٧)

الخواص ثابتة في الأقوال والأفعال والأعيان .
وأعظمها خواص الأذكار ، إذ ما عمل آدمي عملا ، أنجى له من عذاب
الله من ذكر الله .

وقد جعلها الله للأشياء كالآشربة والمعاجين في منافعها ، لكل ما ينفعه .
فلزم مراعاة العام في العموم ، وفي الخاص بما يوافق حال الشخص وعلم
مع اعتبار الجانب الشرعى في القسط والعمل ، سيما وقد قال مالك رحمه الله
في المجهولات « ما يدريك ، لعلها كفر » .
(قلت) * : وقد رأيت من يرقى بالفاظ كفرية ، والله أعلم .

قاعدة (١٠٨)

بساط الشريعة ، قاض بمواز الأخذ بما اتضح معناه من الأذكار
والأدعية وإن لم يصح رواية ، كما نبه عليه ابن العربي في « السراج » وغيره .
وجاءت أحاديث في تأثير الدعاء الجارى على لسان العبد ، والمنبعث من
همته ، حتى أدخل مالك رحمه الله في موطنه ، في « باب دعائه عليه السلام ،
قول أبى البرداء « نامت العيون وهدأت الجفون ولم يبق إلا أنت يا حى يا قيوم ،
وقال عليه السلام ، للذى دعا به « إني أسألك بأنك الله الأحد الصمد الخ
لقد دعوت الله باسمه الأعظم .

وكذا قال للذى دعا به « يا ودود يا ودود ، يا ذا العرش المجيد ، إلى
غير ذلك .

فدل على أن كل واضح في معناه ، مستحسن في ذاته ، يحسن الأخذ به ،

سيما إن استند به لأصل شرعى ، كروياصالحة ، أو إلهام ثابت المزية
كأحزاب الشاذلى ، والنوى ، ونحوهما .

وفى أحزاب ابن سبعين كثير من المبهات والموهبات ، فوجب التجنب
جملة ، كمحل الحظر ، إلا لعالم يعتبر المعنى فلا يتقيد باللفظ فيه * .

والوظائف المجموعة من الحديث ، أكل أمراً ، إذ لا زيادة فيها ، سوى
الجمع ، سيما إن أخذت من المشايخ * .

وجل أحزاب الشاذلى - عند التفصيل والنظر التام للعالم ، بالأحاديث ،
من ذلك ، والله أعلم .

قاعدة (١٠٩)

ما خرج مخرج التعليم ، وقف به على وجهه من غير زيادة ولا نقص * .
فلقد روى أن رجلاً كان يذكر فى دبر كل صلاة « سبحان الله ، والحمد
لله ، والله أكبر » مائة مرة ، من كل واحد .

فرأى كأن قائلاً يقول « أين الذاكرون أذبار الصلوات ؟ فقام .
فقبل له : ارجع ، فليست منهم ، إنما هذه المزية لمن اقتصر على
الثلاث والثلاثين .

فكل ما ورد فيه عدد قصر عليه ، وكذا كل لفظ .
نعم اختلف فى زيادة « سيدنا » فى الوارد من كيفية الصلاة عليه صلى الله
عليه وسلم .

والوجه أن يقتصر على لفظه ، حيث تعبد به ، ويزاد حيث ما براد
الفضل فى الجملة * .

وقال ابن العربى فى زيادة « وارحم محمداً » إنه قريب من بدعة ، وذكره
فى العارضة (١) والله أعلم .

(١١٠) فاعدة

حق العبد ، أن لا يفرط في مأمور ، ولا يعزم على محذور ، ولا يقصر في مندوب . .

فإن قصر به الحال ، حتى وقع في الأول ، أو الثاني ، أو الثالث ، لزمه الرجوع لمولاه بالتوبة واللجأ . والاستغفار .

ثم إن كان ذلك بسبب منه ، عتب نفسه ولأمها ، وإن كان لا بسبب منه ، فلا عتب على قدر لا سبب للعبد فيه . .

ودليل ذلك في حديث سؤال علي وفاطمة ، إذ سألهما عليه السلام عن عدم صلاتهما بالليل فأجابهما علي بقوله « إن الله قبض أرواحنا ، فمروهم يقول (وكلن الإنسان أكثر شيء جدلاً) .

ولما ناموا ليلة الوادي ، حتى طلعت الشمس ، قال عليه الصلاة والسلام « إن الله قبض أرواحنا » .

وذلك أن علياً وفاطمة ، تسببا بوجود الجنابة ، كما ذكر ابن أبي حمزة رحمه الله .

فكان الجواب بالندر ، وإن كال نفس الحق ، جدلاً ، إذ سئلا عن السبب ، والصحابة في الوادي لم يتسببوا ، بل وكلاهما من يقوم لهم بالأمر ، فافهم .

(١) قوله « في المعارضة » يقصد « عارضة الاحوذى في شرح الترمذى » لابن العربي .

قَاعِدَةٌ (١١١)

فراغ القلب للعبادة والمعرفة ، مطلوب .

فلزم الزهد وإسقاط الكلف ، واختيار الأدنى ، لأن ما قل وكفى ، خير مما كثر وألغى .

ومن الشواغل ، الأحداث سناً أو عقلاً أو ديناً . فلذا نهى عن محبتهم ، إذا التلون مانع من الراحة ، ولذا أمر بمجانبة الصحبة ، وإثارة العزلة ، سيما في هذه الأزمنة .

لكن بشرطها ، وهي كفايته عن الخلق ، وكفايتهم عنه في الضروري ، ديناً ودنياً ، مع سلامتهم من سوء ظنه ، وإقامة الشعائر الإسلامية ، من الواجبات ، والسنن المؤكدة ، والله سبحانه أعلم .

قَاعِدَةٌ (١١٢)

الخلوة أحسن من العزلة . وهي - بوجهها وصورتها - نوع من الاعتكاف ، ولكن لا في المسجد ، وربما كانت فيه .

وأكثرها - عند القوم - لاحد له ، لكن السنة تشير للأربعين بمواعدة موسى عليه السلام .

والقصد في الحقيقة ، الثلاثين ، إذ هي أصل المواعدة .

وجاوز عليه السلام بد حراء ، شهراً ، كما في مسلم .

وكذا اعتزل من نسائه ، وشهر الصوم واحد .

وزيادة القصد ونقصانه ، كالريد في سلوكه . وأقلها عشرة ، لاعتكافه

عليه السلام للعشر .

وهي للكامل، زيادة في حاله ، ولغيره ترقية . ولا بد من أصل يرجع إليه .
والقصد بها تطهير القلب من أدناس الملابس ، وإفراد القلب لذكر
واحد ، وحقيقة واحدة ولكنها بلا شيخ ، مخطرة . وله فتوح عظيمة ،
وقد لاتصح بأقوام .

فليعتبر كل أحد بها حاله ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١١٣)

لا بد من عبادة ، ومعرفة ، وزهادة لكل عابد ، وعارف ، وزاهد .
لكن من غلب عليه طلب العلم ، كان عابداً ، ومعرفة وزهده ،
تابع لعبادته .
ومن غلب عليه ترك الفضول ، كان زاهداً ، وعبادته ومعرفة
تابع لزهده .
ومن غلب عليه النظر للحق ، يأسقاط الخلق ، كان عارفاً . وعبادته وزهده ،
تابع لأصله .
فالنسب تابع للأصول ، وإلا فالطرق متداخلة . ومن فهم غير ذلك ،
فقد أخطأ .
نعم يخف الأمر ويقوى ، بحسب البساط ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١١٤)

التزام اللازم للزوم ، موصل إليه . فمن ثم فضل الذكر غيره .
إذا ما أردت أن يلزمك ، فالزم ملزومته وقد قال تعالى « اذكروني
أذكركم ، ولا أعظم من هذه الكرامة »

وجعل لكل حداً ووقتاً لإذكره تعالى، إذ قال : ذكر أكثر كثيراً، وقياماً وقعوداً، وذكركم آباءكم أو أشد ذكراً .

وقال رجل يارسول الله . كثرت على شعار الإسلام فدلني على عمل أدرك به ما فاتني .

قال : لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله .

ولأبي سعيد عند ابن حبان : اذكر الله حتى يقولوا بجنون ،

والذكر منشور الولاية، فمن أعطى الذكر ، فقد أعطى المنشور .

قال شيخنا أبو العباس الحضرمي رضي الله عنه : وعليك بدوام الذكر ، وكثرة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي سلم ، ومعراج ، وسلوك إلى الله تعالى ، إذا لم يلق الطالب شيخا مرشدا .

فقد سمعت في سنة . . . وأربعين وثمانمائة بالحرم الشريف ، رجلا من الصالحين ، روى لي ذلك عن بعض أهل الصدق مع الله ، وكلاهما معروفان رأيتهما ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١١٥)

نورانية الأذكار ، محرقة لأوصاف العبد، ومثيرة لحرارة طبعه ، بالمحراف عن طبعها .

فمن ثم أمر بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ، لأنها كلام ، تقوى النفوس ، وتذهب وهج الطباع .

وسر ذلك في السجود لأدم ، عند قولهم : ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك .

ولهذا أمر المشايخ بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عند غلبة الوجد ، والذوق لذلك شاهد .

وقد أشار إلى ذلك ، الصديق رضى الله عنه إذ قال « الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم أحق للذنوب ، من الماء البارد للنار ، ألا ترى إلى آخره فليعتمد .

وقد نص في « مفتاح الفلاح ^(١) » ، أن علامة الفتح ، ثوران الحرارة في الباطن ، والله أعلم .

باب

فَاعِدَةٌ (١١٦)

النظر لسابق القسمة ، وواجب الحكمة ، هو القاضى بأن الدعاء عبودية اقترنت بسبب ، كاقتران الصلاة بوقتها ، وكذا الذكر المرتب لفائدة ونحوها لأنك إن قلت : تذكير ، فإنما يذكر من يجوز عليه الإغفال .

وإن قلت : تنبيه ، فإنما ينبه من يمكن منه الإهمال .

وإن قلت : تسبب ، فحل حكم الأزل أن ينضاف إلى العلل . وقد جاء الأمر وترتيب الإجابة عليه ، فلزم أن يراعى من حيث الحكمة ، ولذا صح بمفروغ منه (وآتينا ما وعدتنا على رسلك) (ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) . (ولا تؤاخذنا) عند من قال به . وهو دعاء الأبدال ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١١٧)

استواء العبادتين في الأصل ، مع جواز ترك إحداهما للأخرى شرعاً ، يقضى بالبديلة فيها .

(١) اسم كتاب لابن عطاء الله

فالذكر بدل من الدعاء عند اعتراض الاشتغال به عنه ، وبالعكس .
وقد صحح « من شغله ذكرى عن مسألتى ، أعطيته أفضل ما أعطى
السائلين » .

فظهرت أفضلية الذكر في هذه الحالة .

والتحقيق أن الأفضل في كل محل ، ما وقع فيه إذ السكل وقع لأنبياء
الله في أحوال ، وهم فيها على أفضل الأحوال ، فافهم .

فَاعِدَةٌ (١١٨)

إعطاء الحكم في العموم ، لا يقضى بجزئانه للخصوص ، فاحتيج في
الخاص لدليل يخصه ، حتى يتخصص به .

ومن ذلك ، الجهر بالذكر والدعاء ، والجمع فيهما ولهما .

فأما الذكر ، فدليله ، « من ذكرنى في ملا ذكرته في ملا خير منهم » .

قيل : ومن أدلته (كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا) .

وقال ابن عباس : ما كنت أعرف انصراف الناس من الصلاة على

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا بالذكر ، رواه البخارى .

والجهر في ذكر العيد في أدبار الصلوات ، وبالثغور ، وفي الأسفار ،
حتى قال عليه السلام : اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غامبا ،

وقد جهر عليه السلام بأذكار وأدعية في مواطن جمّة ، وكذا السلف .

وصح قوله جوابا لأهل الخندق : اللهم لا خير إلاخير الآخرة ، فاغفر

للأنصار والمهاجرة ، .

وكل هذه ، دالة على الجهر والجمع .

لكن في قضايا خاصة، يكون وجودها مستندا ، لا دليلا ، لاحتمال قصرها على ما وقعت فيه ، وكونها مقصودة لغيرها لا لذاتها ، فلزم تهديد أصل آخر .

قاعدة (١١٩)

إثبات الحكم لقضية خاصة ، لايجرى في عموم نوعها ، لاحتمال قصره على ما وقع فيه ، سيما عند من يقول «الأصل المنع حتى يأتي المبيح» .
والجمع للذكر ، والدعاء ، والتلاوة أخص من الجمع بينها لكونه مقصودا بخلاف الأول ، فإنه أعم من ذلك ، فلزم طلب دليل يخصه .
فأما الجمع للذكر ، ففي المنفق عليه من حديث أبي هريرة «إن الله ملائكة يطوفون في الطرق ، يلتمسون خلق الذكر» الحديث .

وفي آخره «يسألهم ربهم : ما يقول عبادي؟» فيقولون «يسبحونك ، ويمجدونك ويكبرونك ، ويهللونك ويمجدونك» الحديث .

وهو صريح في ندب الجمع لعين الذكر ، للترغيب في سياقه وماوقع في آخره من «أن فيهم» من ليس منهم» فيقول تعالى «هم القوم لا يشقى جليسهم» فأخذ منه جواز قصد الاجتماع لعين الذكر ، بوجه لا يسوغ تأويله لحديث «ما جلس قوم مسلمون مجلسا ، يذكرون الله فيه إلا حفت بهم الملائكة» وتنزل عليهم السكينة» وغشيتهم الرحمة ، وذكرهم الله فيمن عنده» الذي تأول بالعلم مرة ، ربذكر الآلاء أخرى ، وحمل على ظاهرها أيضا فسقط التمسك به في أعيان الأذكار ، لدلالته على ما تأول به ، لاحتماله .

فإن قيل : يجتمعون ، وكل على ذكره .

فالجواب ، إن كان سرا لجذواه غير ظاهرة ، وإن كان جبرا وكل على ذكره ، فلا يخفى ما فيه من إساءة الأدب بالتخليط وغيره مما لا يسوغ في

حديث الناس ، فضلاً عن ذكر الله .

فلزم جوازه بل ندبه بشرطه

نعم ، وتأويل التسييح والتعميد والتجديد ، بالتذاكر في التوحيد ، من
أبعد البعيد .

فتأويله غير مقبول ، لبعده عن الأفكار ، حتى لا يخطر إلا بالأخطار ،
وذلك من مقاصد الشرع بعيد جداً ، فافهم .

وأما الدماء بالجمع له ، فقد جاء في حديث خبيب ابن سلمة الفهري
رضي الله عنه ، وكان مجاب الدعوة ، وقال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول « لا يجتمع ملائكة فيدعو بعضهم ، ويؤمن بعضهم ، إلا استجاب
الله لهم دعاءهم ، رواه الحاكم وقال : على شرط مسلم ، وذكره شيخنا أبو زيد
التمالي رحمه الله تعالى في « دلائل الخيرات » وأظنه نقله من ترغيب المنذري
وحكي الشيخ أوسحق الشاطبي عمل عمر ، رضي الله به وإنكاره له ، وعده
من البدع الإضافية التي تنم ، لما يقترون بها ، لالذاتها .

وأما التلاوة فصحيح النوى وغيره « ما اجتمع قوم في بيت من بيوت
الله يقرءون القرآن ويتدارسونه إلا حفت بهم الملائكة » الحديث كما في
الذكر .

وأخذوا منه جواز قراءة الحزب الذي يقرأ في المساجد ، كل ذلك
على أصل الشافعي ومذهبه .

وأما مذهب مالك ، فالكرامة ، لعدم عمل السلف ، ولسد ذريعة
الابتداع ، بالزيادة على ذلك ، والخروج فيه لغير الحق ، وقد وقع ما اتقاه
رضي الله عنه .

قَاعِدَةٌ (١٢٠)

فضيلة الشيء ، غير أفضليته ، وحكم الوقت ، غير حكم الأصل .
فلا يلزم من الترغيب الأفضلية ، وإن ثبت الفضل ، ولا من الترك أو
القفل لمعارض الوقت ، رفض حكم الأصل .
والجمع للدعاء والذكر والتلاوة ، قد صح ندب كل ذلك بالأحاديث
المتقدمة ، فلا يصح دفع أصل حكمه .

وإن أوتر عليه غيره ، فلا فضلية الغير عليه كالذكر الخفي ، وما يتعدى
من العبادات نفعه ، كالعلم والجهاد والتكسب على العيال ، إلى غير ذلك مما
كان اعتناء الصحابة به ، وشغلهم فيه ، حتى شغلهم عن الاجتماع للذكر
والفراغ له ، من غير ضيعة شيء من ذلك إليه .
الآ ترام ، عند إمكانه - مع ما هم فيه - استعملوه كالأسفار والأعياد
وأدبار الصلوات ، ونحو ذلك .

ولما جاء عليه الصلاة والسلام حلقة الذاكرين ، تجاوزها وجلس مع
المتذاكرين في العلم .

فآثر المتذاكرين ، لتعدى نفعهم ، ولاحتياجهم إليه فيما هم به ، إذ لا علم
لهم إلا من قبله فقصدهم ما جاء به .

بخلاف الذاكرين ، فإن ما هم فيه بين بنفسه ، ونفعه قاصر عليهم ،
لكنه لم ينكر على أولئك ، وإن آثر هؤلاء . والله أعلم .

قَاعِدَةٌ (١٢١)

للزمان حكم يخصه ، بحيث يخصص مباحه ، بمنع ، أو كراهة ،
أو وجوب . ويرد مندوبه ، لمنع أو كراهة .

كل ذلك إذا كان كل منها مؤدياً لما يعطاه حكمه ، من دليل آخر يقتضيه .

والقول بمنع الجمع للذكر ، وكرهته في هذه الأزمنة ، من ذلك ، كمنع النساء من الخروج إلى المساجد ونحوه ، مما هو ممنوع ، لما عرض فيه وبه لالذاته ، إذ أصل الشريعة ، إباحته ، أو نديه .

وللناس في ذلك مذهبان .

فمن يقول بسد الذرائع ، يمنع جميع الصور ، لصورة واحدة ، وهو مذهب مالك رحمه الله .

ومن لا يقول بها ، إنما يمنع ما يقع على الوجه الممنوع ، وهو مذهب الشافعي وغيره .

ولما تكلم سيدي أبو عبد الله بن عباد رحمه الله ، على مسألة الحزب قال : إنه من روايح الدين ، التي يتعين التسك بها لذهاب حقائق الديانة في هذه الأزمنة ، وإن كان بدعة ، فهو مما اختلف فيه ، وغاية القول فيه ، الكراهة ، فصح العمل به ، على قول من يقول به ، .

(قلت) وقد يلحق الذكر به في بعض الأماكن والأوقات بشرط .

ولعل الشارع إنما قصد برغيبه من بعد الصدر الأول ، لاحتياجه له .

فأما قول ابن مسعود رضي الله عنه لقوم وجدتم يذكرون جماعة له لقد جئتم ببدة ظلماً ، أولقد فقم أصحاب محمد علياً^(١) .

(١) هذا الحديث رواه الدارمي في سننه بسند صحيح ولا يجوز العمل بخلافه والقول بأن الأحاديث المرغبة في الذكر لم تبلغه قول خاطئ ، إذ كيف يفوت الصحابة الكرام — ولاسيما ابن مسعود الذي هو من أفقه فقهاء الصحابة — ما يتعلق بالتقربات ١١٤ ولكن المسألة كما قال المصنف: هو ما رتبته على أفكار الخليفة .

فالجواب عنه ، بأنه لم يبلغه حديث الترغيب فيها ، أو أنه أنكر
الهيئة ونحوها .

وإلا فلا يصح إنكاره بهذا الوجه بعد صحة الحديث ، والله أعلم .

قَاعِدَةٌ (١٢٢)

مراعاة الشروط في مشروطها ، لازم لمريدها ، وإلا لم يصح وجوده
له ، وإن قامت صورته .

وشروط الذكر التي تتعين عند الجمع ثلاث .

أولها خلو الوقت عن واجب أو مندوت متأكد ، يلزم من عمله
الإخلال به كأن يسهر فينام عن الصلاة ، أو يتناقل فيها ، أو يفرط في ورده ،
أو يضر بأهله ، إلى غير ذلك .

الثاني: خلوه عن محرم أو مكروه يقترن به ، كاستماع النساء أو حضورهن
أو حضور من يتقن من الأحداث ، أو قصد طعام لا قربة فيه ، أو فيه شبهة
ولو قلت ، أو فراش محرم ، كحرير ونحوه ، أو ذكر مساوي الناس ، أو
الاشتغال بالأراجيف . إلى غير ذلك .

الثالث : التزام أدب الذكر من كونه شرعياً أوفى معناه ، بحيث يكون
بما صح واتضح وذكره على وجه السكينة ، وإن مع قيام مرة وقعود
أخرى ، لاعم رقص وصياح ونحوه ، فإنه من فعل المجانين ، كما أشار إليه مالك
رحمه الله ، لما سئل عنهم فقال « أجمانين هم »^(١) .

(١) قوله أما « مجانين هم » نعم . هم مجانين ، وما زال العلماء المحققون ينحون
باللائمة ، على هؤلاء الذين يرقصون وينحون ويصيحون ، وينددون بهم ،
ويذمون ، حتى من علماء الصوفية الأجلاء كالصنف هنا ، والإمام الاخضرى فى
منظومه فى التصوف ، حيث قال :

وغاية كلامه ، الاستقباح بوجه يكون المنع فيه أخرى ، فافهم .

قَاعِدَةٌ (١٧٣)

استراق النفوس بملائمها طبعاً ، لما فيه نفع ديني ، مشروع

== وقال بعض السادة المتبعة في رجز يهجو به المبتدعة

ويذكرون الله بالتبشير ويشطحون الشطح كالخير

وينبجون النبح كالسكلاب طريقهم ليست على الصواب

وليس فيحسم من فتي مطيع فلحنه الله على الجميع

وكاذمهم آخر بقوله

الرقص نقص والسباع رقاعة وكذا التواجد خفة بالراس

والله ما رقصوا لطاعة ربهم بل للذي طحنوه بالأضراس

وقال آخر أيضاً يذمهم جملة ، ويخص منهم من جعل العماثم الحضر علامة
للشرف في النسب

أقال الله صفق لي وغنى وسم الرقص والتصفيق ذكراً

فلو كان السيادة في اخضرار لكان السلق أشرف منك قدراً

والكلام على هؤلاء المبتدعة ، أرباب الطبول والمزامير والراقصين ، باسم
الذكر . مستوفى في رسالة (الرقص والوقص لمستحل الرقص) لصاحب (ملتقى
الابحار) الشيخ إبراهيم الحلبي الحنفي ، وقد طبعت في حلب .

فمن ثم رغب في أذكار وعبادات، لأمور دنيوية ، كقراءة سورة الواقعة لدفع الفاقة، وبسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء، لصرف البلايا المفاجئة ، و «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لصرف شر ذوات السموم ، والحفظ في المنزل ، إلى غير ذلك من أذكار صرف الهموم ، والديون ، والإعانة على الأسباب ، كالغنى والعز ونحوه . بيان ذلك أنها إن أفادت عين ما قصدت له، كان ذلك داعياً لحبها، وحبها داعٍ لحب من جاء بها ومن نسبت له أصلاً وفرعاً ، فهي مؤدية لحب الله . وإن لم تؤد ما قصدت له ، فاللطف بوجودها ، ولا أقل من أنس النفس بذكر الحق ، ودخول ذلك من حيث الطباع أمكن وأيسر . ولهذا الأصل أسس الشيخ أبو العباس البوني ، ومن نحا نحوه في ذكر الأسماء وخواصها .
وإلا فالأصل أن لا تجعل الأذكار والعبادات سبباً في الأغراض الدنيوية ، إجلالاً لها ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٢٤)

كل اسم أو ذكر ، تخاصيته من معناه ، وتصريفه في مقتضاه ، وسره في عده ، وإجابته على قدر همه صاحبه .
فمن ثم لا ينفع عالم إلا بجلى واضح المعنى ، ولا جاهل إلا بجنى لا يعرف معناه ، ويبقى من بينهما .
ولزم اعتبار العدد الموضوع شرعاً ، والمستخرج استنباطاً ، ليوقف التحقيق عليه حسب سنة الله
فأما الكتب والتفريط في الشكل ونحوه ، فأمر مستفاد من علم الطباع والطباع ، ولا يجنى بعده عن الحق والتحقيق
فلذلك قال ابن البناء رضى الله عنه «باين البونى وأشكاله ، ووافى خيراً التساج وأمثاله . .

وقال الخاتمي رحمه الله ، علم الحروف ، علم شريف ، لكنه منموم
دينا ودنيا ، فاعلم ذلك ، وبالله سبحانه التوفيق .

(قلت) أما ديننا ، فلتوغل صاحبه في الأسباب وذلك قاذح في مقام
التوكل باعتبار الاجتهاد في المسبب ، كالمبادرة بالكي في التطيب ، لأنه من
نزق النفس ، واستعجال البرء ، فافهم .

وأما دنيا ، فلأنه شغل في وجه يخل بعمارتها ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٢٥)

اعتبار النسب الحكيمة جار في الأمور الحكيمة ، على وجه نسبتها منه .
فن ثم اعتبر العدد في الذكر ، إذ مرجع الوجود إليه ، باعتبار جواهره
وأعراضه .

فإذا وافقت النسبة محلها ، وقع التأثير حسب القسمة الألفية .
ولعقد الأعداد وجه في الشرع إذ قال عليه السلام ، لنساء من المؤمنات
واعقدن بالأصابع ، فإنهن مسئولات مستنظقات^(١) .

وأقر بعض أزواجه على تسبيحها في نوى ، كان بين يديها .
وكان لأبي هريرة خيط قد ربط فيه خمسمائة عقدة ، يسبح فيه •
والسبعة أعون على الذكر ، وأدعى للداوم ، وأجمع للفكر ، وأقرب
للحضور ، وأعظم لثواب ، إذ له ثواب أعدادها وما تعطلت فيه لضرورة ،
أو تعطل منها لغلط ونحوه لتعيينها وفي تحصيل ثواب ذكر جامع لعدد

(١) هذا الحديث قاله النبي صلى الله عليه وسلم للنساء اللاتي كن يعددن ذكر
الله بالحصى ولفظه بتمامه « أذكرن الله ولا تنفلن واعقدن بالانامل فإنهن
مسئولات ومستنظقات يوم القيامة » . وبهذا يتبين أن المؤلف ، اختصر الحديث
من أوله وآخره .

كقولك : سبحان الله عدد خلقه ، على ما هو به ، مع تضعيفه أو دونه ،
أو لقوة أقوال بلا تضعيف •

قيل : وذوات الأسباب — كتسبيح النعجب — أفضل من مطلقها ،
فيترك المطلق للمقيد في وقته ، والله سبحانه أعلم .

باب

قَاعَدَة (١٢٦)

ما أبيح لسبب ، أو على وجه خاص أو عام ، فلا يكون شائعا في جميع
الوجوه ، حتى يتناول صورة خاصة بخصوصها ، ليست عين الوجه
الخاص بنفسه .

فلا يصح الاستدلال بإباحة الفناء في الولائم ونحوها ، على إباحة
مطلق السماع ، ولا بإباحة إنشاد الشعر ، على صورة السماع المعلومة ،
لا احتمال اختصاص حكمها •

فلذلك قال ابن الفاكهاني رحمه الله تعالى في شرح الرسالة : ليس في
السماع نص بإباحة ولا منع ، يعني على الوجه الخاص ، وإلا فقد صح في
الولائم والأعياد ونحوها من الأفراح المشروعة ، والاستعانة على الأشغال .
فإذاً المسئلة جارية على حكم الأشياء ، قبل ورود الشرع فيها ، والله أعلم .

قَاعَدَة (١٢٧)

الأشياء قبل ورود الشرع فيها ، قيل : على التوقف فالسماع
لا يقدم عليه .

وقيل : على الإباحة ، فالسماع مباح ، وقيل على المنع ، فالسماع ممنوع •

وقد اختلف فيه الصوفية بالثلاثة الأقوال ، كاختلاف الفقهاء .
وقال الشيخ أبو إسحق الشاطبي رحمه الله « ليس من التصوف بالأصل
ولا بالمرض ، وإنما أخذ من عمل الفلاسفة انتهى بمعناه » .
والتحقيق أنه شبهة تنقئ لشبهها بالباطل وهو اللهو ، إلا لضرورة تقتضى
الرجوع إليه ، فقد تباع لذلك » .
وقد ذكر المقدمي أن أبا مصعب سأل مالكا رضى الله عنهما فقال :
لا أدري ، إلا أن أهل العلم يبلدنا لا ينكرون ذلك ولا يبعدون عنه ،
ولا ينكره إلا ناسك غبي ، أو جاهل غليظ الطبع » .
وقال صالح بن أحمد بن حنبل رحمه الله : رأيت والذى يسمع من
وراء الحائط ، لسماع كان عند جيراننا » .

وقال ابن المسيب لقوم يعيبون الشعر « نسكوانسكا أعجميا » .
وقد صح عن مالك إنكاره وكراهته ، وأخذ من المدونة جوازه ،
كل ذلك إن تجرد عن آله ، وإلا فتفق على تحريمه غير ما للعنبري .
وإبراهيم بن سعد ، وما فيهما معلوم » .
وقد بالغ الطرطوشى في الملة وغيره ، وتحقيقها آيل للمنع . والله أعلم

فَاعِدَةٌ (١٢٨)

اعتقاد المرء فيما ليس بقربة قربة ، بدعة . وكذا إحداث حكم لم يتقدم .
وكل ذلك ضلال إلا أن يرجع لأصل استنبط منه ، فيرجع حكمه إليه » .
والسماع^(١) لا دلالة على ندبه عند مبيحه ، وإن وقع فيه تفصيل عند
قوم . فالتحقيق أنه عند مبيحه ، رخصة تباع للضرورة ، وفي الجملة
فيعتبر شرطها ، وإلا فالمنع ، والله أعلم .

(١) قوله « والسماع الخ » انظر تمليقنا صحيفة (٧٧) وراجع « إغاثة اللهيان من
مصائد الشيطان » ، لأن القيم ، فإنه قد وفي الكلام حقه ، في حكم الغناء والسماع .
(٦ م - قواعد التصوف)

قاعدة (١٢٩)

التبوء للقبول ، على قدر الإصغاء للمقول .
فمن كان استماعه بالحقيقة ، استفاد التحقق .
ومن كان استماعه بالنفس ، استفاد سوء الحال .
ومن كان استماعه بالطبع ، اقتصر نفعه على وقته .
فمن ثم لا يزداد طالب العلم للدنيا ميلاً إلا ازداد من الله إدباراً عن
الحق ، ولا يستفيد غالب الناس من المحافل العامة ، كالكتاب والميعاد
ونحوه ، إلا استحلاؤه في الوقت . وينفع ذا الحقيقة ، ما يفيد من أى
وجه خرج ، فافهم .

قاعدة (١٣٠)

ما خرج من القلب ، دخل للقلب ، وما قصر على اللسان ، لم يجاوز
الأذان .
ثم هو- بعد دخوله القلب- إما أن يلقي معارضاً فيدفعه ببحرود ، كحال
الكفار ، أو يعارض كأحوال المنافقين ، أو يحول بينه وبين مباشرة
القلب حائل رقيق كأحوال العصاة ، أو يمس سويده ويباشر حقيقته ،
فيوجب الإقدام والإحجام على حكمه ، كحال أهل الحق من المريدين .
فأما العارف ، فيستفيد من كل ذى فائدة ، كان من قلب أو غيره ، فافهم .

قاعدة (١٣١)

قال الشافعي رحمه الله تعالى «الشعر حسنه حسن ، وقبيحه قبيح» .
فالتمثل تاج- في ذمه ومدحه- للمتكلم به .

ثم هو عند الاحتمال ، مصروف لنية قائله ، أصلاً أو تمثيلاً ، كسامعه فتعينت مراعاة أحوال أهله ، والمسموع عليه .

فلا يوضع وصف ذى على على ، لأنه إساءة أدب ، ولا بالعكس ، لأنه إخلال بالحال .

ومن ذلك ما روى أن أبا سعيد الخراز قال لمن رآه في النوم : إن الحق أوقفني بين يديه ، وقال تحمل . وصنى على ليلي وسعدى ؟ لولا أنى نظرت إليك في مقام أردتني به غالباً ، لعذبتك ، لئنهى ، فافهم .

قاعدة (١٣٢)

اعتراف المحقق بنقص رتبة ، هو فيها على الجملة ، يقضى بزمها ، على نحو ما حكى في اعترافه ، لأن إخباره راجع لأمانته ، فلا يذكر غير ما حقق ذمه ، وإلا فهو كذاب .

ثم هو فيها ، إما معذور ، أو مسمى ، وأولى به العذر ، فيعذر ولا يقتدى به لأنه يحمل على البسكة ونحوه ، مما يعبد ، والله أعلم .

قاعدة (١٣٣)

منع الشيء لما يعرض فيه أو بسببه ، لا يقضى بنقص أصل حكمه . وقد جزم محققو المتأخرين من الصوفية ، وأكثر الفقهاء ، من منع السماع ، لعارض الوقت ، من الابتداع والضلال ، بسببه .

حتى قال الحاتمي رحمه الله : السماع في هذا الزمان لا يقول به مسلم ، ولا يقتدى بشيخ يعمل السماع ويقول به .

وقال الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه : سألت أستاذي عن السماع ، فقال : إنهم ألفوا آباءهم ضالين . فهم على آثارهم يهرعون .

وقال ابن عبد ، رحمه الله « زلة في السماع ، شر من كذا وكذا سنة ،
تفتاب الناس » .

وقيل للجنيذ : كنت تسمع ، فلم تركت السماع ؟ .
قال « بمن قيل له ، من الله » قال « فمع من ؟ » انتهى .
ومجرى الحكم في المنع ، كالذكر بالجمع ، يتأكد لفقد حكم الأصل .
فالقائل بسد الذرائع ، يمنع بالجملة ، وغيره يمنع ما يتصور فيه الباطل
ليس إلا ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٣٤)

ما أتيح للضرورة، قيد بقدرها ، أو روعى فيه شرطه ، صحة وكالا ،
ومن ذلك ، السماع ، والضرورة الداعية له ثلاثة .
أولها : تحريك القلب ، ليعلم ما فيه بمثبه ، وقد يكتفى عن هذا بمطالعة
وجوه الترغيب والترهيب ، ومفاوضة أخ أو شيخ .
الثاني : الرق بالبدن يارجاعه للإحساس ، حتى لا يهلك بما يرد عليه
من قوى الواردات .

الثالث : التنازل للبريدن حتى تنفرغ قلوبهم لقبول الحق ، في قالب
الباطل ، إذ ليس لهم قدرة على قبول الحق في قالب الباطل ، إذ ليس لهم
قدرة على قبول الحق من وجهه بلا واسطة ، من الطبع .
ولهذا الوجه ، نحا الششترى رحمه الله بأزجاله ، فيما ظهر لى ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٣٥)

استجلاب النفوس بمساعدة طبعها ، أخرى لتقريب نفعها .
فن تم وقعت المنفعة بالأزجال والقصص ، في تعريف الطريق ،
والإشارة إلى حقائقها .

لكن رائحة البساط مصاحبة لما خرج منه ، فلا يستفاد فائدته إلا معه .
ولذلك لا تجد مولعا بالشعر صرفا ، له حقيقة في ديوانته ، وإن كانت
فح حيرة ودعوى ، لأنه مصحوب بهما في أصل وجوده غالبا .
وشرطه - عند القائل به - ثلاث ، والله أعلم .

قاعدة (١٣٦)

إذا وقف أمر على شرطه ، في صحته أو كماله ، روى ذلك الشرط فيه ،
وإلا كان العمل فيه خارجا عن حقيقته * وشرط السماع ثلاث .
أولها : مراعاة الآية التي يقع فيها ومعها وبها ، وعلى الزمان والمكان
والإخوان .

الثاني : خلو الوقت عن معارض ضروري ، أو حاجي شرعا ، أو عادة
إذ ترك الأولى للرخص ، تعريض بالحق ، وإخلال بالحقيقة *
الثالث : وجود الصدق من الجميع ، وسلامة الصدر في الحال ، ولا يتحرك
متحرك إلا بغلبة .

وإن فهم منه غيرها ، سلم له الأدنى وأدبه الأعلى ، وذكره القرين *
ولا يزال الصوفية بخير ما تنافروا ، فإذا اصطلموا ، قل دينهم ، إذ لا يكون
صلحهم إلا مع إغضاء عن العيوب ، فإنه لا يخلو المرء عن عيب ، والله أعلم .

قاعدة (١٣٧)

التفزل والتدب ، والإشارة ، والتعريح ، دليل البعد عن وجو والمشاهدة .
إذ الجلال مانع من قيام النفس ، والشعر من محامدها
ومن ظهر نور الحق على قلبه ، لم يبق فيه نصيب لغيره ، فيكون ما جاء
عنهم أشهى إليه من الماء البارد .
ولهذا قل شعر المحققين من الأكابر ، كالجنيد ، والشيخ أبي عم

عبد القادر ، والشاذلى ونجوم ، ولهم أسوة فى أكابر من الصحابة ، إذ كانوا أعلم الناس به .

ولكن لم يذكره إلا فى محل لا يشير بنى . من الحقائق ، وإن كانت مضمنة فيه ، فعلى قدره ، والله أعلم .

قاعدة (١٣٨)

عقوبة الشيء . ومثوبته ، من نوعه (سيجزبهم • جزاء • وفاً) من زنى زنى بأهله • ومن ثم عوقب مؤثر السماع والقول بإطلاق ذم الناس فيه وأثيب بإطلاق ثناء الناس عليه .

فلا يزال بين مادم وذام ، بوجه لا يمكن انفكاكه ، حتى ينفك مما هو به ، كما جرت من سنة الله

ومنها حكاية يوسف بن الحسين فى قوله « إيلام لأهل الراى ، ومنه عقوبة ابن الجلاء - فى ذكره استحسان وجه شاب - بإنشاء القرآن ، إذ البصيرة كالبصر ، والله أعلم .

قاعدة (١٣٩)

حفظ المقول ، واجب لحفظ الأموال والأعراض • فمن ثم قيل بمنع السماع باتفاق ، فى حق من علم غلبة عقله به .

ولا يجوز قطع الحرق ، وإن دخل على المكارمة ، لإضاعة المال .

ولا يجوز أن يدخل مع القوم ، من ليس منهم .

وإن كان عابداً أو زاهداً ، لا يقول بالسماع ، ولا يراه .

وكذلك العارف ، لأن حاله أتم . فيؤدى لاغتيابه الجماعة بالنقص ،

وصورة الهوى واغتيالهم له .

قال الشيخ أبو العباس الحضرمى رضى الله عنه « كان يصحب بهض المشايخ فقيه ، فإذا حضر السماع صرفه ولا يسمح بحضوره ، مع كونه فى اعداد

أصحابه وقال « إن السماع فيه ، طريق ، ولكن لمن له معرفة ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٤٠)

يعذر الواحد بحالة لا يملك نفسه فيها ، وله حكم المجنون في حاله ، بسقوط اعتبار أفعاله ، وعدم جرى الأحكام عليه إن تحقق وجود الحالة منه ، ويلزمه استدراك الفائت كالسكران ، لنفسه في الأصل .

وينتفى جواز الاقتداء به ، كتواجد النورى في قيامه للسيف ، إشاراً وإلا فهو إغانة على قتل نفسه .

وكحالة أبى حمزة ، في بقاءه في البئر ، حتى أخرج بمهلكه .

وكحالة الشبل ، في خلق لحيته ، وإلقائه المال في البحر ، عند شعوره بيبخله ، إلى غير ذلك مما لا يوافق الشرع من ظاهر أعمالهم التي حمل عليها غالب الوجد ، كما هو ظاهر من حكاياتهم ، ولهم فيها حكم المجانين .

ومن ذلك الرقص ونحوه .

وبالجملة فلا عتب على معذور ، لم يقصد المخالفة بوجه لا يمكنه غير ما فعل ، لعدم ضبط حركاته .

وقد قال عليه الصلاة والسلام للجنونة « إن شئت صبرت ولك الجنة ، أو دعوت الله فشفاك » ، فرضيت على أن لها الجنة ، فهو خير من التعصب بالنكير وعكسه ، وهو أقرب للحق ، إذ لا عصمة ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٤١)

الواجد ، إن لاحظ معنى في وجده ، أفاده علماً أو عملاً ، أو حالاً ، مع ميله للسكون والاستلقاء ظاهراً ، فوجده من الحقيقة والمعنى .

وإن لاحظ الوزن والألحان ، فطبيعى ، سيما إن وقع له اضطراب واحترق في النفس .

وإن لاحظ نفس الحركة ليس إلا ، فشیطانی ، سيما إن أعقبه اضطراب
وهوشة في البدن ، واشتعال نارى .
فلزم اعتبار ذلك بوجه - من التحقيق - تام ، وإلا فترك سببه أولى وأفضل
لكل ذى دين يريد السلامة .

قَاعِدَةٌ (١٤٢)

المنشبه بالقوم ، ملحق بالمنشبه بهم ، لحديث « من تشبه بقوم فهو منهم »
لأنه مؤذن بالحببة ، وقد صح الرجل يحب القوم ، ولما يلحق بهم
قال : « أنت مع من أحببت » .
فجاز التشبه بأهل الخير في زيهم ، إلا إن قصد التلبس والتغير ،
كلباس المرقعة وأخذ السبحة ، والعصا ، والسجادة ، والأصباغ ونحوه ، لما
في ذلك مما ذكر ، ومن حماية النفس عن كبائر ، لا تمكن معه ، وإن أمكنت ،
فلا تمكن المجاهرة بها .
ثم لباس المرقعة أعذر على دفع الكلف ، وأذهب للكبر ، وأقرب
للحق مع الاقتداء بممرضى الله عنه ، إذ لبسها مع وجود غيرها ، لصالح
قلبه ، ألا تراه حين ألبس غيرها قال « أنكرت نفسى » .
وهى أيضاً أقرب لوجود الحلال في اللباس ، نعم . ولمنع أكثر الأذابات
في الأسفار وغيرها .
وقد أمر الله نساء المؤمنات ، مع أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبناته ، بالتدنى حتى يعرفن ، فلا يؤذين .
وكان عمر رضى الله عنه يضرب الإمام على التنقب ، للتشبه بالحرائر .
وقال الشيخ أبو يوسف الرهمانى ، رضى الله عنه - لفقيه له أخذه
العرب ، ولم يكن معه زى الفقراء - : « المقرط أولى بالخسارة ،

لأن هذه الأسباب ، سلاح ، من دخلها احترم من أجل الله ، ومن لم يحترمه ، فقد هتك حرمة الله ، ومن هتك ذمة الله ، فلا يفلح .

فقال الشيخ لبعض الشباب : إياكم وهذه المرقعات ، فإنكم تكرمون لأجلها .

فقال : يا أستاذ ، إنما تكرم بها لأجل النسبة إلى الله ، قال : نعم .
قالوا : جبذا من تكرم لأجله ، فقال الشيخ : بارك الله فيكم ، أو كما اتفق .

قَاعِدَةٌ (١٤٣)

كرامة التابع ، شاهدة بصدق المتبع ، فله نسبة من حرمة ، لثبوت الإرث له منه .

فمن ثم ، جاز التبرك بآثار أهل الخير ، ممن ظهرت كرامته ، بديانة ، أو علم ، أو عمل ، أو أثر ظاهر ، كتكثير القليل ، والإخبار عن الغيب ، حسب فراسته ، وإجابة الدعوة ، وتسخير الماء والهواء ، إلى غير ذلك ، مما صح من آيات الأنبياء ، فيكون كرامة الأولياء .

إذ الأصل ، التأسي حتى يأتى المخصص .

ولم يزل أكابر الملة ، يتبركون بأهل الفضل ، من كل عصر وقطر ، فلزم الاقتداء بهم ، حسب ما يهتدى إليه الظن في الأشخاص ، والله أعلم .

باب

قَاعِدَةٌ (١٤٤)

يعرف باطن العبد من ظاهر حاله . لأن الأسرة تدل على السرية وما غامر القلوب ، فعلى الوجه أثره يلوح (سيماهم في وجوههم من أثر السجود) .

وقال ذلك الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم « فلما رأيته علمت أنه ليس بوجه كذاب » .

وقال عز من قائل في المنافقين (ولتعرقهم في لحن القول) .

وقيل : « الناس حوائث مغلفة » ، فإذا تكلم الرجلان ، تبين المطار من البيطار » .

لأن الكلام صفة المتكلم ، وما فيك ، ظهر على فيك » .

فعرفة الرجل من ثلاثة ، كلامه ، وتصرفه ، وطبعه » وتعرف كلها من مفاضته .

فإن لزم الصدق ، وآثر الحق ، وسامح الخلق ، فهو ذاك ، وإلا فليس هناك ، والله أعلم .

قَاعِدَةٌ (١٤٥)

لكل بلاد ، ما يغلب عليها من الحق والباطل .

فإذا أردت أن تعرف صالح بلد ، فانظر لباطل أهلها ، هل هو برى . منه أولاً ؟ .

فإن كان بريئاً ، فهو ذاك ، وإلا فلا عبرة به .

وبحسب هذا ، فاعتبر في أهل المغرب الأقصى ، السخاء ، وحسن الخلق فإن وجدته ، وإلا فدع .

وفي أهل الأندلس كذلك .

وفي أهل المشرق ، الغيرة لله ، وسلامة الصدر ، إلى غير ذلك .

وقد أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا الأصل ، فذكر أوصاف البلاد وعوارضها ، كقوله في المشرق « الفتنة ههنا » وكذا نجد .

وفي الفرس ، لو كان الإيمان بالثريا ، لأدركه رجال منهم .
 وفي أهل اليمن ، أنهم ذوو أقدرة (رقيقة) .
 وفي أهل المدينة أنهم خير الناس ، مع ما وصفهم الله به من قوله
 (يحبون من هاجر إليهم) .
 وما وصف به أهل مصر من الأوصاف المذمومة وغيرها ، التي يبلغ
 عددها ، سبع عشرة موضعا في كتاب الله .
 وقال عليه السلام ، السكينة والوقار ، في أهل الغنى ، والفخر والخيلاء ،
 في أهل الخيل ، والغلظة والجفاء في القدادين ، أتباع أذناب الإبل والبقر .
 وقال عمر رضي الله عنه في أفرقية ، بلاد مكر وخديعة .
 وقال مولانا ، جلّت قدرته ، لدى القرنين في أهل المغرب الأقصى
 (إما أن تعذب ، وإما أن تتخذ فيهم حسنا) .
 فدل على استحقاقهم لكل ما يعاملون به ، من خير أو شر ، وإنهم
 كذلك ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٤٦)

النظر (بمعنى الكال المطلق) يقتضى التنقيص فيما ليس بنقص عند تحقيقه
 والعصمة غير موجودة ، لسوى الأنبياء .
 فلزّم أن ينظر للغالب على أحوال الشخص ، لا لكها .
 فإن غلب صلاحه رجح ، وإن غلب غير ذلك ، رجح .
 وإن تساوى ، نظر فيه بوجه التحقيق ، فأعطى حكم المسألة .
 فإن أمكن التأويل في الجميع ، تأول ، ما لم يخرج لحد الفسق البين ،
 أو يتعلق بما ينقض طريقه .

قيل للجنيد رضى الله عنه : أيزنى العارف ؟ .
فسكت مليا ، ثم قال (وكان أمر الله قدراً مقدوراً) .
قال ابن عطاء الله رضى الله عنه : ليت شعرى ، لو قيل له : أتتعلق همه
العارف بغير الله ؟ لقال : لا .
(قلت) لأن عنوان معرفته ، تعلقه بربه ، فإذا انتقض ذلك ، انتفى عن
المعرفة ، فافهم .

فَاعِدَةٌ (١٤٧)

من ظهرت عليه غارقة ، تقتضى ما هو أعم من كرامته ، نظر
فيها بفعله .

فإن صحت ديانته معها ، فكرامة ، وإن لم تصح ، فاستدراج ، أو سحر .
وإن ظهر بعد ثبوت الرتبة مناف ، مما يباح بوجه تقول مع إقامة الحق
الشرعى ، إن تعين .

وإن كان مما لا يباح بوجه ، فالحكم لازم ، والتأويل غير مصادف محلا
إذ الحقائق ، لا تنقلب والأحكام ثابتة على الذوات ، فلزم الحكم عليه بحكمه .
وأصل تأويل ما يباح بوجه ، مذكور في قضية الخضر وموسى ، عليهما
السلام ، إذ بين الوجه عند فراقه .

فَاعِدَةٌ (١٤٨)

المزية ، لا تقتضى التفضيل ، والافتداء ، لا يصح إلا بذى علم كامل ، ودين .
ولو قيل بالتفضيل بالمزايا ، للزم تفضيل إبليس على عوام المؤمنين ، إذ
له مزية خرق الهواء ، والمشى على الماء ، ونفوذ الأرض في لحظة ، وما أثبتته
الله تعالى له من أنه يرانا هو وقبيله ، من حيث لا نراه .

وللزم تفضيل الخضر على موسى عليها السلام ، وكل ذلك لا يصح .
فلزم أن التفضيل ، بحكم من الله في الجملة ، فلا يتعرض له إلا
بتوفيق ثابت في بابه .

ولكن للدلائل ترجيح ، فوجب التوقف عن الجزم ، وجاز الخوض
في الترجيح ، إذا أخرج إليه الوقت . وإلا فترك الكلام فيه أولى ، والله أعلم .

قَاعَةٌ (١٤٩)

النظر ، للأزمة والأشخاص ، - لا من حيث أصل شرعي - أمر جاهلي ،
حيث قال الكفار (لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم) .
فرد الله تعالى عليهم بقوله (أم يقسمون رحمة ربك) الآية .
(وقالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون) .
فرد الله عليهم (قل أولو جنتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم) الآية .
فلزم النظر لمعوم فضل الله تعالى ، من غير مبالاة بوقت ولا شخص ،
إلا من حيث ما خصه الله تعالى به .
والأولياء في ذلك ، تبع للأنبياء ، لأن الكرامة شاهدة للمعجرات .
والعلماء ورثة الأنبياء ، في الرحمة والحرمة ، وإن تباينا في
أصل الفضل . فافهم .

قَاعَةٌ (١٥٠)

الاتساب مشعر بمظلة المنتسب إليه ، والمنتسب فيه ،
في نظر المنتسب .
فلذلك لزم احترام المنتسب لجناح الله ، بأى وجه كان ، وعلى أى وجه
كان ، مالم يأت بما ينقصه على التعظيم .

فالتقصير ، كخالفه الشريعة صريحا ، فيتعين مراعاة نسبته ، وإقامة الحق عليه ، لأن الذى تعلق به ، هو الذى أمره .
نعم يلزم تحقيق أمره فيه ، وإلا عاد الضرر على معارضه ، لقصد هتك منتسب لجنان عظيم ، بمجرد هواه .
فمن ثم تضرر كثير من تعرض للاعتراض على المنتسبين ، لجنان الله ، وإن كانوا محقين ، إذ الحق يفر هتك جنابه .
فلزم تحقيق المقام فى النكير ؛ وتصحيح النية بالغاية ، وإلا فالخسار الخسر . والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٥١)

مقتضى الكرم ، أن تحفظ النسبة للبتسب على وجه طلبه .
ويشهد لذلك : « أنا عند ظن عبدى بى » .
ومن ثم قيل : إن عافية من ابتلى من الأكابر فى بلائه ، إذ لا حاجة له فى سوى رضا ربه ، ورضاه عنه بأى وجه كان ، بل يطلب لقاءه على وجه يرضاه ، وإن كان فيه حقه .
ألا ترى لأمير رضى الله عنه ، حيث كان يطلب الشهادة فأعطىها .
وعثمان رضى الله عنه ، اختار القتل ظلما ، لحقن دماء المسلمين ، وتعجيله للقاء أصحابه ونبيه ، إلى غير ذلك .
حتى إن بلالا ، فى الموت ، قالت زوجته « واكرباه ، فقال « واطرباه ، غدا أتى الآخرة ، محمداً وحزبه » .
ومعاذنا ذكر الوباء قال : إنه رحمة لهذه الأمة ، اللهم لا تنس معاذاً وأهله ، من هذه الرحمة ، فأخذته وباية فى كفه ، فكان يغمى عليه ، ثم يفيق فيقول « اختنق خنقك ، فوعزت لك لتعلم أنى أحبك ، إلى غير ذلك .

ولما قتل الحجاج سعيد بن جبير ، رحمه الله ، قال سعيد « أنا آخر الناس عينا بك » .

قال : قد قتلت من هو أفضل منك .

فقال سعيد : « أولئك كانت قلوبهم متعلقة بالدار الآخرة ، فلم يبالوا ، بل كانوا أحرص الناس على قريبهم منها ، وأنا قلبي متعلق بنفسى ، فقتله فكان آخر قتيل له بدعوته عليه » فظهر الفرق .

وإن عافية كل أحد ، على حسب حاله ، ومعاملة الحق ، على حسب انتسابه ، والله أعلم .

قاعدة (١٥٢)

لا يشفع عند الله أحد إلا بإذنه ، وقد أمر بابتغاء الوسيلة إليه قيل : هي « لا إله إلا الله » .

وقيل : اتباع رسول الله ، وقيل : اتباع في العموم .
فيتوسل بالأعمال ، كأصحاب الفار الذين دعا كل أحد بأفضل عمله .
وبالأشخاص كنوسل عمر رضى الله عنه بالعباس رضى الله عنه
في استسقامه .

وجاء الترغيب في دعاء المرء لأخيه مطلقا .

وقال عليه الصلاة والسلام لعمر رضى الله عنه حين ذهب لعمرة له
« أشركنا في دعائك يا أخى ، وذلك للتعليم ، وإلا فهو عليه الصلاة والسلام ،
وسيلة الوسائل ، وأساس الخيرات والفضائل » .

وقد روى عن مالك « لا يتوسل بمخلوق أصلا ، وقيل : إلا برسول
الله صلى الله عليه وسلم » .

وهذا كما قاله أبو بكر بن العربي في زيارة المقابر « لا يزار لينتفع به إلا قبره ، عليه السلام ، وسيأتي إن شاء الله .

قَاعَدَة (١٥٣)

لباس الخرقة ، ومناولة السبحة ، وأخذ العهد ، والمصافحة ، والمشابكة ، من علم الرواية ، إلا أن يقصد بها حال ، فتكون من أجله .
وقد ذكر ابن أبي جمرة أخذ العهد ، في باب البيعة ، وألحقه بأقسامها .
وأخذوا لباس الخرقة ، من أحاديث وردت في خلعه عليه الصلاة والسلام ، على غير واحد من أصحابه .
ومبايعة سلة بن الأكوع ، تشهد لإيداع السر فيها ، ووجهها وطريقها ، ليس هذا محلّه .
نعم هي لمحّب أو منتسب أو محقق ، وفيها أسرار خفية ، يعلمها أهلها والله أعلم .

قَاعَدَة (١٥٤)

ما صح وانضح ، وصحبه العمل ، لازم الإباحة ، كزيارة المقابر .
فقليل : ليس إلا لمجرد الاعتبار بها لقوله عليه الصلاة والسلام « فإنها تذكر الآخرة » .
قليل : ولنفعها بالتلاوة . والذكر ، والدعاء الذي اتفق على وصوله ، كالصدقة .

قليل : وللاستفاد بها ، لأن كل من يتبرك به في حياته ، يجوز التبرك به بعد موته ، كذا قاله الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله في « كتاب آداب السفر » قال : ويجوز شد الرجال لهذا الغرض ؛ ولا يعارضه حديث « لا تشهد

الرجال إلا للمساجد الثلاثة ، لتساوى المساجد في الفضل ، دون الثلاثة ، وتفاوت العلماء والصلحاء في الفضل ، فتجوز الرحلة عن الفاضل للأفضل ويعرف ذلك من كراماته ، وعلمه ، وعمله ، سيما من ظهرت كرامته بعد موته مثلها في حياته ، كالسبقي ، أو أكثر منها في حياته ، كإبي يعزى ، ومن جربت إجابة الدعاء عند قبره ، وهو غير واحد في الأقطار .

وقد أشار إليه الشافعى رحمه الله ، حيث قال : قبر موسى الكاظم ، الترياق المجرّب ، .

وكان شيخنا أبو عبد الله القورى ، رحمه الله يقول : إذا كانت الرحمة تنزل عند ذكركم ، فما ظنك بواطن اجتماعهم على ربهم ، ويوم قدومهم عليه ، بالخروج من هذه الدار ، وهو يوم وفاتهم .

فزيارتهم فيه ، تهتة لهم ؛ وتعرض لما يتجدد من نفحات الرحمة عليهم فهي إذا ، مستحبة ، إن سلمت من محرم ومكروه بين في أصل الشرع ، كاجتماع النساء ، وكالأموال التي تحدث هنالك ؛ ومراعاة آدابها من ترك التمسح بالقبر ، وعدم الصلاة عنده للتبرك وإن كان عليه مسجد ، لئيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك ، وتشديده فيه ، ومراعاة حرمة ميتاً ؛ كحرمة حيا ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٥٥)

قد تفيد الدلائل من الظن ، ما ينزل منزلة القطع ، وإن كان لا يجزى على حكمه ، في جميع الوجوه . كالقطع بإيمان مسلم ، ظهرت منه أعمال الإسلام ، وكولاية صالح ، دلت على مقامه أفعاله ، وأقواله ، وشواهد أحواله .

كل ذلك في علمنا من غير جزم بعلم الله فيه ؛ إلا في حق من جاءنا عن الله مخصص له ، كالعشرة المشهود لهم بالجنة .

وقد صح « إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد ، فاشهدوا له بالإيمان » .
 وصح « خصلتان لا يجتمعان في منافق ، حسن سمع ، وفقه في دين ،
 وخصلتان لا يجتمعان في مؤمن ، البخل ، وسوء الخلق » .
 وقد صح حلف سعد على إيمان رجل ؛ فلم ينكر عليه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يمينه ؛ وإن رده بقوله « أو مسلم ؟ » .
 وصح « ثلاثة من كن فيه ، فهو منافق ، الحديث .
 ولا يتناول من واقع ذلك من المؤمنين جملة ، بل مجراه في حق من
 لا يزال ، في أي جزء وقعت منه تلك الخصال ، من عقد ، أو عمل ، أو قول .
 ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام « كل الخصال يطبع عليها المؤمن ،
 ليس الخيانة والكذب » .
 فتنبى عنه أن يكون مطبوعا عليها لا غير ؛ فهو ، وإن وقعت منه ؛
 فبالعرض ؛ لا بالأصالة .
 بخلاف المنافق ؛ ولذلك لم تصح من مؤمن في كل شيء ؛ إذ يستثنى جزء ما ،
 ولو الإيمان والتوحيد .
 بخلاف المنافق ، فإنه لا يستثنى جزء أولا في باب الكفر ، إذ لا يجوز
 به ظاهر أكفيره ، فكانت فيه ، لا في غيره . والله أعلم .
 وقد يريد نفاقا دون نفاق ؛ وحله جماعة من العلماء على ظاهره ؛
 والله أعلم .

قَاعِدَةٌ (١٥٦)

الفراسة الشرعية ، نور إيماني ، ينسبط على القلب ؛ حتى يتميز في نظر
 صاحبه حالة المنظور فيه ، من غيره ، بل يميز أحواله في النظر إليه ، بحسب
 أوقاته .

ولكل مؤمن منها ، نصيب لكن لا يهتدى لحقيقتها إلا من صفا قلبه من الشواغل والشواغب .

ثم هو لا يصح أن يقبل الخاطر منها إلا بعد تروده ؛ مرة ، في البداية وبعد اعتياده ، على حسب اعتياده .

والإيا الإشارة بقوله عليه الصلاة والسلام « كان في الأمم محدثون ، فإن يكن في أمتي ، فعمر منهم » .

وقال أبو بكر رضى الله عنه « اقسى مع إخوتك » .

وقال عثمان رضى الله عنه للرجل الذى دخل ؛ وقد نظر محاسن امرأة « يدخل على أحدكم . وعيناه مملوءة رنا » .

والفراسة الحكيمة . اعتبار بواطن الأشخاص . بظواهر الحواس .

وقد أشار إليها في حديث الذى قال « اعدل ، وفي حديث « تقاتلون قوما . نعالهم الشعر . وتقاتلون الترك ، ونحو ذلك » .

وفائدة كل منها . الالتفات لما دل عليه فيحذر . أو يعامل . لا الجزم في الحكم . إذ لا تفيد قطعاً . ولا ظناً ينزل منزله . والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٥٧)

إذهاب العقل . إن كان بخيالات وهمية . سقط اعتبار صاحبه . ظاهراً وباطناً . وبحقيقة الهية . اعتبر صاحبه . إن صرف لمعنى شريف .

وبدل على كل . إشارته . بحاله وقاله . كقول بعض المجانين « يا مناحيس . لا يغرنكم إبليس فإنه . إن دخل النار . رجع إلى داره . وأتم يجتمع العذاب عليكم والغربة » .

وقال الشيخ أبو محمد ، عبد القادر ، رضى الله عنه « إن لله عبداً عقلاء ومجانين ، والعقلاء خير من المجانين ، أو كما قال » .

ولما نظر بعض القضاة لرجل قد أعطى التجول في الصورة ، وهو على مزبلة قال في نفسه « إن الذي يعتقد هذا ، تحسيس العقل » .

فناداه في الحال « يا فقيه » قال : نعم .

قال : هل أحطت بعلم الله ؟ قال : لا .

قال : « أنا من علم الله الذي لم تحط به ، انتهى » وهو عجيب ، فسلم تسلم .

قَاعِدَةٌ (١٠٨)

معوثة الله للعبد ، على قدر عجزه عن مصالحه ، وتوصيل منافعه ، ودفع مضاره .

وحجة الناس له ، على قدر بعده عن المشاركة لهم ، فيما هم فيه .

فمن ثم قويت محبة الناس ، في الصبيان والبهاليل ، وآثروا الزهاد ، وأهل الخلوات . على العلماء والعارفين ، وإن كانوا أفضل عند صحيح النظر .

وقد أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « إزهد في الدنيا ، يحبك الله ، وإزهد فيما في أيدي الناس ؛ يحبك الناس » الحديث ، فافهم .

قَاعِدَةٌ (١٠٩)

السنة الحاتق ، أقلام الحق .

فتناوهم عليه بما يرتضيه الحق ، ثناء من الحق عليه بذلك .

فإن كان فيه ، قائلثناء منه ، وإلا فهو تلبية .

إن شكره بالقيام بحقه ، آتمه عليه ، وزاده منه ، وإلا سلبه عنه .

والمعتبر ، الإطلاق العام ، وما في النفوس ، لاما يقع من الطعن بالجمود ، الذي يدل على بطلانه فقد الترجمة في المترجم ، واضطراب القائل في قوله .

ويظهر ذلك ، بارتفاع موجب التكثير ، كالموت ونحوه .

وقد صرح « إن الله إذا أحب عبداً . نادى جبريل ، الحديث .
فيعتبر الحب ، بالقبول عند اللقاء ونحوه ، وإلا فالعارض لا يدفع
الحقيقة ، فافهم .

قَاعَدَةُ (١٦٠)

إكرام الرجل لدينه ، إن قصد به وجه الله في معاملته ، واستجلاب
مودته ، لغرض ديني ، فذلك من نسبة الحق في وجوده وله ، قبل أهل الخير
من إخوانهم ، والسلف من أمثالهم .
ومعياره ، بعد تحول النية ، عند فقد الخاصية ، إذ المعامل ، غير مضاع أجر
من عامله .

وإن كان مجرد الحياة والتعظيم والنظر للنصب ونحوه ، فهو الأكل
بالدين ، الذي نهى عنه .

ولهذا كان بعضهم إذا أتى بشيء قال : أمسكه عندك ، وانظر هل تبقى
ثبتك بعد أخذه ، كمن قبل ذلك فأتلفى به ، وإلا فلا .
وقال الجنيد رحمه الله ، للغنى الذي أتاه بالآلاف الدينار وفرقها على المساكين ،
فقال : أنا أعلم منك بالمساكين ، وإنما أتيتك بها ، لتأكلها في
الخلوات ونحوها .

فقال : من مثلك يقبل ، قال : ولستك يعطى ، انتهى بمعناه ، فافهم .

قَاعَدَةُ (١٦١)

قبول مدح الخلق والنفرة من ذمهم ، إن أوجب خروجاً عن الحق
في الجانبين ، دل على الاستناد إليهم فيه .
وذلك خروج عن الحقيقة ، التي هي النظر إلى الله تعالى في المدح والذم

بأن لا تتجاوز الحق في مدح مادمح ، ولا في ذم ذام ، حتى لو مدحك من شأنه الذم ، لاقتصرت على مقدار ما واجهك به ، وما علته من أوصافه المحمودة ، من غير تغيير .

ولو ذمك من شأنه المدح ، لم يخرجك ذلك عن إقامة حقه بمدحه . وهذا جار في العطاء والمنع . فلا تمدحن أحداً إلا من حيث مدحه الله ، ولا تذهبن أحداً ، إلا من حيث ذمه الله ، فافهم .

قاعدة (١٦٢)

إظهار الكرامة وإخفاؤها ، على حسب النظر لأصلها وفرعها . فمن عبر من بساط إحسانه ، أصمته الإساءة مع ربه . ومن عبر من بساط إحسان الله ، لم يصمت ، إذا أساء . وقد صح « إظهار الكرامة من قوم » وثبت العمل في إخفائها عن قوم كالشيخ أبي العباس في الإظهار ، وابن أبي حمزة في الإخفاء ، رضى الله عنهم حتى قال بعض تلامذة ابن أبي حمزة : طريقهما مختلف . فبلغ ذلك شيخه ؛ فقال « واللهما اختلف قط ؛ طريقنا ؛ ولكنه بسطه العلم ؛ وأنا قبضت الورع .

وهذا فصل الخطاب في بابهِ ؛ والله أعلم .

قاعدة (١٦٣)

مارتب من الأحكام على ما في النفس ؛ وما لا علم به إلا من قبل إعلام الشخص ، فالفقه فيه ، إنما يكون بعد تحقيق حكم الأصل .

ومن ذلك وجوب التبرك .

فمن علم من نفسه وجود التكبر، والنظر لها؛ وعظم دعواها وتصديقها
للتعظيم، تعين عليه عدم القبول .

ومن غلب عليه حسن الظن بالله؛ ببركة العباد المتوجهين له، وحسن
الظن بهم في أنفسهم؛ فله قبول ذلك في محله .

ومن غلب عليه سوء ظنه بنفسه، وحسن الظن بالناس، أو إطلاق أمرهم،
فالمنع مضرب، تمكن دعواها، وإثاره شرها، وربما كان العكس
فليعتبر ذلك من يلب به، كأنه عروس بكر مفتضة من زنا، تنتظر الستر
فإن كان حصل الخير للجميع، وإلا فليس على أصحاب الوليمة عيب،
واقه أعلم .

قَاعِدَةٌ (١٦٤)

غيرة الحق على أوليائه، من سكون غيرة قلوبهم .

وشغلهم بالغير عنه، هو الموجب لقضاء ما تهتموا به من حوائجهم؛
وحوائج غيرهم

حتى قيل: إن الولي إذا أراد، أغنى .

ومنه قول الناس له «خاطرك» أي «ليكن على بالك»، لعل الله أن
ينظر إلى فيما أنا فيه، فيرجع خاطرك مني

ومن ثم كان أكثر الأولياء في بدايتهم يسرع أثر مقاصدهم في الوجود،
لاشتغالهم بما يمرض .

بخلاف النهاية، فإن الحقيقة مانعة من اشتغال قلوبهم؛ بغير مولا لهم إلا

من حيث أمرهم ، فينتفع بهم المريدون في طلب الحق ، لا غيرهم .
كما يحكى عن الشيخ أبى مدين رحمه الله ، أنه كان يفتح للناس على يده ؛
ويصعب عليه أقل حاجته .

وقد قيل : إنما هما اثنان ؛ ولى ، وصنى .

فالولى ؛ من يتحقق له كل ما يريد .

والصنى ؛ من يتسلط على قلبه الرضا بما يجرى ؛ فافهم .

باب

قاعدة (١٦٥)

إنفراد الحق تعالى بالكمال ؛ قاض بثبوت النقص لمن سواه .

فلا يوجد كامل ، إلا بتكميله تعالى ، وتكميله من فضله .

فالنقص أصل . والكمال عارض .

وبحسب هذا ، فطلب الكمال في الوجود على وجه الاصاله ، باطل .

ومن ثم قيل : انظر للخلق بعين الكمال ، واعتبر في وجوههم النقص .

فإن ظهر الكمال يوماً ، فهو فضل . وإلا فالأصل هو الأول .

وبذلك يقع الاحتراز وحسن الفطن ، ودوام العشرة ، وعلم
المبالاة بالعثرة .

وكذلك معاملة الدنيا ، كما قال الجنيد رحمه الله إذ قال : أصلت أصلاً ،
لا أتبشع بعده ؛ ما يرد على من الدنيا .

وهو أن الدنيا دارهم ؛ وغم ، وبلاء ، وفتنة ، وأن العالم كله شر .

ومن حكمه أن يتلفاني بكل ما أكره .

فإن تلقاني بكل ما أحب ، فهو فضل ، وإلا فالأصل هو الأول ، انتهى
بمعناه . وهو عجيب .

قَاعِدَةٌ (١٦٦)

الفقر والغنى . وصفان وجوديان . يصح اتصاف الحق بالثاني منهما .
دون الأول ، فلم فضله عليه .

ثم هل تعلق العبد بوصف ربه أولى ؟ أو تحققه بوصفه أتم ؟ .

وهي مسألة الغنى الشاكر . والفقر الصابر . وللناس فيها طريقان .

والحق أن كلا منهما . مضمن بالآخر . فلا تفاضل .

وقد اختار كلا منهما ، رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : أجوع
يوماً وأشبع يوماً ، الحديث . فافهم .

قَاعِدَةٌ (١٦٧)

من الناس من يغلب عليه الغنى بالله . فتظهر عليه الكرامات . وينطق
لسانه بالدعوى . من غير احتشام . ولا توقف .

فيدعى بحق . عن حق . لحق . في حق . كالشيخ أبي محمد ، عبد القادر .
وأبي يعزى . وطامة متأخرى الشاذلية .

ومنهم من يغلب عليه الفقر إلى الله . فيكل لسانه ، ويتوقف مع جانب
الورع . كابن أبي جرة وغيره .

ومن الناس من تختلف أحواله . وهو أكمل الكمال . لأنه أحواله عليه
الصلاة والسلام ، إذ أطعم ألفاً من صاع . وشد الحجر على بطنه . فافهم .

قَاعِدَةٌ (١٦٨)

وملك العبد لما بيده من أعراض الدنيا ، غير متحقق له . بل أيضاً هو
حازن فيه ، لقصره عليه . تصرفاً وانتفاعاً . دون غيره .

ومن ثم . حرم الله عليه الإقتار والإسراف .
حتى عد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنجيات . القصد في
الغنى . والفقر .

ونهى عليه الصلاة والسلام عن إضاعة المال . إلى غير ذلك .
فمن ثم قال لنا أبو العباس الحضرمي رضي الله عنه : ليس الشأن من
يعرف كيفية تفريق الدنيا فيفرقها ، إنما الشأن من يعرف كيفية إمساكها
فيمسكها .

(قلت) : وذلك لأنها كالحية ، ليس الشأن في قتلها ، وإنما الشأن في
إمساكها وهي حية .

وفي الحديث « ليس الزهد بتحرير الحلال ، ولا بإضاعة المال ، إنما
الزهد ، أن تكون بما في يد الله ، أوثق منك بما في يدك ،
وقال الشيخ أبو مدين رضي الله عنه « الدنيا جرادة ، ورأسها حبة ، فإذا
قطع رأس الجرادة حلت .

وقال الشيخ أبو محمد ، عبد القادر ، رضي الله عنه ، لما سئل عن الدنيا
« أخرجها من قلبك ، واجعلها في يدك ، فإنها لا تضرك ، انتهى .
وكل هذه الجمل ، تدل على أن الزهد فيها ، ليس عين تركها ، فافهم .

قَاعِدَةٌ (١٣٨)

الزهد في الشيء ، برودته عن القلب ، حتى لا يعتبر في وجوده ، ولا
في عدمه .

فمن ثم قال الشاذلي رضي الله عنه « واقع لقد عظمها ، إذ زهدت فيها .
(قلت) يعني بالظاهر ، لأن الإعراض عنها ، تعظيم لها ، وتعذيب
للظاهر بتركها كما أشار إليها ابن العريف ، في مجالسه ، والجرى في مقاماته .

وقد قال أيضاً ، رضى الله عنه « رأيت الصديق في المنام ، فقال لى : علامة خروج حب الدنيا من القلب ، بذلها عند الوجود .

ووجود الراحة منها ، عند الفقد ، كحال الصحابة رضى الله عنهم ، إذ لم ينظروا إليها عند الفقد ، ولا شغلهم عند الوجود (لا تلميهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) وما قال : لا يبيعون ولا يتحركون .

وقد أدب الله تعالى الأغنياء بقوله (ولا تقوتوا السفهاء أموالكم) الآية

وأدب الفقراء بقوله تعالى (ولا تمنوا ما فضل الله به بمضكم على بعض) .

ثم قال الله تعالى (واسئلو الله من فضله) وذلك لا يقتضى عينا ولا وقتا فلزم التزام كل ما أمر الله به ، فافهم .

فَاعِدَةٌ (١٧٠)

ما ذم لالذاته ، قد يمدح ، لالذاته .

ومنه وجود المال ، والجاه ، والرياسة ، ونحو ذلك ، مما ليس بمنموم لذاته ؛ ولا محمود في ذاته ، بل يحمد وينم ، لما يعرض له .
ولذلك ذم عليه الصلاة والسلام الدنيا بقوله « الدنيا ملعونة ملعون ما فيها .

ومدحها بقوله « فتممت مطية المؤمن » .

وأثنى سبحانه على قوم طلبوا الرياسة الدينية إذ قالوا (واجعلنا للمتقين إماما) .

وقال عليه السلام « وأسألك رحمة أنال بها شرف كرامتك في الدنيا والآخرة ،

وقال ذلك الرجل له، عليه الصلاة والسلام «دلى على عمل، إن عمله، أحبنى الله، وأحبنى الناس» .

فقال «إزهد في الدنيا، يحبك الله، وإزهد فيما في أيدي الناس، يحبك الناس» الحديث .

وقال يوسف الصديق صلى الله عليه وسلم (اجعلنى على خزان الأرض
إنى حفيظ عليم) إلى غير ذلك .

فلزم اعتبار النسب، وتحقيق المقام، إباحة ومنعاً .
والمحاشاة أقرب، لسلامة الضعيف، من باب ضعفه، لاخلط في ذات
الحكم إذ الأصل، الإباحة

ومن ثم قال عليه السلام لأبي ذر «إنك رجل ضعيف، وإنك إن
تطلب الإمارة، وكلت إليها، وإن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليه، فافهم

قاعدة (١٧١)

لا يباح ممنوع لدفع مكروه، ولا مباح يخشى منه، دون التحقق بالوقوع، في
ممنوع أعظم منه، لا مندوحة عنه .

فمن ثم، لا يجوز لأحد أن يجعل دفعه بمحرم ومتفق عليه،
ثم له في المختلف، مندوحة، إن خف الخلاف فيه، وتعدر المكروه،
بعد تعدر ذلك، بالمباح المستبشع، كقصة لص الحمام ونحوه، لاقصة الشاهد،
إذ لم تقع، وإنما ذكر له الشرط، اعتباراً لعظمة نفسه حتى ظهر له علة منعه
وقياس المسألة بمن خص بلقمة لا يجد لها مساعاً إلا جرة خمر، لا يصح
إذ قوته به الحياة التي ينتفع بها وجوده، فيكون قد أعان على قتل
نفسه، وتعطيل حياته، من واجبات عمره .

بمخلاف ذلك ، فإنما يفوته به الكمال ، لاغير .
ومقصد القوم من ذات ، الفرار من نفوسهم ، لا التستر من الخلق ،
لأن التستر منهم ، تعظيم لهم .
فعاد الأمر عودا على بدنه .
وليس من شأن الصوفى . تعظيم الخلق بوجه ، ولا بحال ، فافهم .

(١٧٢) قَاعِدَةٌ

إفراد القلب لله تعالى ، مطلوب بكل حال .
فلزم نفى الرياء بالإخلاص ، ونفى العجب ، بشهود المنة ، ونفى الطمع ،
بوجود التوكل .

ومدار الكل ، على سقوط الخلق ، من نظر العبد .
فلذلك قال سهل بن عبد الله ، رضى الله عنه : لا يبلغ العبد حقيقة من
هذا الأمر ، حتى تسقط نفسه من عينه ، فلا يرى فى الدارين إلا هو وربّه
أو يسقط الخلق من عينه ، فلا يبالى بأى حال يرويه ،

قلت : فلذلك ينتفى عنه كل شىء من ذلك ؛ وإلا دخل الرياء عليه ؛
حيث لا ينظر الخلق إليه ؛ باستشراقه لعلم الخلق بخصوصيته .

وقد قال الشيخ أبو العباس المرسى رضى الله عنه : من أراد الظهور ،
فهو عبد الظهور ، ومن أراد الخفاء ، فهو عبد الخفاء ، وعبد الله ، سواء
عليه . أظهره أو أخفاه ، انتهى . وهو لباب هذا الباب .

(١٧٣) قَاعِدَةٌ

إذا صح أصل القصد ، فالعوارض لا تضر . كما قال مالك رحمه الله ،
فى الرجل يجب أن يرى فى طريق المسجد ، ولا يجب أن يرى فى طريق

السوق ، وفي الرجل يأتي المسجد ، فيجد الناس قد صلوا . فيرجع معهم حياء .

وكما قال عليه الصلاة والسلام في الرجل يحب جمال نمله وثوبه .

ومن ثم قال سفيان رضى الله عنه « اذا جاءك الشيطان في الصلاة فقال « إنك مرء ، فذده طولاً ،

وقال الفضيل ، رضى الله عنه « العمل لأجل الناس شرك . وترك العمل لأجل الناس رياء . والإخلاص أن يمافيك الله منهماء انتهى .

وفي طيه أن الرياء يقع بالترك ، كالفعل ، فاشتقاقه من الرؤية ، رؤية المرائى الخلق ، لارؤيتهم له ، ولولا ذلك ، لما صح منه في الخلوة

ثم هو فيما قصد للعبادة ، لا فيما قصد به الخلق مجرداً ، فإنه الشرك الأعظم ، أو قريب منه ، والله أعلم

قاعدة (١٧٤)

تصدق الخواطر ، بإقامة الحجة على إبطالها ، يزيد لها تمكيناً في النفس ، لسبقها ، وقيام صورتها في الخيال .

فظهر أن دفعها ، إنما هو بتسليمها ، والتلوي عنها ، في أى باب كانت . ومن ثم قال سفيان « فذده طولاً .

وقال عليه الصلاة والسلام « ليقل الحد الله الذى رد كيده إلى الوسوسة .

ويقال « الشيطان كالكلب ، إن اشتغلت بمقاومته ، مزق الإهاب ، وقطع الثياب ، وإن رجعت إلى ربه ، صرفه عنك برفق ،

وقد جاءنى ليلة ، في بعض الصلوات ، وقال « إنك مرء ، فعارضته بوجوده ، فلم يرجع ، حتى فتح بتسليم دعواه وطردها في أعمالى ، بحيث

قلت « الرياء في هذه ، إثبات للإخلاص في غيرها ، وكل أعمال معيبة ، وهذا غاية المقدور ، فأنصرف في ذلك الوقت ، والحمد لله .

قَاعِدَةٌ (١٧٥)

إظهار العمل وإخفاؤه ، عند تحقق الإخلاص ، مستو ، وقبل وجود تحققه ، مقول لرؤية الخلق .

وقد جاء طلبه شرعا ، من غير إشعار بشيء من وجوه الإخلاص ، ولا الرياء .

فظهر أن مراعاته لخوف التلوين ، ولراحة القلب ، من مكابدة الإظهار في المموم ، ولحسم مادة ، ما يعرض أثناءه .

قيل : وتفضيل النافلة ، لما علل به عليه الصلاة والسلام من قوله « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ، فإن الله جاعل منها في بيوتكم بركة ، ولا تتخذوها قبورا ، والله أعلم .

قَاعِدَةٌ (١٧٦)

المداينة : دفع الباطل . والحق بالباطل المشبه للحق .

والمداينة : دفع الباطل بوجه مباح ، وكذا إثبات الحق ، سواء كان لك أو لغيرك .

وقد صح أن « المداينة صدقة » .

وقد صح « من شفع لأخيه بشفاعته ، فأهدى له من أجلها هدية ، فقد فتح على نفسه بابا عظيما من الرياء » .

والفرق بين الهدية والرشوة ، أن ما قصد للوادة ، فهو الهدية إن تجرد .

وما قصد لجرّقع غير ديني ، ولا في مال الشخص نفسه ، بل للاعانة ،

فرشوة .

وهذه الأربع ، يخفى إدراكها على حذاق العلماء ، في آحاد المسائل ،
فتعين الورع فيها ، والله سبحانه أعلم .

قَاعَدَة (١٧٧)

الخلق: هيئته اسخنة في النفس، تنشأ عنها الأمور بسهولة، لحسنها حسن،
وقيبحها قبيح .

فهى تجرى في المضادات ، كالبخل والسخاء ، والتواضع والكبر ،
والحرص والقتاعة ، والحقد وسلامة الصدر ، والحسد والتسليم ، والطمع
والتعزز ، والانتصار والسماح ، إلى غير ذلك ، فافهم .

قَاعَدَة (١٧٨)

الآخلاق النفسانية ، لا تعتبر بالعوارض الخارجة ، إلا من حيث
دالاتها عليها .

وقد ظهر أن البخل ، ثقل العطاء على النفس ، والسخاء خفته .
فالبخيل : من ثقل عليه العطاء ، ولو لم يبق لنفسه شيئاً .
والسخي : من سهل عليه العطاء ، ولو لم يعط شيئاً .
ومن ثم قيل : إذا تقابل العارضان ، فالتردد بينهما بخل .
والكبر: اعتقاد المزية، وإن كان في أدنى درجات الضعة. والتواضع عكسه.
ولولا ذلك ، لما صح في العائل متكبر ، حتى ذم به ثم كُفلك .
فافهم هذا ، وتبعه من كتب الأئمة، تهجده مستوفى . والله أعلم .

قَاعَدَة (١٧٩)

ما جبلت عليه النفوس ، فلا يصح انتفاؤه عنها ، بل ضعفه وقوته
فيها ، وتحويله عن مقصد لمغيره :

كالطمع ، بتعلق القلب بما عند الله ، توكلًا عليه ، ورجاء فيه .
والحرص على الدار الآخرة بدلًا من الدنيا .
والبخل فيما حرم ومنع ، والكبر على مستحقه ، ولرفع الهمة عن
المخلوقين ، حتى تتلشى في همته جميع المقدورات : فضلًا عن المخلوقات .
والحسد ، للغبطة ، والغضب ، لله سبحانه ، حيث أمر .
والحقد على من لا نسبة له من الله إعراضًا والتعزز على الدنيا وأهلها .
والانتصار للحق عند تعيينه ، إلى غير ذلك ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٨٠)

معنى الحسد ، يرجع للمضايقة ، ومقصد الحاسد ، إتلاف عين المحسود
عليه ، على من حسده .
فإذا كانت الفضائل في النفوس ، كان الحسد في أعيانها ، والعمل
في إتلافها .
فن ثم اختلف أغراض الحاسدين ومقاصدهم .
فلا ينسب حاسد العامة لمثله في السوق ، ومثله إلا الخيانة والنش ،
ونحو ذلك .
ولا حاسد الجند إلا عدم الاحترام ، وقلة القيام بالحقوق ونحوه .
ولا حاسد الفقهاء ، إلا الكفر والضلال ونحوه ، ليتلف ذاته .
وفضيلتها المستدامة ، بدعوى ما يتلفها ، ويستدام .
ولا حاسد الفقر إلا وجود الخيل والمخادعات ، وأنه صاحب ناموس
ونحوه ، إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، فافهم .

قاعدة (١٨١)

دفع الشر بمثله ، مشير لما هو أعظم منه ، عند ذوى النفوس .
فلزم الدفع بالتى هى أحسن ، لمن يقبل الإحسان ، كما أدبنا
الله عز وجل به (فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) .
ولكن لا يستعمله إلا صادق ، خلا من حظ نفسه ، فحصل له أعظم
حظ عند ربه ، كما قال تعالى .

ثم إن استفزه غضب ، فالاستدراك مأمور به (وإما يزيغك من
الشیطان نزع فاستعذ بالله) الآية .
ومن لا يقبل الإحسان ، فقابلته بالإعراض عنه (وأعرض عن
الجاهلین) إلى غير ذلك ، فافهم .

قاعدة (١٨٢)

التأديب عند تعين الحق ، إما لحفظ النظام ، أو لوجود الرحمة فى حق
من أقيم عليه ، أو بسببه ، حتى لا ينجى ولا ينجى عليه .
فإقامة الحدود والجهاد ، رحمة لنا ، وقصدا لدخولهم فى الرحمة معنا ،
وجناية عليهم بسبب مفارقتنا .
فأى وجه قصد ، صح . إذ الكل داع لإعلاء كلمة الله ، وإقامة دينه ؛
وحفظ نظام الإسلام .

قال الله تعالى (وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله) .
فاعتبر المالكية ، ما فيه من رحمتنا ورحمتهم ، فبووا له فى العبادات .
واعتبره الشافعية ، من حيث الجنایات عليهم ، فوضعه هنالك .
وجعله المحدثون ، واسطة .

والمنهـب ، أقرب لطريق القوم فى هـذا الأمر ، إذ كله رحمة ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٨٣)

الغضب جـرة فى القلب ، تذهب عند مثيرها من حق أو باطل .
فإذا كان صاحبها حقاً ، لم يـقم لغضبه شىء ، لقوة البساط الذى وقع منه انبعائه .

وإن كان مبطلاً ، لم يزل أمره فى خمود ، حتى يضمحل .
وقد مدح الله المؤمنين بالانتصار للحق ، فقال تعالى (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) .

ثم نـدبهم للغـو بقوله تعالى (فن عفا وأصلح فأجره على الله) .
وجاء « من مكارم الأخلاق ، أن تغفـو عن ظـلك » .
وفى الحديث ، يقول الله تعالى لمن دعا على ظـالـه « أنت تدعو على من ظلك ، ومن ظـلـته يدعـو عليك ، فإن استجبت لك استجبت عليك » .
وقال عليه الصلاة والسلام « أيعجز أحدكم أن يكون كـأبى ضمضم » الحديث .

لكن فى البخارى « كانوا يكرهون أن يستذلوا ، فإذا قدروا عفوا انتهى .
وهو عين الواجب ، ومقتضى عز المؤمن ، وقيامه بحق الشرع ، والطبع الكريم ، والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (١٨٤)

نفى الأخلاق الذميمة ، بالعمل بضدها ، عند اعتراضها ، كالتناء على المحسود ، والدعاء للظالم بالخير ، والتوجه له بوجود النفع ، رجوعاً لقوله تعالى (ادفع بالئى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم) .

وقوله صلى الله عليه وسلم « ثلاث لا يخلو منها ابن آدم ، الحسد ، والظن ، والعطيرة ، فإذا حسدت فلا تبغ ، وإذا تطعيرت فامض ، وإذا ظننت ، فلا تحقق ، الحديث .

وجملته دالة على الإعراض عن موجب تلك الأشياء ، دفعاً للضرر .
وقد قيل « البر ، الذى لا يؤذى الدر ، والمؤمن مثل الأرض ، يوضع عليها كل قبيح ، ولا يخرج منها إلا كل مريح ، رزقنا الله العافية ، بمنه .

قاعدة (١٨٥)

العافية : سكون وهدوء . سواء كان بسبب أو بلا سبب .
ثم إن كانت إلى الله ، فهي العافية الكاملة ، وإلا فعلى العكس .
وعافية كل قوم ، على قدر حالهم ، كما تقدم . والفتنة بحسبها .
قال ابن العريف : والفتنة الباطنة قد عمت ، وهى جهل كل أحد بمقداره .
فلزم اعتبار العبد العافية فى نفسه لنفسه ، حتى لا تناله الفتن ، وإلا هلك فى مصالح الخلق . ديناً ودنياً ، فتأمل هذه النكتة ، فإنها من الواجبات ، والله أعلم .

قاعدة (١٨٦)

مألا أثر له فى الخارج الحسى من المضار ، فاعتباره مشوش لغير فائدة .
فن ثم ، كان كل ما ضر فى العرض ، بالقول ، أو بالظن ، مأمور بالصبر عنه .

لقوله تعالى (فاصبر على ما يقولون) بخلاف الفعل ، لئلا أمر عليه الصلاة والسلام بالهجرة ، عند قصدهم به له .

وقال عليه الصلاة والسلام « المؤمن كيس فطن حذر ، ثلثه تغافل ، يعنى فى القول والظن ، لا الفعل .

ورغب عليه الصلاة والسلام في الفرار من الفتن .
وترجم البخارى أن ذلك من الدين ، فوجب مراعاته .

فَاعِدَةٌ (١٨٧)

تمام الشيء من وجه ابتدائه ، ولوارث من النسبة على قدر موروثه منه .
وقد بدأ الدين غريباً فسيعود غريباً .
فلا يتم في زمان غربته إلا بالهجرة ، كما كان أولاً .
وما نصرني من قومه غالباً ، بل جملة ، لقول ورقة « لم يأت أحد بمثل ،
ما جئت به إلا عودى » .
والنسبة معروضة أبداً لوجود الأذى .
فلذلك لا تجد كبيراً في الدين إلا مقابلاً بذلك .
ولحديث « أشد الناس بلاء ، الحديث » .

فَاعِدَةٌ (١٨٨)

اكتساب الأخلاق ، عند الحاجة إليها ، بزوال ضدها ، متعذر إلا
بتوطين متقدم ، وإلا تعب مردها فيه .
وقد قال عليه الصلاة والسلام « إنما العلم بالتعلم ، وإنما الحلم بالتعلم ،
ومن يطلب الخير يعطه ، ومن يتق الشر يوقه » رواه أبو نعيم في « آداب
العالم والمتعلم » ، والله أعلم .

باب

قاعدة (١٨٩)

إقرار المرء بغيبه ، وبنعم الله عليه دون تتبع ذلك بتفاصيله ، يزيد في جراته ، ويمنعه من التحقق بحقيقته .

وتتبع ذلك تفصيلاً ، يقضى بارتسامه في النفس جملة ، حتى يؤثر موجبا ، اعترافاً بالنقص في الأولى ، وشكراً لنعمة في الثانية ، فافهم .

قاعدة (١٩٠)

قائمة التدقيق في عيوب النفس وتصرفها ، وتعرف دقائق الأحوال ، معرفة المرء بنفسه ، وتواضعه لربه ، ورؤية قصوره وتقصيره .

ولإلا فليس في قوة البشر ، التبرى من كل عيب بإزالته .

إذ لو أنك لا تصل إلى الله إلا بعد فناء مساوبك ، ومحو دعاويك ، لم تصل إليه أبداً . فافهم .

قاعدة (١٩١)

تمييز الخواطر ، من مهمات أهل المراقبة ، لنفي الصوارف عن القلوب .
فلزم الاهتمام بها ، لمن له في ذلك ، أدنى قدم .

والخواطر أربعة • رباني بلا واسطة ، ونفساني • وملكي • وشيطاني • وكل ، إنما يجري بقدرة الله تعالى • وإرادته ، وعلمه .

فالرباني ، لا متزحزح ولا متزلزل ، كالنفساني ، ويهريان لمحبوب وغيره .
فما كان في التوحيد الخاص ، فرباني ، وفي مجارى الشهوات ، فنفساني .

وما وافق أصلاً شريعاً ، لا يدخله رخصة ولا هوى ، فرباني ،
وغيره نفساني .

ويعقب الرباني ، برودة وانسراح . والنفساني ، ببس وانقباض .

والرباني كالنجم الساطع ، لا يزداد إلا وضوحاً .

والنفساني ، كعمود قائم ، إن ينقص يبق على حاله .

فأما الملكي والشرطي ، فترددان .

ولا يأتي الملكي إلا بخير ، والشرطي قد يأتي به ، فيشكل .

ويفرق بأن الملكي ، تعضده الأدلة ، ويصحبه الانسراح ، ويقوى
بالذكر ، فآثره كغيش الصبح ، وله نفاذ ما .

بخلاف الشرطي فإنه يضعف بالذكر وبعمى عن الدليل ، وتعقبه
حرارة ، ويصحبه اشتعال وغبار ، وضيق ، وكرازة في الوقت ، وربما
تبعه كسل .

فالشرطي ، من يسار القلب ، والملكي من يمينه ، والنفساني ، من خلفه
والرباني ، مواجه له .

والكل رباني عند الحقيقة . ولكن باعتبار النسب ، فما عرى عنها ،
نسب للأصل . وإلا فنسبته ، ملاحظة الحكمة .

ثم تحقيق هذا الأمر إنما يتم بالدوق ، فقد قالوا : من عقل ما يدخل
جوفه ، عرف ما يهيج في نفسه .

فَاعِدَةٌ (١٩٢)

التأثير ، بالأخبار عن الوقائع ، أتم لسماعها من التأثير بغيرها .
فمن ثم قيل : الحكايات جند من جنود الله ، يثبت الله بها قلوب العارفين .

قيل : فهل تجدد لذلك شاهداً من كتاب الله ؟
قال : (وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك) .
ووجه ذلك أن شاهد الحقيقة بالفعل ، أظهر وأقوى في الانفعال ، من
شاهدتها اللغوى ، إذ مادة الفاعل مستمرة في الفعل لغابر الدهر .
ومن ثم قيل : الشعر قوة نفسانية ، فهو لا يقوى سوى النفس .
فإن كانت في جناب محمود ، قويت محامدها ، وإلا أعانت على مذهبها .
ولهذا لم يكن السلف يتعاهدونه إلا عند الاحتياج ، لإثارة النفس في
محمود ، كالجهاد وأعماله ، قافهم .

فَاعِدَةٌ (١٩٣)

لكل شيء وفاء وتطيف ، كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه .
فن أثبت مزية نفسه ، وجحد مزية غيره كان مطلقاً ، وسواء العلم
والعمل والحال .
فأما إن أضاف فضيلة لغير لنفسه ، بتصريح ، أو تلويح ، فهو سارق .
والمتشيع بما لم يمدح ، كلابس ثوب زور .
فن ثم قيل : من حكى حكاية السلف ، واتخذها حالاً لنفسه ، زلت به
قدمه في مهاوى الضلال ، وعن قريب تفضحه شراهد الامتحان .
لأن من ادعى فوق مرتبته ، حط لدون مرتبته .
ومن وقف دون مرتبته ، رفع فوقها .
ومن ادعى مرتبته ، نوزع في استحقاقها ، قافهم .

قاعدة (١٩٤)

المسبوق بقول ، إن نقله باللفظ ، تعين المزو لصاحبه ، وإلا كان مدلساً .

وكذا بالمعنى المحاذى للفظ ، القائل من غير زيادة ، عليه بالإشارة لوجه نقله .

فإن وقع له تصرف ، يمكن تمييز الوجه معه ؛ من غير إخلال بالكلام .
لزم بيان كل بوجهه ، وإلا فإطلاقه ؛ أو نسبته له ، إن تحقق تصرفه فيه ، أولى .

ولننظر فيه مع ما زيد عليه ، وما نقل إليه ، إذ قيل : من نقل بالمعنى فأبما ينقل فهمه ، لأنه ربما كان في اللفظ ، من زيادة المعاني ، مالا يشعر به الراوى بالمعنى ، ولو في القمع بالبر .

ولا يلزم في التكميل والترجيح والتقوية ، هضيمة الأول ، ولا دعوى الثانى . فإن إلزام ذلك ، مغل بإظهار الحق .

ثم إن إلزامه بلسان الحق فصيح ، بما لم يصح رد قائله ، وإلا باء متهمه بالجحود ، فافهم .

قاعدة (١٩٥)

مراعاة اللفظ لتوصيل المعنى ، لازم كمرعاة المعنى فى حقيقة اللفظ .
فلزم ضبط المعاني فى النفس ، ثم ضبط ، اللسان فى الإبانة عنها .
والأصل المتكلم فى الأولى ، وأصل فى الثانى .

فن هذا الوجه وضع الأئمة لحن العامة ، ونهوا على وجوه الغلط في العبارات .

وربما كفر ، وبدع . وفسق محقق لقصور عبارته ، عن توصيل مقصده بوجه سليم عن الشبه ، وأكثر ما وقع هذا الفن للصوفية ، حتى كثر الإنكار عليهم ، أحياء وأمواتاً .

وقد يكون الضرر ، من وجه آخر ، وهو عدم الإذن الشائع بين القوم . حتى إن الحقيقة الواحدة ، تقبل من رجل ، ولا تقبل من آخر . بل وربما قبلت من شخص وردت من آخر ، مع اتحاد لفظها ومعناها . وقد شاهدنا من ذلك كثيراً ، ونص عليه الشيخ ، أبو العباس المرسى رضى الله عنه .

فَاعِدَةٌ (١٩٦)

داعية الرمز ، قلة الصبر عن التعبير ، لقوة نفسانية ، لا يمكن معها السكوت ، أو قصد هداية ذى فتح ؛ معنى ما رمز ، حتى يكون شاهداً له ، أو مراعاة حق الحكمة في الوضع ، لأهل الفن دون غيرهم ، أو دمج كثير المعنى في قليل اللفظ ، لتحصيله وملاحظته ، أو إلقائه في النفوس ، أو الغيرة عليه ، أو انقاء حاسد ، أو جاحد لمعانيه أو مبانيه .

ومنه قول الشاذلى رحمه الله . ق . ج ، سران من سرك ، وهما دالان على غيرك .

فإنك إن اعتبرتهما من حيث الكلام ، فالقاف آخر الفرق ، وهو أول الجمع ، الذى أوله الجيم .

ومن حيث العدد ، الذى به تم الوجود وتصرف الجيم ، جامع الشفع

والوتر ، وهو منتهى العدد ؛ كالقاف الذى هو غايته ، وهو مقدم عليه فى تعريف الأشفاق والأوتار ، ثم ينتهى إليه بهما .
فوقوف القاف للجيم ، منتهى الجيم للقاف .
ومن حيث الطبائع ، فيجتمه ما فى الحقيقة الواحدة .
ويكون الأول من الثانى على عدده فى ذاته من درجته ، وهو كذلك فى رتبته بعبارة تحارفها العقول والأفهام
ومن حيث الشكل فالقاف إحاطة واستملاء لا باعتبار لفظه ، ولا باعتبار خطه ، ولا باعتبار معناه
وللجيم ذلك فى السفليات ، لأن أعلاه ، يشير للملكوت ، وأسفله للملك وقاعدته للجبروت
وينبى على أن شكل الموجود مثلث وحكمه كذلك ، وتشهد له القضايا العقلية والأحكام العادية
وشرح ذلك ، يستدعى طولا ، فليعتبر بما أشرنا إليه ، وربك الفتاح العليم

فَاعِدَةٌ (١٩٧)

العلم برهانه فى نفسه ، فدعيه مصدق باختياره ، مكذب باختلاله
والذوق ، علمه مقصور على ذائقه ، فدعواه ثابتة بشواهد حاله ،
كاذبة بها

لكن قد يتطرق الغلط للناظر ، من عدم تحقيقه ، لهوى بخالطه
فلزم اقتصاره على ماصح واشتهر فى النقي ، لافى الإثبات
إذ غلطه فى النقي إذابة ، وفى الإثبات إحسان

وليس لدى الذوق . الانتصار لنفسه بوجه ، إلا أن يتعلق به أمر شرعى من هداية مرید ، أو إرشاد ضال ، لا يمكن بغير دعواه وفيما ظهر من الحجة ، كفاية لتعرف المحجة . فلا حاجة فى إظهار الخصائص ، لغير الخواص ، فافهم

(١٩٨) قَاعِدَةٌ

لاحكم إلا الشرع ، فلا تحاكم إلا له ، قال الله تعالى (فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) وقد أوجب وحرم وندب ، وكره وأباح ، وبين العلما ما جاء عنه ، كل ، بوجه ودليله
فلزم الرجوع لأصولهم فى ذلك ، من غير تعدد للحق ، ولا خروج عن الصدق .

فمن أخذ بالأولين ، اطرح حيث يتفق إجماعا .
وحيث يختلف ، اعتبر إمامه فى حكمه ، فلا ينكر عليه إلا ما اتفق عليه بمذمبه ، إن تكرر لغير ضرورة ، وإلا فالضرورة لها أحكام وما بعد الواجب والمحرم ، ليس على أحد فيه سبيل ، إن أثبت حكمه على وجهه ، ولم يتعلق بغير تركه ، ولم يخرج به الأمر لحد التهاون ، أو شهد أحواله بالإرزاء على ذلك ورقة أنه^(١) به
فرب طاعم شاكر ، خير من صائم صابر
ومن ثم أجمع القوم على أنهم لا يوقظون نائما ولا يصيمون مفطرا ومن وجه دخول الربا والتكلف
ولأن العناية بإقامة الفرائض هى الأصل لا غيرها وكل السنة تشهد لذلك ، واه أعلم .

باب

قاعدة (١٩٩)

طلب التحقيق بالصدق يقضى بالاسترسال مع الحركات في عموم الأوقات دون مبالاة بغير الواجب والمحرم .
فن ثم وقع الغلط لكثير من المتصوفة في الأعمال ، ولكثير من الناس في الإنكار عليهم خلاف الأولى بهم
فوجب الحفاظ من الصوفي على إقامة رسم الطريقة ، بترك ما يريب ،
ونفي ما يعيب ، وإن كان مباحا . لأن دخوله فيه ، إدخال للطمع على
طريقه ، فافهم .

(النظر لصرف الحقيقة ، محل بوجه الطريقة)

فن ثم وقع القوم في الطامات ، وتكلموا بالسطحات .
حتى كفر من كفر وفسق من فسق بواضح الشريعة ولسان العلم ، ظاهراً
وباطناً .

فلزم التحفظ في القبول ، بأن لا يؤخذ إلا عن الكتاب والسنة
وفي الإلقاء لا يلقى إلا بالوجه الشائع فيهما ، من غير منازع ، وإلا فلا
عتب على منكر ، استند لأصل صحيح .

وقد قال أبو سليمان الداراني رضي الله عنه : « إنها لتقع النكته من كلام
القوم في قلبي أياماً ، فأقول : لا أقبلك إلا بشاهدي عدل ، الكتاب ، والسنة ،

قاعدة (٢٠٠)

كل صوفي أهل أحواله من النظر لمعاملة الخلق ، كما أمر فيها ، وصرف وجهه لتحو الحق ، دون نظر لسنته في عبادته ، فلا بدله من غلط في أعماله أو شطح في أحواله ، أو وقوع طامة في أقواله فإما هلك وأهلك ، أو كانا معاجارين عليه . ولا يتم له ذلك ، ما لم يصحب متمكنا أو فقيها صالحا أو مريدا عالما ، أو صديقا صادقا يجعله مرآة له ، إن غلط رده ، وإن ادعى دفعه وإن تحقق أرشده فهو ينصفه في حاله ، وينصحه في جميع أحواله ، إذ لا يهتم ولا يهمله ، فافهم .

قاعدة (٢٠١)

كثر المدعون في هذا الطريق لغريته = وبعدت الأفهام عنه لدقته . وكثر الإنكار على أهله ، لنظافته ، وحذر الناصحون من سلوكه ، لكثرة الغلط فيه . وصنف الأئمة في الرد على أهله ، لما أحدث أهل الضلال فيه ، وما اتسبوا منه إليه . حتى قال ابن العربي الحاتمي رحمه الله : احذر هذا الطريق ، فإن أكثر الخوارج منه ، وما هو إلا طريق الهلك والمهلك ، من حقق عليه وعمله وحاله ، نال عز الأبد ، ومن فارق التحقيق فيه ، هلك وما نقد ، نسأل الله العافية ، بمنه وكرمه .

قاعدة (٢٠٢)

لما كان الفقه في عمله ، لا يصح التصوف بدونه ، كان التزامه مع قصد القصد به ، محصلا له .

فمن ثم كان الفقيه الصوفي ، تام الحال ، بخلاف الذي لافقه له .
 وكفى الفقه عن التصوف ، ولم يكف التصوف عن الفقه .
 ومن ثم ، حُضت الأئمة على القيام بالظاهر ، لما سئلوا عن علم الباطن .
 قال عليه الصلاة والسلام الذي سأله أن يمله من غرائب العلم وما صنعت
 في رأس الأمر؟ ، ثم قال « فاذهب فأحكم ما هنالك » .
 وقال عليه الصلاة والسلام « من عمل بما علم ، ورثه الله علم ما لم يعلم » ،
 الحديث . فافهم

قَاعِدَةٌ (٢٠٣)

وجود الجحد ، مانع من قبول المجحود أو نوعه ، لنفور القلب عنه .
 والتصديق ؛ مفتاح الفتح لما صدق به ؛ وإن لم يتوجه له ؛ إذ لا دافع له .
 فالموقف مع الفقه ، يتعين عليه تجويز الوهب والفتح ؛ من غير تقييد
 بزمان ولا مكان ولا عين ، لأن القدرة لا تتوقف أسبابها على شيء ؛ وإلا
 كان محروماً عما قام جحود به .
 ثم هو ، إن استند إلى أصل . فمعذور . وإلا فلا عنصري إنكار ما لا علم
 له به . فلم تسلّم . والله أعلم .

قَاعِدَةٌ (٢٠٤)

إنكار المنكر ، إما أن يستند لاجتهاد ، أو لحسم ذريعة ، أو لعدم
 التحقيق ، أو لضعف الفهم ، أو لقصور العلم ، أو لجهل المناط ، أو لانهما
 البساط ، أو لوجود العناد .
 فملامة الكل ، الرجوع للحق عند تعينه ، إلا الأخير ، فإنه لا يقبل
 ما ظهر ، ولا تنضبط دعواه ، ولا يصحبه اعتدال في أمره .
 وذو الذريعة إن رجع للحق ، لا يصح له إلا الوقوف مع إنكاره ،
 مادام وجه الفساد قائماً ، بما أنكر .

ومنه تحذير أبي حيان في نهره وبحره ، وابن الجوزى في تليسه ، كما ادعياه ، وحلفا عليه .

وفي كلامهما ، ما يدل أن ذلك ، مع اجتهاد منهما .
واختص ابن الجوزى بتطريز كتبه ، بكلام القوم مع الإنكار عليهم .
فدل على أنه قصد حسم الزريعة . والله أعلم .

قاعدة (٢٠٥)

تعريف العيوب مع السر ، نصيحة ، ومع الإشاعة والهنك ، فضيحة .
فن عرفك بك ، من حيث لا يشعر الغير ، فهو الناصح .
ومن أعلبك بعميك ، مع شهود الغير ، فهو الفاضح .
وليس لمسلم أن يفضح مسلما إلا في موجب حكم بقدره ، من غير تتبع
للسال تعلق له بالحكم ، ولا ذكر عيب أجني عنه .
وإلا انقلب الحكم عليه بقهر القدرة الإلهية ، حسب الحكمة الربانية ،
والوعد الصدق ، الذي جاء في قوله عليه الصلاة والسلام « لا تظهر الشامة
بأخيك ، فيعافيه الله ويبتليك » .
ونهى عليه الصلاة والسلام عن التثريب للأمة عند جلدها في حد الزنا ،
فكيف بالحر المؤمن القائم الحرمه ، بإقامة رسم الشريعة .
وقد صح « من ستر مسلما ، ستره الله في الدنيا والآخرة » ، ومن أقال
مسلما عثرته ، أقال الله عثرته يوم القيامة .

قاعدة (٢٠٦)

حفظ الأدبان ، مقدم على حفظ الأعراض في الجملة .
فلذلك جاز ذكرها في التعديل والتجريح الحديث أو شهادة ، أو إنفاذ
حكم ، أو إيقاع ما يستدام كسكاح ، وتعلم ، وتحذير من محل اقتداء ، أن
يفتر برتبته .

ولعل منه ، تعبير ابن الجوزى ، من قصد الرد عليه من الصوفية .
 لكن مجاوزة الحد في التشنيع ؛ تدل على خلاف ذلك ، وبه أطرحه
 المحققون .
 وإلا فهو أنفع كتاب ؛ عرف وجوه الضلال لتحذر ، وبه على السنة
 بأنهم وجه أمكنه ؛ والله أعلم .

فَاعِدَةٌ (٢٠٧)

حذر الناصحون من تليس ابن الجوزى ؛ وفتوحات الحاتمي ، بل كل
 كتبه ؛ أوجلها ، كابن سبعين ، وابن الفارض ، وابن حلا ، وابن دوسكين
 والغيث التلمساني ، والأبي العجمي ، والأسود الأقطع ، وأبي إسحق التجيبي ،
 والششتري ، ومواضع من « الإحياء » للقرطبي ، جعلها في المهلكات منه ،
 والنفخ والتسوية له ، و « المصنوعون به على غير أهله » و « معراج السالكين »
 له و « المنقذ » ومواضع من « قوت القلوب » لأبي طالب المكي ، وكتب
 السهر وردي ، ونحوهم .

فلزم الحذر من شوارد الغلط ، لا تجنب الجملة . ومعاداة العلم .
 ولا يتم ذلك إلا بثلاث ، قريحة صادقة ، وفطرة سليمة ، وأخذ مابان
 وجهه ، وتسليم ماعداه ، وإلا هلك الناظر فيه ، باعتراض على أهله ، وأخذ
 الشيء على غير وجهه ، فافهم .

باب

فَاعِدَةٌ (٢٠٨)

دواعي الإنكار على القوم خمسة .
 أولها : النظر لكمال طريقهم ، فإذا تعلقوا برخصة ، أو أتوا بإساءة
 (٩ م - قواعد التصوف)

أدب ، أو تساهلوا في أمر ، أو بدر منهم نقص ، أسرع للإنكار عليهم ،
لأن التظليل ، يظهر فيه أقل عيب .

ولا يخلو العبد من عيب ، ما لم تكن له من الله عصمة أو حفظ .

الثاني : رقة المدرك ، ومنه وقع الطعن على علومهم في أحوالهم .

إذ النفس مسرعة ، لإنكار ما لم يتقدم لها عليه .

الثالث : كثرة المبطلين في الدعاوى ، والطالبين للأغراض بالديانة ،
وذلك سبب إنكار حال من ظهر منهم بدعوى ، وإن أقام عليها الدليل
لا شتيابه .

الرابع : خوف الضلال على العامة ، باتباع الباطن ، دون اعتناء
بظاهر الشريعة ، كما اتفق لكثير من الجاهلين .

الخامس : شحة النفوس بمراتبها ، إذ ظهور الحقيقة ، مبطل حقيقة .

فن ثم أولع الناس بالصوفية ، أكثر من غيرهم .

وتسلط عليهم أصحاب المراتب ، أكثر من سواهم .

وكل الوجوه المذكورة صاحبها ، مأجور أو معذور ، إلا الأخير ،
وإنه أعلم .

قَاعِدَةٌ

(٢٠٩)

النسبة عند تحققها ، تقتضى ظهور أثر الاتساب .

فلذلك بقى ذكر الصالح ، أكثر من الفقيه . لأن الفقيه منسوب إلى
صفة من صفات نفسه ، هي فهمه ، وفقهه المنقضى ، بانقضاء حسه .

والصالح منسوب إلى ربه ، وكيف يموت من صحت نسبته للحى الذى
لا يموت ، بلا علة من نفسه ١١٩ .

ولما علم المجاهد حتى مات شهيدا في تحقيق كلمة الله وإعلانها ، حسا ومعنى ، كانت حياته معنوية ، بدوام كرامته ، وذكر بركته ، على مر الدهر .

قدمات قوم وم في الناس أحياء

قَاعَدَة (٢١٠)

ما ألف من الكتب ، للرد على القوم ، فهو نافع في التحذير من الغلط ؛ ولكن لا يستفيدة إلا بثلاث شروط .

أولها : حسن النية في القائل ، باعتقاد اجتهاده ، وأنه قاصد حسم الذريعة وإن خشن لفظه ، كابن الجوزي ، فللمبالغة في النكير .

الثاني : إقامة عذر القول فيه ، بتأويل أو غلبة ، أو غلط ، أو غير ذلك ، إذ ليس بمعصوم .

وقد يكون للولي ، الزلة والزلات ، والمفوة والمفوات ، لعدم المعصية ، وغلبة الأقدار ، كما أشار إليه الجنيد ، رحمه الله تعالى بقوله تعالى (وكان أمر الله قدرا مقدورا) .

الثالث : أن يقتصر بنظره على نفسه ، فلا يحكم به على غيره ولا يبدیه لمن لا قصد له في السلوك ، فيشوش عليه اعتقاده ، الذي كان سبب نجاته ؛ وفوزه .

فإن احتاج ذلك ؛ فليعرض على القول ، دون تعيين للقائل ؛ ويعرض بعظمته وجلالته ، مع إقامة قدره .

إذ ستر زلل الأئمة واجب ، وصيانة الدين أوجب ، والقائم بدين الله ، مأجور ، والمتنصر له منصور ، والإنصاف في الحق ، لازم .

ولا خير في ديانة يصحبها هوى ، فافهم .

فَاعِدَةٌ (٢١١)

تعتبر دعوى للدعى ، نتيجة دعواه .
فإن ظهرت صحت ، وإلا فهو كذاب .
فتوبة لا تتبعها تقوى ، باطلة .
وتقوى لا تظهر بها استقامة ؛ مدخولة .
واستقامة لا ورع فيها ، غير تامة .
وورع لا ينتج زهداً ، قاصر ، وزهد لا يثير توكلًا ، يابس . وتوكل ،
لا تظهر ثمرته بالانقطاع إلى الله عن الكل واللجأ إليه صورة لاحقية لها .
فتظهر صحة التوبة ، عند اعتراض المحرم .
وكمال التقوى ، حيث لا مطلع إلا الله .
وجود الاستقامة ، بالتحفظ على إقامة الورد ، في غير ابتداع .
وجود الورع في مواطن الشهوة ، عند الاشتباه .
فإن ترك ، فذلك . وإلا فليس هنا لك .
والزهد في الرضى ، عند التخير ، والاستسلام عند المعارضة .
فلا يبالي بإقبال الدنيا ، ولا يادبارها .
والتوكل عند تعذر الأسباب ، ونفى الجهات ، بتقدير عدم إبطار السماء ،
وإنبات الأرض ، وموت كل الخلق .
فإن سكن القلب ، فذاك ، وإلا فليس هناك .
وكل عمل قدر سقوط وجوبه ، أو نذبه ، فطلبتة النفس مع ذلك ،
فالحامل عليه ، الهوى ، وإن كان حقا في ذاته .
فإن سقط بتقدير السقوط ، فقصد ما ورد فيه ، فافهم .

قاعدة (٢١٢)

من بواعث العمل، وجود الخشية . وهى تعظيم يصحبه مهابة .
والخوف ، وهو انزعاج القلب ، من انتقام الرب .
والرجاء : السكون لفضله تعالى ، بشواهد العمل فى الجميع ، وإلا كان
اغترارا .

والحب، علامة كماله، العمل على رضا المحبوب
فإن خرج عن كل وجه يرضيه ، فلا .
وبعض التقصير ، لا يقدح ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا تلعنه فإنه
يحب الله ورسوله ، وقد أتى به فى شرب الخمر مرارا
وكذا حديث الأعرابي الذى قال: متى الساعة؟ فقال «ما أعددت لها؟» .
فقال : لاشئ . إلا أنى أحب الله ورسوله .
نعم ، المحب لا يرضى بمخالفة حبيبه ، فهو لا يمكن منه الإصرار .
وإن غلب بشهوة ونحوها ، بادر لحل الرضا ، من التوبة والإجابة .

قاعدة (٢١٣)

التحقيق ليس لإسابقة التوفيق . فكل شريعة حقيقة ، ولا ينمكس
الشريعة مينة ، والحقيقة من غير الحكم ، وكلاهما وصف الحق .
وإبطال أحدهما ، موجب لاعتقاد النقص . وفى تعطيل حكمه ،
قصر له عن موجه .

فلزم ملاحظة الجميع ، باتباع السنة ، وشهود المنة ، والنظر لأحكام
القدر ، مع إثبات الشريعة والأسباب .
ومن ثم ، لزم إسقاط التدبير ، عند غلبة المقادير ، والقيام بحكم الوقت

استسلاما للأمر والقهر ، إذ هما ، من رب واحد أمر وقهر (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) .

فمليكم بالرضا بقضائه ، إذ يحطه كفر ، ولا تهملوا الرضا بمقتضيه ، فإنه نقص والفرق بينها : أن الأول حكمه ، والثاني ما حكم به ، فافهم .

قاعدة (٢١٤)

الغلبة عن محاسبة النفس ، توجب غلظها فيما هي به والتقصير في مناقشتها ، يدعولوجود الرضا عنها ، والتضييق عليها ، يوجب فقرتها . والرفق بها ، معين على بطلانها .

فلزم دوام المحاسبة على المناقشة والأخذ في العمل بما قارب وصح ، دون مسامحة في واضح ، ولا مطالبة بخفي ، من حيث العمل .

واعتبر في النظر تركا وفعلًا ، واعتبر في قولهم « من لم يكن يومه خيرا من أمسه فهو مغبون » ، ومن لم يكن في زيادة ، فهو في نقصان وإن الثبات في العمل ، زيادة فيه ، لأن إضافة اليوم لـ « أمس » مع ما قبله ، مضاعف له ، سيما . وقد قيل « فتح كل مقام ، على الضعف من الذي قبله ، وإن الفتوحات على تضاعيف بيوت الشطرنج » .

ومن ثم قال الجنيد رحمه الله « لو أقبل مقبل على الله سنة ، ثم أعرض عنه ، لكان ما فاتته منه ، أكثر مما ناله . »
ويشهد لهذه الجملة (فيضاعفه له أضعافا كثيرة) فافهم .

قاعدة (٢١٥)

إقامة الورد في وقته عند إمكانه ، لازم لكل صادق .
فإذا عارضه عارض ، بشرية ، أو ما هو واجب من الأمور الشرعية ،

لزم إقضاه بعد بعد التمسك بما هو فيه جهده ، من غير إفراط مغل بواجب الوقت .

ثم يتعين تداركه بمثله لئلا يعتاد البطالة ، ولأن الليل والنهار خلفه .
والأوقات كلها لله ، فليس لك اختصاص وجه إلا من حيث ما خصص
فن ثم قال بمضـ المشايخ « ليس عند ربكم ، ليل ولا نهار ،
يشير للسكون بحكم الوقت ، لا كما يفهمه البطالون من عدم إقامة الورد
وقبل لبعضهم وقد ريت يده سبحة : أتعد عليه؟ قال : لا ، ولكن له .
فكل مرید أهمل أوقاته ، فبطال .

وكل مرید تعلق بأوقاته ، دون نظر للحكم الإلهي ، فهو فارغ من التحقيق
و ن لا يعرف موارد الأحوال عليه ، فغير حاذق ، بل هو غافل .
ولذلك قيل « من وجد قبضاً أو بسطاً لا يعرف له سبب ، فلعدم اعتناؤه
بقلبه وإلا فهما لا يردان دون سبب . و الله أعلم .

قاعدة (٢١٦)

علامة الحياة ، الإحساس بالأشياء ، والميت لا يحس بشيء .

فقلب ساءته السيئة ، وسرته الحسنة ، حتى كان ذلك نصب عينيه ، بالنظر
لنواحيها وعقابها ، أو للعبودية بها ، أو لنيل الكمال بسببها ، أو غير ذلك .

ثم هو إن نهض به الحال للعمل فصحيح وإلا فريض ، تجب معالجته
بخوف إن قبله « أو بفرح تأثر به ، وهو مقدم بحسن الظن به تعالى ، أو
بميرات الحياة والخشية . وهو أتم .

وعند نهوضه فلا يقف لطلب شيخ . ولا غيره . بل يعمل . ويطلب
وسع العلم الظاهر . حتى يهديه لباطن الأمر الذي يعضده الحق الواضح
من ظاهر الأمر .

إذ كل باطن — على انفراد — باطل . وجيده من الحقيقة ، عاطل .

والرسول هو الإمام ، عليه الصلاة والسلام .
وكل شيخ لم يظهر بالسنة ، فلا يصح اتباعه ، لعدم تحقق حاله ، وإن
صح في نفسه ، وظهر عليه ألف كرامة ، من أمره ، فافهم .

قاعدة (٢١٧)

تعظيم ما عظم الله ، متعين ، واحتقار ذلك ، ربما كان كفرا
فلا يصح فهم قولهم : ما عبدناه ، خوفا من ناره ، ولا طمعا في جنته ،
على الإطلاق .

أما احتقار آلها ، وقد عظمها الله تعالى ، فلا يصح احتقارهما من مسلم
وأما استغناء عنهما ولا غنى بالمؤمن عن بركة مولا .
نعم لم يقصدهما بالعبادة ، بل عملوا لله ، لاشئ ، وطلبوا منه الجنة ،
والنجاة من النار ، لاشئ ، وشاهد ذلك في قوله تعالى (إنما نطعمكم لوجه الله) .
إذ جعل علة العمل ، إرادة وجهه تعالى .
ثم ذكروا خوفهم ورجاهم ، مجردا عن ذلك .

وقد أوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام : ومن أظلم ممن عبدني ،
خوفا من ناري ، وطمعا في جنتي ، لو لم أخلق جنة ولا نارا ، ألم أكن أهلا
أن أطاع .

وفي الخبر : لا يكون ^(١) أحدكم كالعبد السوء إن لم يخف لم يعمل ،
ولا كالأجير السوء ، إن لم يعط الأجرة لم يعمل .

(١) قوله : لا يكون الخ ، الأصح أن يقال : لا يكن ، بصيغة المجرم .
لأن المقام ، مقام نهى .

وقال عمر رضي الله عنه ، و يروى مرفوعا (نعم العبد صهيبي ، لو لم يخف الله لم يمسه) .

يعنى : أنه لا يخاف الله ولا يمسه .

فالحامل له على ترك المعصية ، غير الخوف ، ورجاء أوجب ، أو حياء ، أو هيبة ، أو خشية أو غير ذلك ، والله أعلم .

خاتمة

قال شيخنا ، أبو العباس الحضرمي : ارتفعت الترية بالاصطلاح ، ولم يبق إلا الإفادة بالهمة والحال ، فليكم بالكتاب والسنة ، من غير زيادة ولا نقصان .

وذلك جار في معاملة الحق ، والنفس ، والخلق .

فأما معاملة الحق ، فثلاث ، إقامة الفرائض ، واجتناب المحرمات ، والاستسلام للأحكام .

وأما معاملة النفس ، فثلاث ، الإنصاف في الحق ، وترك الانتصاف لها ، والحذر من غوائلها ، في الجلب والدفع ، والرد والقبول ، والإقبال والإدبار .

وأما معاملة الخلق ، فثلاث ، توصيل حقوقهم لهم ، والتعفف عما في أيديهم ، والفرار عما يغير قلوبهم ، إلا في حق واجب ، لا يحيد عنه .

وكل مرید مال لركوب الخيل ، وآثر المصالح العامة ، واشتغل بتغيير المنكر في العموم ، أو توجه للجهاد ، دون غيره من الفضائل ، أو معه ، حالة كونه في فسحة منه ، أو أراد استيفاء الفضائل ، أو تتبع عورات إخوانه وغيرهم ، أو متعلل بالتجريد ، أو عمل بالسماع على وجه الدوام . أو أكثر الجمع والاجتماع . لا تعلم أو تعليم . أو مال لأرباب الدنيا بعة الديانة . وأخذ بالرفاق دون المعاملات . وما بينه عن العيوب . أو تصدر للترية من غير تقديم شيخ أو إمام . أو عالم . أو اتبع كل ناعق وقائل . بحق أو باطل . من غير تفصيل لأحواله . أو استهان بمنسب لله . وإن ظن عدم صدقه بعلامة . أو مال للرخص والتأويلات . أو قدم الباطن على الظاهر . أو اكتفى بالظاهر عن الباطن . أو أتى من أحدهما مالا يوافق

عليه الآخر ، أو اكتفى بالعلم عن العمل . أو بالعمل عن الحال والعلم أو بالحال عنهما ، أو لم يكن له أصل يرجع إليه ، في عمله وعليه وحاله وديانته . من الأصول المسئلة في كتب الأئمة . ككتب ابن عطاء الله في الباطن . وخصوصا « التنوير » و « مدخل ابن الحاج » في الظاهر . وكتاب شيخه ابن أبي حمزة . ومن تبعهما من المحققين رضى الله عنهم — فهو هالك . لا نجاة له .

ومن أخذ بهما ، فهو ناج مسلم . إن شاء الله . والعصمة منه والتوفيق . وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى (عليكم أنفسكم) الآية فقال : « إذا رأيت شحا مطاعا ، وهوى متبعا . وإعجاب كل ذي رأى برأيه . فعليك بخويصة نفسك » .

وقال عليه الصلاة والسلام . « في صحف إبراهيم عليه السلام » وعلى العاقل أن يكون عارفا بزمانه . ممسكا للسانه . مقبلا على شأنه . وعلى العاقل أن يكون له أربع ساعات . ساعة يحاسب فيها نفسه . وساعة يناجى فيها ربه . وساعة يفضى فيها إلى إخوانه الذين يبصرونه بعبوبه . ويدلون على ربه . وساعة يخلى فيها بين نفسه وشهواته المباحة ، أو كما قال .

رزقنا الله ذلك . وأعانتنا عليه . ووقفنا إليه ، وصحبنا بالعافية فيه . فإنه لا غنى بنا عن عافيته . وهو حسبنا . ونعم الوكيل . وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه . وسلم تسليما كثيرا .

فاتحة الطبع

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى ، وبعد فقد تم طبع الكتاب المسمى بـ « قواعد التصوف » على وجه يجمع بين الشريعة والحقيقة ويصل الأصول والفقه بالطريقة وهو كتاب قل أن ينسج ناسج على منواله أو يكتب كاتب طبقه ومثاله كيف لا ؟ ومؤلفه العارف الرباني والقطب الصمداني الحائز قصب السبق الدال على طريق الحق من سارت الركبان بشهرته وتحدث المقيمون بعلوم درجته ، سيدى أبى العباس أحمد بن أحمد ابن محمد الشهير بـ « ذروق » رحمه الله ورعاه وجعل الجنة جزاءه ومثواه .

مقابلا على النسخة المطبوعة في شهر محرم سنة ١٣١٨ هـ ، التي

قوبلت على نسخة مخطوطة كتبت سنة ١٠٣٨ هـ وذلك بمطبعة

النهضة الجديدة بمصر القاهرة / الكائنة بالظاهر بشارع

أرض الحرمين على نفقة « مكتبة الكليات الأزهرية » ،

لصاحبها العاشق والمتميم بنشر نفائس الكتب الدينية

والأدبية النافعة الحاج حسين محمد الإمباني

زاده الله توفيقاً ، وأعانه على إحياء

التراث الإسلامى والعربى آمين

وكان الفراغ من طبعه يوم

الآثنين الواقع في ٨ جمادى

الثانية سنة ١٣٨٨ هجرية

الموافق لـ ١ سبتمبر

سنة ١٩٦٨ م وصلى

الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم

قوبلت على الأصل المنقول عن المکتوب سنة ١٠٣٨هـ وصحح
بقدر الإمكان .
والحمد لله على جزیل آلائه . والصلاة والسلام على خاتم أنبیائه .
وعلى آله وصحبه .

مطبعة النهضة الجديدة

١٩ شارع أرض الحرمين بالقاهرة : القاهرة

ت : ٩٢٣٠٤٢

صح نسختك قبل القراءة

رسم المصحف	رسم السطر	الخطأ	الصواب	رسم المصحف	رسم السطر	الخطأ	الصواب
٨	٥	إذ لا إله	إذ لا زهد	٧٧	٧	فيهم	فيهم
١٣	١٩	الاستطاعة	الاستطاعة	٧٩	١٣	مستطقات	مستطقات
١٤	٧	ن يؤدي	أن يؤدي	٧٩	١٦	للدوام	للدوام
١٤	١٢	الشيطان	الشيطان	٨١	١٣	آله	آله
٢٩	١٦	تأويله	تأويله	١٠٦	١٧	قاعدة ١٣٨	قاعدة ١٦٩
٤٩	١١	بعضها	بعضها	١٠٧	٦	الأغنياء	الأغنياء
٣١	١١	فاظنك	فاظنك	١١٢	١٦	المزبة	المزبة
٥٠	٩	مكرراً	مكرراً	١١٨	٦	وشكر النعمة	وشكر النعمة
٥٠	١١	لمن	لمن	١٢٤	٢٠	الرياء	الرياء
٥٠	١١	من هذا الكلام	من هذا الكلام	١٢٦	٢	لنحو	لنحو
٥٣	١٢	أرد	أرد	١٢٦	٤	وأهلك	وأهلك
٦٠	٢٠	أخذ	أخذ	١٢٦	٦	يجعله	يجعله
٦٥	١٧	كيفية	كيفية	١٢٧	١٣	جوده به	جوده به
		ما شرب ٦٦	ما شرب ٦٦	١٢٧	١١	واعتبر	واعتبر
٧٣	١٢	أولسحق	أولسحق	١٢٧	١١	ون	ون
٧٥	٢١	الخطيئة	الخطيئة	١٣٤	١٠	لا شيء	لا شيء
٧٦	٨	مندوت	مندوب	١٣٥	١٠		
٧٦	١٩	المحققون	المحققون	١٣٦			
٧٦	٢٢	منظومة في	منظومة في				
		التصوف	التصوف				

تنبيه : جعلنا كلمة « قاعدة » و « باب » من جملة عدد السطور

مطبعة النهضة الجديدة

١٩ شارع أرض الحرمين بالقاهرة : القاهرة

ت : ٩٣٣٥٤٢

Bibliotheca Alexandrina



0559102